# نَمَطٌ من التَّحقيق

محمد بن عبدالله العزام
الرياض

## ١ - تمهيد

ليس في كلامي هذا جديد، وإنما هو تذكير بأمر كان في غاية الوضوح ؛ فإن من بدهيات الأمور أن من يؤلف كلامًا فله أن يقول ما يشاء، وأن من ينشر كلام غيره يجب عليه أن يتّصف بالأمانة التامة في أدائه، ويحافظ عليه كما وجده بلا زيادة ولا نقصان ولا إصلاح أغلاط، ثم بعد هذا الالتزام يجوز له في أضيق الحدود تصحيح حرف أو كلمة أو نحو ذلك إذا رجح لديه بناء على براهين وقرائن أنه غلط من الناسخ لا من المؤلف . ولكن هذا الالتزام بدأ يتلاشى شيئاً فشيئاً ، ويحلّ محلّه نمط آخر من التحقيق أساسه حريّة المحقق في **إصلاح النص** والزيادة عليه مادام يذكر صنيعه في الحاشية أو يضعه بين حاصرتين . وقد حرصت على نشره في هذه المجلة العزيزة لأن بلادنا صارت بحمد الله مركزًا مهمّاً لنشر التراث ، وكثُر أهل التحقيق من الفِتْية العلماء فخشيت أن ينتسب بعضهم إلى تلك المدرسة !

**وهذا النمط من التحقيق يقوم على جملة مُسَلّمات غير سليمة :**

- إجلال المؤلف عن الوقوع في أي خطأ ، وأنه عندما فرغ من الكتاب كان مبرءاً من الأغلاط بكافة أشكالها، فإن حصل شيء من ذلك فلا شكّ في أنه من الناسخ وينبغي عليهم إصلاحه .
- أن الناسخ على العكس من ذلك : همّه وديدنه تغيير النص وإفساده ! والواقع يشهد أن الناسخ المتقن ينقل النص بأمانة ، والناسخ الجاهل يحاول ، ويقع الغلط من الجميع بتفاوت كما يقع من المؤلفين وعامة الناس وأسبابه معروفة . ومن الإنصاف لهم أن يقال إن وجود النصوص والكلمات المشتبهة يدل على أمانتهم إجمالاً وإلا كانوا أفسدوا النصوص بكلام مستقيم من إنشائهم . وكثير من هؤلاء الناسخين علماء ؛ بل إن بعضهم أكثر علماً من بعض المحققين ! وقد رأيت كثيرًا من المحققين يسارعون إلى اتهامهم بأخطاء لا شك في أنهم بُرآء منها ، ومن ذلك قول أحدهم (وهذه الأخطاء من صنع الناسخ فقد كان جاهلاً بالنحو واللغة كلَّ الجهل) يعني العالم الجليل الشيخ نصر الهوريني - رحمه الله - صاحب المطالع النصرية وشرح ديباجة القاموس المحيط، وكان رئيس التصحيح بالمطبعة الأميرية وخرجت على يده عشرات الكتب ومنها القاموس الذي لا يكاد يوجد فيه غلطة واحدة مع الالتزام بالأمانة وعدم تغيير أغلاط المؤلف !
- أن خروج الكتاب مشتملاً على مواضع مشتبهة يتنافى مع التحقيق ، فينبغي إذن تقديم النص بأحسن صيغة . ولا شك أن الأمر على العكس من ذلك : فلو أورد المحقق كلام المؤلف كما عثر عليه وأشار في الحواشي أو المقدمة إلى ما فيه من مواطن النقد والاشتباه لنظر فيها غيره من الباحثين وعاونوه على تصحيحها في الطبعات اللاحقة .

- ثقة المحقّق بعلمه بحيث إذا مرّت كلمة لا يعرفها أو أسلوب لم يعتد عليه فلا ريب في أنه غلط ينبغي تصحيحه، وكثيرًا ما يقع ذلك بلا بحث أو يكون ضعيف العلم بالعربية. والحاصل أن المحقق يرى أنه فاهم والمؤلف فاهم وتوسّط بينهما ناسخ جاهل !
- تحكيم الكتب الأخرى في نصوص الكتاب الذي يُحقَّق، لا أن ينظر إليه على أنه يصحح ما في الكتب الأخرى، ولا على أن الخلاف بين الكتب في إيراد النصوص أمر طبيعي. فإذا ورد الكلام في كتاب آخر بأطول مما هو عليه في الكتاب المحقق؛ فإن كثير من المحققين يجلبونه بين أقواس كأنَّ الاختصار وقع من الناسخ. ولا شك في أن هذا المنهج يقضي على خصوصية الكتب، ويفضي إلى جعل بعضها صورة من بعض.

وأضرب لك مثلا مشهورًا على خطورة التغيير، فقد ذكر البغدادي في الخزانة (طبعة بولاق ١/ ٣٨٢ وطبعة عبدالسلام هارون - رحمه الله - ٢/ ٢٤٧) نقلاً عن كتاب الواضح للأصبهاني أن أبا الطيب المتنبي (اختلف إلى كُتّاب فيه أولاد أشراف الكوفة فكان يتعلّم دروس **العلوية** شعرًا ولغة وإعرابًا)، ومع غرابة الكلمة واحتمال أن يكون الصواب فيها (العربية) لم يخطر على بالهم إصلاحها، ولو فعلوا لكانوا مخطئين حتى لو كان أصلها البعيد كذلك؛ لأن كتاب الأصبهاني طُبع فيما بعد فكانت فيه كما وجدها البغدادي وساقها بأمانة، فإن كان ثمت خطأ فليس منه. وكان من فائدتها أن الأستاذ محمود محمد شاكر لما ألف كتابه عن المتنبي سنة ١٩٣٦ وجدها وانطلق منها فوقع على جوانب من سيرة أبي الطيّب لم يُسبَق إليها. فالصواب والخطأ إذن مسألة نسبية: لأنه إذا كان البغدادي قد وجد الكلمة مغلوطة في كتاب الأصبهاني ونقلها على حالها فإن تصحيح الغلط في **متن الخزانة** هو الغلط بعينه، وفي الحواشي متّسع للتعليق والتصحيح والاستدراك.

ومثال آخر على العكس من الأول: فإن الذين حققوا الصبح المنبي للبديعي (دار المعارف ١٩٦٣، الصفحة ٢٦٩) وجدوا فيه اسم الأصبهاني هذا (عبدالله ابن عبدالرحيم)، فلما وجدوا أن الذي في الخزانة (عبدالله بن عبدالرحمن) غيّروه ليتفق مع الخزانة ! ثم لما نشرت النصوص الموثقة اتضح أن الصواب في اسمه (عبيدالله بن عبدالرحيم) وهو يكاد يكون عين ما كان في الصبح قبل أن (يحققوه)، وتبين أن البغدادي إنما ساق ما وجد على نسخة الكتاب ولعلها غير موثوقة. فهذا مثال على ما ذكرتُه من سوء الظن بالناسخ وتحكيم الكتب الأخرى في النص.

ولا بأس بإيراد مثل ثالث يزيد الأمر إيضاحًا، فقد ورد في إصلاح غلط المحدِّثين للخطابي (دمشق: دار المأمون، ١٩٨٧) في ص١٠٢ هذا البيت للنمر بن تولب:

**جزى الله عنا جمرة ابنة نوفل**
**جزاء خَلوف بالخلافة كاذب**

فكلمة (الخلافة) غريبة في قصيدة جاهلية، ولا ريب في أنها تحريف (الأمانة) التي أجمعت عليها بقية المصادر، والظاهر أنها سبق قلم أو لسان بعد كلمة (خلوف). وقد أحسن المحقق فلم يُغيّرها بل أشار إلى الصواب في الحاشية، لأنه يجوز أن الغلط من المؤلف وفي إبقائها فائدة لمن يريد تأريخ هذه الكلمة. ونسخة الكتاب بخط شيخ العربية محمد محمود الشنقيطي - رحمه الله - الذي لا يخفى عليه أمرها، ولكنه لم (يصححها) لما ذُكر من أمانة السلف في هذا الأمر. ولو وُجدت نسخ أخرى فاستظهر المحقق منها أن الكلمة غلطة ناسخ لاختلف الأمر ووجب إصلاحها.

وسوف يرى قارئ هذه المقالة أن كثيرًا مما يظنه المحقّقون غلطًا هو: إما صواب محض، وإما له وجه من الصواب، وإما فيه إشكال يحسن تركه على حاله لعله يتّضح لغير المحقق، وإما قام البرهان على أنه من الناسخ فينبغي إصلاحه.

## ٢ - منهج علماء السلف

أما مذهب الأسلاف فكان في غاية الوضوح، وهو المحافظة على كلام المؤلفين ولو غلطًا. وأقرب دليل عليه تلك الكتب الكثيرة التي يتعقب فيها مؤلف لاحق أغلاط مؤلف سابق كما ترى في المستدركات على الصحاح والقاموس وغيرها، فلم يسلم كتاب مشهور من ناظر ناقد، ولو حكموا بأنها تحريف ناسخ ما بقي للاستدراك ضرورة ولا للتأليف معنى.

ومن أجمع أقوالهم في ذلك قول القاضي عياض ابن موسى - رحمه الله - في الإلماع ١٨٥ (الذي استقر عليه عمل أكثر الأشياخ نقل الرواية كما وصلت إليهم وسمعوها ولا يغيّرونها في كتبهم، **حتى أطّردوا ذلك في كلمات من القرآن** استمرت الرواية عليها بخلاف التلاوة المُجمع عليها، ولم يجئ في الشاذ من ذلك في الموطأ والصحيحين وغيرها، حماية للباب. لكن أهل المعرفة ينبهون على خطئها **عند السماع والقراءة وفي حواشي الكتب** ويقرأون ما في الأصول على ما بلغهم. ومنهم من يجسر على الإصلاح . . . وحماية باب **الإصلاح والتغيير أولى لئلا يجسر على ذلك من لا يحسن ويتسلط عليه من لا يعلم**). وقد نقلت هذا من مقالة للأستاذ مطاع الطرابيشي ذهب فيها إلى جواز إصلاح أخطاء المؤلفين بشروط أشار إليها.

فردّ عليه الدكتور شاكر الفحام قائلاً (ولئن أُتيح لمثل هذا المقترح أن يلقى القبول لدى المحققين والعاملين في التراث لقد فتح بذلك صاحبه ثغرة لا يقوى أحد من بعدُ على سدّها وأتى بمعْوَله على البنيان الذي أقامه الأقدمون ورفعوا من قواعده . . . صحيح أن الأستاذ قد أحاط هذا التغيير بكثير من القيود، ولكنه مع كل هذا قد اقتحم الحرَم المقدّس وجار عن القصد وأجاز لنفسه ما لم يجزه أحد غيره وسلك طريقًا مسدودًا لم يسبقه فيه سابق يُعتَدُّ به، والأمل ألا يقتدي به مقتد يتبع خطاه ويقتفي آثاره)، وانظر المقالتين في مجلة مجمع اللغة العربية بدمشق. (٥٨/ ٢٧٧ - ٣٤٢، ١٩٨٣) فهما نفيستان.

ولا ريب في أن ما قاله الدكتور شاكر هو القول، ولكنه أيضًا تساهل من جهتين: أنه قصر عدم جواز التغيير على ما ثبت عن المؤلف ثبوتًا لا يحتمل الشك (أما ما تمور به بعض المخطوطات من التصحيف والتحريف والخطأ والإخلال بالوزن مما اقترفه وجناه النساخ الجاهلون فذلك أمر آخر، إذ كان أوجب ما يوجبه التحقيق حينذاك إصلاح الغلط وردّه إلى الصواب)، فلم يشترط في المقابل أن يثبت أنه من فعل الناسخ الجاهل ثبوتًا لا يحتمل الشك، وقول القاضي عياض لا يخصّ نسخة المؤلف فحسب؛ بل يمتدّ إلى سائر النسخ الصحيحة مهما بَعُدت عن الأصل. والواقع أن كثيرًا من الكتب تنشر على نسخ أو نسخة بَيْن بَيْن: فلا هي بخط المؤلف بحيث نجزم أن الغلطَ منه، ولا هي نسخة سقيمة محرّفة بحيث يسهل القول إنه من الناسخ، فما العمل إذا نشر الكتاب على نسخة جيدة صحيحة إجمالاً مكتوبة بعد قرنين مثلاً من عصر المؤلف؟ وإذا تركنا جانبًا الكلمات العويصة التي يخطئ فيها بعض النساخ إلى الكلمات المعروفة، وجاء في النص مثلاً (الإسلام) بينما السياق يقتضي (الإيمان): فلماذا يُغيَّر الكلام ويقال أخطأ الناسخ ولا يقال إنه - جاهلاً كان أو عالمًا - كان ينقل ما وجده في أصله؟

والتساهل الآخر قوله إن المحقق (له الحق كل الحق أن يعلق على النص، وقد يكون هذا التعليق محله في حاشية الصفحة أو ختام المقال، وقد يكون محله بين حاصرتين في النص، **فالأمر سيّان**)، فهذا القول إذا فُهم حرفيًا فسد التحقيق كله. وهو يتضمّن التسوية بين أمرين مختلفين جداً؛ لأن إقحام شيء على المتن بين حاصرتين لا يختلف كثيرًا عن إضافته بلا حاصرتين مع التنبيه عليه في الحاشية، وما كل من يقرأ النص أو يستفيد منه سيضع في حسبانه هذا الفارق أو يُبقي على

الحاصرتين عند الاقتباس وربما يظن أنه من نسخة ثانية، ولو قرأه قارئ في مجلس أو على منبر فلن يقوّل (ههنا كلمة بين حاصرتين)، فالواقع أن الكلمة المزيدة ستندرج في النص وتصبح في النهاية شيئاً منه كأنها من قول المؤلف.

والأحسن سدّ هذا الباب نهائيّاً ومنع الزيادة في المتن، وليقل في المقدمة والحواشي والملاحق ما يشاء. ولا يقال هنا إن القدماء كانوا يعلقون في أثناء المتن ويذكرون أنه زيادة منهم؛ لأن تسهيلات الطباعة لم تكن متاحة لهم، وكانوا يروون الكتاب بالسند المتصل إلى مؤلفه فيجدون لأنفسهم بعض السلطان عليه فيشرحونه ويختصرونه وربما علقوا إصلاحًا لبعض أخطائه.

وتحسن الإشارة إلى أن الكتب المؤلفة في مناهج التحقيق وهي كثيرة لا تكاد تهتمّ بهذا الأمر وإنما تعنى بأبواب التصحيح والشرح والتعليق والتقديم والفهارس، ثم لا تشفع ذلك بالتحذير من تغيير النص وتضييق حرية المحقق في إصلاحه، فلا مناص من أن يفهم كثير من المحققين أن من حقهم تحكيم عقولهم في نصوص الكتب بالزيادة والتغيير.

## ٣ - كتاب الإعلام للعامري

وقد وقع لي كتاب (الإعلام بمناقب الإسلام) لأبي الحسن العامري النيسابوري الفيلسوف المتوفى سنة ٣٨١، وهو من تحقيق الدكتور أحمد عبدالحميد غراب، والكتاب نفيس نادر وعموده المقارنة بين الأديان وبيان فضل الإسلام. فلما رأيت المحقق الفاضل يسير على نمط التحقيق الذي أشرت إليه رأيت أن أتخذه مثالاً تطبيقيّاً لنقد مدرسة التحقيق هذه التي كَثُر رجالها ونساؤها. ولولا أن الجرأة على التغيير صارت هي القاعدة وصار الالتزام بالأصل هو الاستثناء ما وددت أن أكتب هذه الأسطر.

وتحسن الإشارة عرَضًا إلى أنه يقول في المقدمة أثناء سرد مؤلفات العامري (الإعلام بمناقب الإسلام: نشر بتحقيق ودراسة د. أحمد عبدالحميد غراب، القاهرة ١٩٦٧) - مع أنه هو هذا الكتاب، وكأنه ينقل الكلام من مقالة أو كتاب آخر - فإذا كان قد نشر الكتاب عام ١٩٦٧ فكيف يوضع على هذه الطبعة الصادرة عام ١٩٨٨ أنها الطبعة الأولى؟ وكونها الأولى للناشر الجديد لاينبغي اعتباره لأن (الطبعة) مصطلح علمي لاتجاري. ويلاحظ أن إحالات المحقق في الحواشي على صفحات الكتاب السابقة واللاحقة غير صحيحة والظاهر أن الأرقام هي أرقام طبعة ١٩٦٧.

## ٤ - ذكر نسخة الكتاب

طبع الكتاب على خطيّة فريدة بمكتبة راغب باشا بإستانبول - رحمه الله - وتاريخها سنة ٥٢٥ أي بعد تأليفه بنحو مئة وخمسين عامًا، فلعلها بنْتُ نسخة المؤلف أو حفيدتها. وقد أوجز المحقق جداً في صفتها، والذي ظهر لي من نموذجها ومآخذه عليها أنها نسخة جيدة قليلة الغلط، وفي هوامشها ما يدل على أمانة الناسخ، وأنه قابلها على الأصل بعد الفراغ من نسخها (ويأتي في الأمثلة ما يدلّ على ذلك)، وحرص على ضبطها بالحركات وإثبات علامة الإهمال المعروفة على بعض الحروف التي يُخشى فيها اللبس، وترك بياضًا للكلمات الناقصة في الأصل المنقول منه، وعليها خطوط بعض العلماء ولكن المحقق الكريم لم يصرف بعض عنايته إلى ذلك.

فهذا الأمر يجب أن يؤخذ في الحسبان عند التحقيق، وألا يُجزم بالخطأ فيها إلا إذا لم يكن من ذلك مناص، وأن تُلتمس لناسخها المعاذير ولا يندفع المحقق إلى إصلاح ما يراه أغلاطًا فيها إلا في أضيق الحدود.

ثم إن من تمام التحقيق نقلُ ما له قيمة مما يوجد على وجه الأصل وظهره وأطرافه من الفوائد والتمليكات والتعليقات والأسانيد والأسماء والأشعار - ولو لم يكن له صلة بموضوع الكتاب - والدلالة عليه في

الفهارس ، فربّ حرف يأتي عرَضًا فيزيل إشكالاً ويحسم النزاع في مسألة . ويظهر أن المحقق الكريم لم يُعْنَ بذلك بدليل أن صورة ورقة العنوان يظهر فيها عدة فوائد مقروءة ومنها كلمة (الحَبْر) التي وردت لقبًا للعامري ، فلم يأت بشيء منها في صفحة العنوان الواقعة بين نهاية مقدمة التحقيق وأول كلام العامري، والصواب إثباتها لأنها لا تخلو من فائدة فربما كان تلاميذه أو سائر من حوله يلقبونه بذلك .

## ٥ - أسلوب المؤلف

لا يفوت من يقرأ هذا الكتاب، بلْهَ من يحققه، أن لمؤلفه أبي الحسن العامري - رحمه الله - أسلوبًا متميّزًا وكلمات تختلف عن المعهود لنا، ولا سيما أنه ولد في خراسان قبل أحد عشر قرنًا تقريبًا . ولا يخلو كلامه من بعض التعقيد والغموض على المعهود من الفلاسفة عمومًا . ولابدّ أنه كان على حظّ من علوم اللغة، ولكن يظهر أنه يتساهل في بعض الأمور مثل التطابق بين الضمائر ومراجعها، والفعل الفاعل، والصفة والموصوف: من حيث النوع والعدد . فهذه الخصوصية اللغوية لابدّ أن تؤثر على منهج تحقيق الكتاب، إذ لا يستقيم أن نعرض كلامه على كلامنا ونغيّره ليتوافق معه؛ بل ينبغي أن نحتفل به وننظر إليه على أنه وثيقة لغوية ونلفت الأنظار إلى ما جاء فيه خلافًا للمعهود، ولو صنع المحقّق فهرسًا لعبارات المؤلف وكلماته الخاصة لكان حسنًا . وهذه بعض أمثلة لها، وبعضها تكرر مرات :

القُنْيات (أي المَلَكات) ٧٦

مزاوجات (أي علاقات) ٧٧

مائية (أي ماهيّة) ٧٨

فهذ هذا (أي فهذا تمام القول في هذا الأمر) ١١٠ و١١٢ و ١١٧ وغيرها .

العلوم الحِكْمية (أي الفلسفية) ٨١ و ٨٢

فاتح (أي شارح) ٨٩

الأولية (أي الأولى) ٩١

الإزاحة (أي الإزالة) ١٠٠

على التتمة (أي على وجه الاستغراق) ١٠٠

خاصّيّ صناعته (أي دقائقها) ١١٨

الدنياوية (أي الدنيوية) ١٣٨

مُقاريِّن (أي راضين) ١٤٦

المَعاون (أي الوسائل المعينة) ١٥٣

السلاطنة (أي السلاطين) ١٥٤

فارطهم (أي ما فرّطوا فيه) ١٥٨

الوَزَعة (أي أعوان السلطان) ١٥٨

إمراج النفس (أي إفسادها) ١٦٦

قارّ (أي مُفرّ) ١٦٨

الإيالة (لعلّها تعني الولاية والسلطان) ١٥٩ و ١٧٥

المَعْلُوَة (أي العلوّ) ٦٩ و ١٧٥

يفتنّ إلى كذا (أي ينقسم) ٧٥ و ٨١ و ٨٤ و ١٥٤ وغيرها .

تأريخات (أي تواريخ) ١٨١

مرج البحث (أي تفصيله) ١٨

الصباوة (أي دين الصابئة) ١٨٣

فحولة الشعراء (أي الفحول منهم، جمع فَحْل، كالبُعولة جمع بَعْل، وعلى هذا ينبغي أن يُفهم الكتاب المنشور بعنوان فحولة الشعراء للأصمعي أو لتلميذه أبي حاتم السجستاني) (أي؟) ١٩٧

ارتفاض الشهوات (أي طرحها وتركها) ١٨٩ و ١٤٨ ، ولم أجدها في القاموس .

زيادة (ما) كثيرًا ، انظر الصفحات ٩٣ و ١٠٦ و ١١١ و١٢٤

ارتفاع الشيء (أي انعدامه) ٩٨

إحماد كذا (أي استحسانه) ١٠٦ و ١١٠

المتطرفة والمتظرفين (أي الزنادقة) ٩٧ و ١٨٥

وبعض هذه الكلمات نجدها عند معاصريه كأبي حيان ومسكويه والبيروني وأمثالهم .

فينبغي أن يهتم المحققون بلغة الكتاب الذي يحققونه، ولا سيما إذا كان له خصوصية ما كهذا الكتاب، والإشارة إلى ما فيه من ألفاظ وأساليب تخالف المعهود.

## ٦ - نماذج من التحقيق السليم

لا يخلو الكتاب من مواضع مشكلة عالجها المحقق الكريم بما تقتضيه الأمانه والمنهج السليم، ومن ذلك:

- ورد في الصفحة ٨٦ عبارة (الدوائر الخمسة) فتركها المحقّق هكذا ولم يجعلها (الخمس) بناء على قاعدة العدد المعروفة، فأحسن كل الإحسان لأنها تدل على أن العامري كان يتساهل في مثل هذه الأمور مثل كثير من العلماء ولا سيما أهل العلوم الفلسفية والطبيعيات، فهذا هو المنهج السليم في التحقيق، ولا يضير العربية أن يُنشر مثل هذا مع التعليق عليه عند الحاجة.
- وفي الصفحات ٩٧ و ١٧٧ و ١٩٥ صحح النص اعتماداً على ما جاء في هامش المخطوطة، وهو صواب بالطبع، ولكن ينبغي أن يُستدلّ بذلك على صحة النسخة ومقابلتها على الأصل.
- ووردت إحدى الكلمات في الصفحة ١٢٣ مكررة مرتين فحذفها المحقّق، وحسنًا فعل لأنه من الأغلاط التي يقع فيها النسّاخ عادة (مع أنه لا يستحيل أنه غلط من الناسخ الأول أي المؤلف!).
- وورد في الصفحة ١٣٠ (ثم **رووا تجمع** كلمة الشهادة وصف نبيهم بالرسالة) والمعنى مفهوم إجمالاً مع أن النص مضطرب، ولعل الصواب (رووا كلمة تجمع) وأحسن المحقق إذ ترك النص على حاله، ولكنه همَز الكلمة الأولى فصارت (رؤوا) بلا سبب واضح. وربما يحسن نظر هذه الكلمة وأمثالها في المخطوطة واستشارة خبراء المخطوطات فلعلها تتضح للمحقق الكريم.
- وورد في الصحفة ١٣٨ إشارة إلى إهلاك نُسّاك الهند أنفسهم (بالضم) فتركها المحقّق والتمس لها توجيهًا وحسنًا فعل، ولعل صوابها (بالصوم).
- وورد في الصفحة ١٤١ (الأذان المعلّق حكمه برفع الصوت **على المراياة** بالتكبيرتين والشهادتين)، فتركها المحقّق على حالها وقال في الحاشية (هكذا بالأصل ولعلها المئذنة). أقول: هذا هو التحقيق الأمين سواء أصحّ اجتهاده في تفسيرها أم لم يصحّ.
- وظن أنه سقط شيء من الكلام في الصفحة ١٨٩ فلم يحاول سدّ النقص، وحسنًا فعل لأن النص في الواقع لم يسقط منه شيء.
- وورد في الصفحة ١٩٣ هذا النص (أن يولع الإنسان من نفسه بالإغراب والتعمّق، ويستهتر . . . باستثارة معنى بديع لم تُنتجْهُ له خواطر النفس، [و] قلّما يبالي) فترك المحقّق مكان كلمة لأنها غير واضحة وهذا هو التحقيق، وترك كلمة (تنتجه) على حالها وقال في الحاشية (لعل صوابها تتجه) وهو اقتراح لا داعي له لأن المقصود أن هذا النوع من الناس يقسر نفسه على الابتداع ولا يكتفي بما يخطر للنفس بلا تكلّف، ولكن المحقّق أحسن بتأخير الاقتراح إلى الحاشية (خلافًا للعادة) وهذا دليل على فائدة الاقتراح في الحواشي. أما إضافة واو العطف فلا مبرر لها وليس في قواعد العربية ما يوجب تعاطف الجمل.
- وورد في الصفحة ١٩٥ (إلا أحد مَنْ صحّح نيّته) فقال المحقّق (هكذا في الأصل)، والكلمة صواب محض ومَنْ هنا اسم موصول بمعنى الذين، فهذا مثال آخر على فضل الاقتراح في الحاشية.
- وورد في الصفة ١٩٥ (وبمثله الحال في **العاقبة** عند إيهامهم للأغبياء محبّة آل الرسول عليه [الصلاة و] السلام) فعلّق في الحاشية (يبدو أنها فرقة إسلامية)، وأرى أنه أحسن في إبقائها على تحريفها لينظر غيره فيها، ولعل الصواب فيها (الباطنية) أو (الرافضة)، ولا أستبعد أن الكلمة كتبت بطريقة ما بحيث قرأها المحقّق كذلك وربما يحسن مراجعتها على الأصل للتأكد منها.

- وورد في الصفحة ٢٠٢ (نأتي بشهادة الألفاظ المسطّرة في كتبهم **وخصوصًا الكتابان اللذان** أشار إليهما القرآن)، ولم أجد وجهًا للرفع فإذا كانت خطأ نحويًا؛ فإن إبقاءها في المتن مفيد جدًا، ولكن يحسن التعليق عليها في الحاشية.
- وفي الصفحة ٢٠٦ ترك مكان كلمة خاليًا لأنه لم يستطع قراءتها، وهذا هو المطلوب من كل محقق، ولو رسم صورتها في الحاشية لكان أحسن.

## ٧ - إقحام أرقام الأوراق

لم يسر المحقق الكريم على هذا المنهج القويم في عموم الكتاب، وأول ما نبدأ بملاحظته أمر خفيف في ذاته نبسطه بين يدي الكلام على ما هو أخطر منه. فقد تعارف المحققون على إثبات أرقام أوراق المخطوطة، ولا بأس بذلك وليس يخلو من فائدة، وإن تكُ طفيفة. والذي عليه أعلام التحقيق أن يجعلوها خارج **النص** على أطراف الورقة، وبعضهم يضع خطًا مائلاً داخل الكلام للدلالة على موضع الفصل تحديدًا، مع أنه في الواقع لا حاجة إليه.

ولكن الذي لا أرضاه هو إقحام الأرقام في أثناء النص بين حاصرتين هكذا [٢٠ ب] فينقطع سياق الكلام، وربما تقع مع البسملة في سطر واحد أو في وسط حديث أو قول مأثور أو بين بيتين من الشعر أو بين كلمتين جرت العادة على تلاصقهما. وما كنت أتصوّر أن توضع في متن الآيات حتى رأيتها في موضعين من هذا الكتاب (الصفحة ١٠٩ و١٢٢). وقد بلغ مجموع هذه الزوائد في الكتاب نحو ٥٤ زائدة، فهذا فيه تشويه وقطع اتصال الكلام بلا فائدة.

والمهم فيه أنه يندرج في باب الجُرأة على المتن وإقحام ما ليس منه فيه، فإذا استسهله المحققون وانفتح لهم الباب - أو كما قال الدكتور شاكر الفحام: اقتحموا الحرَم المقدَّس - انطلقوا منه إلى غيره وقاسوا عليه: فبعضهم يزيد اسم السورة ورقم الآية، ويضع بعضهم موقع النص في كتاب آخر ذي صلة بالكتاب المنشور، وبعضهم يضع بحر الشعر قبل البيت، وربما يضع بعض المحققين حاشية في أثناء المتن أو اسم الشاعر الذي أغفله صاحب الكتاب، وهلمّ جرًا. بل إن أحدهم نشر كتبًا غير قليلة لابن سينا وابن رشد والغزالي فوضع فروق النسخ ثمة، هكذا مثلا (يتبيَّن - وفي نسخة يتعيَّن - به) فكأنه أراد التخفيف على المطبعة! والظاهر أن جمهرة المحققين آمنوا بأن الأقواس والخطوط وأمثالها تبرئ الذمّة وتبيح لهم إضافة ما يشاءون: فهذه الكلمة حسنة، وهذه يقتضيها السياق، وهذه لا بدّ منها لتمام الكلام، وهذه وردت في موضع آخر من كلام المؤلف، وهذه جاءت في كتابه الآخر، وهذه في الكتاب المنقول منه، وهذه في الكتاب الناقل عنه، وهذه وردت في كتاب رجل آخر في السياق نفسه فينبغي أن تضاف، وهلمّ جرًا، ثم يسمّون عملهم (إخراج الكتاب كما تركه المؤلف!).

وبلغت الجرأة بأحدهم أن أشفق على نشر معاني القرآن للزجّاج مُخلاً بتفسير سورة الناس - لأنه لم يجتهد في جمع النسخ - فَشرحها شرحًا لغويًا قريبًا من طريقة الزجاج كما زعم (انظر مقالة الدكتور حاتم الضامن في العرب ٢٥/ ٤٩٢، وفيها صورة الورقة الناقصة).

ورأيت شيخًا عالمًا فاضلاً حقق رسالة ابن حزم في أسماء الصحابة وعدد أحاديثهم في مسند بقيّ بن مَخْلد على نسخة الظاهرية المتقنة المسندة: فحذف - عفا الله عنه - بعض الأسماء التي رأى أنها غلط أو مكرورة، وزاد بعض كلمات من المصادر لا يضرُّ تركها، ثم أقحم على الكتاب بعد اسم كل صحابي منهم وعدد أحاديثه في المسند المذكور: عدد أحاديثه في كتابين آخرين. ورأى ناشر الإفادات والإنشادات للشاطبي (بيروت: مؤسسة الرسالة، ١٩٨٨) أن التحقيق لا يتم إلا بإضافة التواريخ الميلادية بالصيغة الفرنسية، فنقرأ في الصفحة ١٤٣ مثلاً (في السادس عشر من رجب عام ستة وخمسين وسبعمائة

/ ٢٧ جويليه ١٣٥٥)، ولم يضع أقواسًا ولم يشر إليه في المقدمة، فلا يعرف القارئ أن التاريخ الآخر ليس من كلام الشاطبي إلا إذا قابل المطبوع على نموذج المخطوط !

وربما يقال إن المحققين صاروا يستسهلون الزيادة على النقص؛ لأنهم يرون أن القارئ سوف يدرك أن ما أضافوه مزيد على النص. وواقع الأمر ليس كذلك لأن من يقتبس الكلام قد لا يعبأ بتحقيق الأصيل من المزيد أو لا يستطيع ذلك، وربما يظن أن الزيادة من نسخة أخرى. بل إن صنيع الأسلاف وهو قولهم في المتن (قال فلان) لا يدع مجالا لسوء الفهم ولا سوء الاقتباس على العكس من هذه الحواصر.

## ٨ - إقحام أرقام الأبواب والفصول

ثم ننتقل إلى مسألة كالأولى: فإن أبا الحسن العامري لم يكسر كتابه إلى فصول ذات أرقام وإنما وضع عناوين واضحة عند الشروع في عرض جديد. ولكن يظهر أن المحقّق الكريم لم يستسغ ذلك فقسّم الكتاب إلى عشرة فصول وخاتمة - هكذا [الفصل الأول]، [الفصل الثاني]، . . . ، [الفصل العاشر]، [الخاتمة] - وترك أشياء بلا ترقيم. وهذا الصنيع جرّه إلى شيء آخر: فإنه وجد العامري يختم أكثر هذه الأقسام بقوله (والله الموفق والمعين) أو عبارة نحوها، فاستدركها عليه في الموضع الذي ظنّ أنه نسيها فيه (الصفحة ١٦٩) ولا أدري لِمَ لم يستدركها عليه في موضع آخر (الصفحة ١١٩) !

فهذا خلل في منهج التحقيق لأن تجزئة المؤلف كافية جداً، ولا جدال في أن الأمانة تقتضي ترك الزيادة عليه لأن التحقيق غير الإصلاح والتجميل والاستدراك، وليس لذلك ضرورة ولا فائدة ملموسة. ولا يتعارض قولي هذا مع تقسيم النص إلى فقرات بالأرقام لأن القارئ يعرف ببداهة أنه - كأرقام الصفحات والحواشي وغيرها - ليس من المؤلف، مع أن بعض أعلام التحقيق لا يستحسن هذا الأمر أيضًا.

ومن جهة أخرى شاع بين المحققين وضع عناوين لإيضاح النص وتقسيمه وبيان أغراض الكلام، فالأحسن أن يكون ذلك في هامش الصفحة لا بين السطور، ومع ذلك فهو أهون من تقسيم الكتاب إلى فصول وخاتمة كما وقع هنا.

## ٩ - إضافة بعض العبارات والكلمات

فإذا عبرنا من الشكليات إلى متن الكتاب فسوف نجد أن المحقق الكريم يستسهل الإضافة على النصوص في مواضع غير قليلة أهمها هذه:

- يعرف كل مطلع على كتب التراث أن المصنّفين لا يضعون عبارة (ﷺ) كلما مرّ اسمه الكريم، ولعلهم يذهبون إلى أن ذلك يكفي في بعض المواضع عن بعض. وقد رأيتُ من لا أحصي يكتفي بعبارة (ﷺ) أو (عليه السلام). والحكم في ذلك واضح لمن يكتب لنفسه، أما من ينشر كلام غيره فالأمانة تقتضي أداءه كما هو بلا زيادة ولا نقصان (مع العلم بأن بعض النساخ يتساهلون في هذا الأمر بالزيادة لا بالنقص). ولكن المحقق التزم فيما يظهر أن يتمّ عبارة الصلاة والسلام، هكذا (صلى الله عليه [وسلم] أو (عليه [الصلاة و] السلام) في الكتاب كله وهي مواضع ليست بالقليلة، حتى حين لا يستقيم السياق بإضافتها كما في خطبة الكتاب التي يقول فيها العامري (ونسأله أن يصلّي على إمام الرحمة . . . محمد [صلّى الله عليه وسلم]). ولا أدري أيظن المحقق أن العامري كتب العبارة كاملة فاختصرها الناسخ أم أن وظيفة المحقّق هي إصلاح النص واستدراك ما يقع فيه المؤلف من أوجه التقصير.
- ومثله إقحام عبارة [رضي الله عنه] مرتين (الصفحة ٨٨ و ١١١). فليت شعري: هل يرى أن هذه العبارات كانت في أصل العامري فحذفها الناسخ، أم أن الكلام بها أحسن وإن لم تكن فيه. وقد قرأت

لأحد المشايخ قوله في شيء نحو هذا (نعم القصد وإن أخطأ الطريق !)، فإن هذه العبارة وأمثالها لا يخلو وجودها أو عدمها من دلالة على اتّجاه المؤلف ومذهبه وعقيدته ولا يُتصوَّر أنها كانت في الأصل فحذفها الناسخ وإنما يقع العكس كما هو معلوم.

- ومن المعلوم أن الأسلاف كانوا لا يرون بأسًا بالاستشهاد بجزء من الآية حسب الحاجة ولو بكلمة واحدة منها، ولكن يظهر أن المحقّق يرى أن من تمام التحقيق إتمام الآيات من المصحف (انظر الصفحات ١٠٨ و ١١٣ و ١٣٢).
- ووضع المحقّق أو عامل المطبعة نقاطًا في نهاية السطر الأخير من الصفحة ٧٣ ومثلها في بداية الصفحة التالية لغرض شكلي بحت إذ لم تتسع الصفحة لكلمتين مع التعليق عليهما. وهذا غير حسن لأنه يوحي بوجود خرم أو كلام ساقط في المخطوطة.
- وفي الصفحة ٧٦ أضاف المحقّق ثماني كلمات بين هذه الحواصر **بلا تعليق**، وتكرر ذلك في مواضع كثيرة من الكتاب (انظر الصفحات ١٣٣ و ١٥٦ و ١٥٧ و ١٦٤ و ١٦٥ و ١٩٠ و ٢٠٤)، وصرح في المقدمة بأن ما بين الحاصرتين **إضافة لإيضاح النص** ! فهذا بيت القصيد في هذه المقالة، فإذا كان أبو الحسن لا يحسن التعبير عمّا في نفسه فلماذا يتولّى المحقق إيضاح كلامه في المتن ولا يتولاه في الحواشي فيكون له الإحسان وعليه الإساءة ؟ على أن الكلام في بعض هذه المواضع مستقيم لا يحتاج إلى الزيادة أصلاً.
- وأضاف [هو] بلا ضرورة ألبتة (الصفحة ٧٩).
- وزاد [أفسدوا] في الصفحة ١١٥ لأن الأصل غير واضح، والأمانة تقضي ترك مكان الكلمة خاليًا واقتراح الكلمة البديلة في الحاشية كما فعل في مواضع أخرى، وينبغي على المحقق رسم كلمة الأصل إذا عجز عن قراءتها فيقول مثلا (وكتابتها في الأصل تشبه كذا).
- وجاء بياض في الأصل في الصفحة ١٥٢ فأضاف المحقّق [تتم بها الرياسة] ليستقيم المعنى كما قال، وما كان يضيره لو ترك البياض على حاله واقترح في الحاشية، وهذا دليل على أن الناسخ القديم - رحمه الله - كان أمينًا في أداء النص كما وجده، ولو كان همّه المسخ والإفساد ما أعجزه أن يضع كلمة ما. ويعرف من مارس المخطوطات أن المؤلف قد يترك بياضًا لإتمامه فيما بعد، وقد ينسى أو لا يتيسر له ذلك.
- وزاد [أمّا] في الصفحة ١٥٦ لضمان صحّة التقسيم !
- وزاد كلمة [نتعرّف] في الصفحة ١٨٩ بلا حاجة ماسة.
- وورد في الصفحة ٢٠٧ عن المسيح عليه السلام (معناه أنه يُبعث والذي سُمِّيت به وهو الروح القدس، [أي] ومعه [الروح القدس])، وأرى أن حذف واو العطف من (ومعه) يقيم المعنى فيكون الكلام هكذا (معناه أنه يُبعث والذي سُمِّيت به وهو الروح القدس معه)، بلا حاجة إلى الزيادتين، فهذا أهون الضررين.
- والغريب أن المحقّق أبقى ما كان يتعين حذفه، فقد ورد في الصفحة ٩٩ (فحكمه موقوف إلى أن يوجد في المعقولات ما يستدعيه [إلى نفسه] إما إيجابًا وإما إسقاطًا) ووضع الناسخ خطأً على الكلمتين للدلالة على زيادتهما - وهذا يدلّ على أنه قابل النسخة على أصلها - ولكن المحقّق لم يحذفهما من المتن ولم يضعهما بين القوسين المثلثين الدالين على اقتراح الحذف.

## ١٠ - إصلاح ما يُظنُّ خطأً إملائيًا

عمد المحقّق الكريم إلى نقل الكلام إلى الإملاء المعاصر بلا تنبيه، ولو أشار إلى ذلك مفصّلاً في مقدمة التحقيق لكان حسنًا. على أنه أبقى بعض الكلمات على حالها مثل (الرياسة) في صفحتي ٧٧ و ١٨٩ و (بريًا من التجوّز) في الصفحة ١١٧.

والواقع أنه جرت عادة جميع المحققين إلا في القليل النادر على نقل الكتب إلى الإملاء المعاصر

ويعدّونه أمرًا لا نقاش فيه ولا يقفون عنده، فإذا وجدوا مثلاً كلمة (فايدة) أسرعوا إليها بالهمزة مع العلم أن تسهيلها مُعْرق في العربية ولا تخلو المحافظة عليها من فائدة، ولاَ يستبعد أنها كانت كذلك في أصل المؤلف، وإذا وجدو (جُزو) جعلوها (جزء) بلا تنبيه. والذي لا ريب فيه أن كثيرًا من القدماء كانوا لا يحققون الهمزة، وفي القراءات القرآنية ولغات العرب وأشعارها وأسجاعها – بل وكلام العامة – أبلغ دليل، فالمتنبي يقول:

كم زَوْرة لك في الأعراب خافية
أدهى وقد رقدوا من زورة الذيب

ويقول:

إن حلّ فارقت الخزائن مالــه
أو سار فارقت الجسوم الروسا

وامتدادًا لهذا الأمر جرى الناسخون – ومنهم ناسخ هذا الكتاب – على تسهيل الهمزات، ولا شكّ أنهم يتابعون ما يرونه في النسخ التي ينقلون منها، والأقرب أن مردّه في النهاية إلى المؤلفين أنفسهم ففي هذه المخطوطة مثلاً (أنبيا) بدلاً من (أنبيائه) وما كان الناسخ ليغيّرها لو لم تكن أمامه كذلك.

فهل يصحّ أن تهمز الكلمات أو يُنقل الكتاب إلى الإملاء العصري؟ الحق أنها مسألة شائكة مع أن الزلل في تغيير الإملاء أهون من الزلل في تغيير النص، والذي أخشاه أن بعضهم يظنّ ذلك غلطًا لأنه يخالف ما اعتاد عليه، وأن تغييره يدخل في باب إخراج الكتاب كما تركه مؤلفه.

وبعض المستشرقين يتركون الإملاء القديم على حاله، فمثلاً نجد كلمة (حيوة) أي حياة في كتاب البديع لابن المعتز الذي حققه المستشرق كراتشكوفسكي. فأضعف الإيمان أن يصرّح المحقّق في المقدمة بأنه غيّر الإملاء، ويضرب لذلك أمثلة كافية يستفيد منها دارسو هذا الجانب.

## ١١ - إصلاح ما يُظنُّ خطأً نحويّاً

أشرت إلى أن المحقق ترك عبارة (الدوائر الخمسة) على ما هي عليه كما تقتضيه الأمانة، ولكنه في أكثر المواضع التي اشتبهت عليه أجال القلم لإصلاح ما ظنّ أنه يخالف قواعد العربية، وهذا بيانها:

- ففي الصفحة ٧٠ ورد قوله (ثم كانت نعم الله)، فقال المحقق (في الأصل تبدو: نعمه)، والأمر كما قال هو واضح في نموذج المخطوطة فلا حاجة إلى صيغة الجمع، وفي الذكر الحكيم ﴿**وإن تعدّوا نعمة الله لا تحصوها**﴾. وأظنه لم يفطن إلى أن الناسخ لا يعتني دائمًا بإعجام تاء التأنيث المربوطة فظنّها ضمير الغائب.
- ومثلة تغيير (لا يدانيهما شيء من المحنْة الدنيوية) إلى (المحَن) في الصفحة ١٧٤، وواضح جداً أنه لا مبرر لذلك.
- وغيّر (لو لا هي) في الصفحة ٧٩ فجعلها (لولاها)، كأنها خطأ نحوي، وفي الذكر الحكيم ﴿**لولا أنتم لكنا مؤمنين**﴾. فهذا مثال على إصلاح ما يظنونه خطأً، ولو تركوه على حاله وقالوا في الحواشي ما يشاءون ما لحقهم ملامة.
- وورد في الكتاب كثير جداً من الضمائر التي غيّرها المحقّق من التذكير إلى التأنيث ومن المفرد إلى المثنى والجمع أو بالعكس في ذلك كله (انظر مثلاً الصفحات ٧٧ و ٩٣ و ١٦٥ و ١٧٤ و ١٧٦ و ١٨٠ و ١٨٧ و ١٨٩ و ١٩٠ و ١٩٥ و ١٩٦ و ٢٠٠)، وليس ثمت حاجة للتغيير في أكثر هذه المواضع. ومن تمرّس بالعربية وسماحتها في التعبير يعرف يقينًا أنه لا يلزم أن يأتي الكلام على الأنماط المعتادة في جميع الأحوال، ومن ذلك قوله تعالى ﴿**فقد صغت قلوبكما**﴾ مع أنهما قلبان.
- وغيّر كلمة (لها) إلى (له) في الصفحة ١٣٩ في قول العامري (الثلاثة هي أول عدد يوجد لها المبدأ والمنتهى والواسطة)، ولا ضرورة لتغيير ما له وجه من الصواب.

• وورد في الصفحة ١٦٤ (وإن لحقه الضعف في معاشه، أعني الفقراء، فقد أمر هذا الدين بمواساته والإفضال عليه)، فرأى المحقّق تغييرها إلى (معاشهم، بمواساتهم، عليهم) مع أن الكلام عن المسلم الضعيف وهو مفرد ولا عبرة بالكلمة المعترضة! فهذا مثال آخر على إساءة الظن بالناسخ. ثم قال (وإن لحقه من رقبته، أعني الأسر، فقد حث القرآن على فكّ رقابهم) والنص لاغبار عليه ولكن المحقق جعلها (الأُسَراء) جمع أسير.

• وفي الصفحة ١٤٥ غيّر ضميرين من التذكير إلى التأنيث - وهو قوله: نفعه وأنه، ولم يغيّر الثالث وهو قوله: عنه - والتغيير صواب من جهة إصلاح النص، أما من جهة التحقيق فإن ورود ثلاثة أغلاط ظاهرة في أسطر متقاربة وكثرة أمثالها في الكتاب: يكاد يدل على أمانة الناسخ وأن أبا الحسن كان يتساهل في هذا الأمر. والأحسن ترك هذه الأشياء على حالها والتنبيه عليه في الحاشية لأنه أكثر دلالة على حال المؤلف.

• وجاء في الصفحة ٩٨ (فإنهم في اختلافهم في فروع الشرائع يتفقون على . . .) فغيّرها إلى (مع اختلافهم) كما هو التعبير في لغة الجرائد، ولا ريب أنه يرى أنه صحّح خطأً. فأخشى أن التحقيق صار يتضمن تقريب النص إلى لغة الناس اليوم ولو غير مقصود.

• ومثله تغيير السمائي إلى السماوي في ثلاثة مواضع (الصفحات ٨٦ و ١٣٢ و ١٥٢)، وزيادة واو العطف (الصفحة ٨٧)، وتغييرها إلى أو (الصفحة ٩٠ و ٩١).

• وأضاف المحقّق حرفي جرّ في الصفحة ١٦٨ والتي بعدها، ولا داعي لهما إلا (جرّ) أسلوب العامري إلى أسلوبنا!

• وورد في الأصل، الصفحة ١٦٤، في معرض الحديث عن بركة الإسلام على الأقوياء (بل أعطاه تمام الأمر رغبة الاستعنا وسياسة الاستخوال)، والمعنى واضح - على تعقيد في الأسلوب - إذا أعجمنا العين فصارت (الاستغنا) أي إن الإسلام يسّر للمسلم القوي أن يُحصِّل ما يرغب فيه من المال والرقيق، ولها وجه على العين المهملة أيضًا (الاستعناء) لأن العاني هو الأسير. أما المحقق فقلب المعنى وجعل النص هكذا (بل أعطاه تمام الأمر [للسلامة] عن رتبة **الاستعباد** وسياسة الاستخوال) فصار يدل على أن المسلمين الأقوياء الأغنياء سلموا من العبودية للملوك على الضد من المجوس الذين ذكروا في موضع آخر، فأين هذا من هذا!

• وفي الصفحة ١٧٢ ورد قوله (للخلفاء) فجعلها (والخلفاء)، وكان أخف الضررين أن تكون (وللخلفاء) بزيادة الواو فقط.

• وغير كلمة (به) في الصفحة ١٩٠ فجعلها (فيه)، ومثله تغيير (بشارة له) فجعلها (به) في الصفحة ٢٠٤، وتغيير (بمحمد) إلى (لمحمد) في الصفحة ٢٠٦، ومعلوم أن حروف الجر تتناوب.

• وورد في الصفحة ٢٠٩ (فضلُ الدين الحنيفي والملة الإسلامية للأديان الأُخر) فجعلها المحقّق (على الأديان)، والأولى عدم التغيير لاستبعاد وقوعه من الناسخ.

## ١٢ - إصلاح أسلوب المؤلف

وهذه حروف مسّها قلم المحقق لأنه فيما يظهر رأى أن التعبير السليم لا يرضاها، على أن منها ما يتّصل بما فرغنا منه وهو تغيير ما يُظن تقصيرًا في حق العربية:

• جاء في الصفحة ١٠٠ (صودف حاله) فجعلها (صودفت)، ولا وجه له إلا إصلاح النص ومعلوم أن كلمة الحال تُذكَّر وتؤنث كما في القاموس ٣/ ٣٧٥.

• وجاء في ١٠٥ (فإن العائبين ‹لم يزل› كانوا آفة المحسنين) ومثلها في الصفحة ١٦٠ (مع شغفهم ‹كان› بحمايته)، فوضع المحقّق هذه الزوايا للدلالة على أن النص ورد هكذا وأنه يقترح حذف الكلمتين، والحمدلله أنه لم يحذفهما لأن التعبير صحيح، ومعنى الأولى أنهم كانوا ولا يزالون ومعنى الثانية أن

الأمر كان وزال . أفكلما استشكل محقق كلمة أو عبارة : يحذفها أو يقترح حذفها؟ ألا يوضع في الحسبان أن المؤلف عاش في خراسان قبل أحد عشر قرنًا، وقد قام الدليل على أنه له أسلوبًا وعبارات وكلمات تختلف عما نعتاد عليه اليوم وانتهى إلينا كتابه في نسخة متقنة؟

- ورأيت المحقق في عدة مواضع (انظر الصفحات ١٠٨ و١٣٤ و ١٤٧ و ١٧٦ و ٢٠٠) يضع كلام العامري الذي يوافق آية قرآنية بين الأقواس الخاصّة بالآيات ويحيل في الحاشية علي موضعها من المصحف، ولو صنع فهرسًا للآيات لأدرجها فيه. وهذا غير مناسب لأنه يقع كثيرًا جداً في كلام الناس كما لو قال أحدنا (الحمدلله)، ولا يخفى أن العامري لم يقصد الاستشهاد بالقرآن الكريم أصلاً في هذه المواضع.
- وورد في الصفحة ١١٠ (واحتجّوا بأنهمليس يُعْرفون إلا بأصحاب الجدل)، فجعلها (ليسوا) مع أنه لا يخفى أن الإفراد له وجه. وورد في الصفحة ذاتها (ما كانوا ليتركوه) فجعلها (يتركونه)، وهو صواب من جهة النحو ولكنه خطأ من جهة التحقيق لأن الغلط ربما يكون من العامري نفسه، كيف لا وقد غلط من هو أفصح منه؟
- وقال في الصفحة ١٢٢ (ليتمكّن به المتديّن من مقابلة كل ركن**ما** يدين به بنظيره الذي اطّرحه في الأديان الأخرى)، فجعلها المحقق (ممّا يدين به)، وهو تغيير حسن تُشرق به العبارة لولا أن العامري يكثر من استعمال ما الزائدة، فإذا عُدّت زائدة هنا أصبح المعنى مستقيمًا بلا حاجة إلى التغيير. هذا، والكلام اللاحق في الصفحة ١٢٥ يؤيد صنيع المحقق .
- وغيّر كلمة (تَرْكه) إلى (ترك) في ١٢٤ وهي أحسن قليلاً، ولكن لا داعي لتغيير كلمة صحيحة .
- وورد في الصفحة ١٢٨ (لم نجد أهل دين من الأديان **عُنِيت** ) فغيّرها المحقّق إلى (عُنُوا)، وورد (شَهِدت المعنيُّون بالفلسفة) فجعلها (شهد)، ومثله تغيير (استولى) إلى (استولت) في الصفحة ١٧٧، وتغيير (ليست) إلى (ليس) في الصفحة ١٩٦ . والذي يغلب على الظن أن هذا الأمر الذي تكرر الإملاء إليه من أسلوب أبي الحسن العامري وربما يكون له وجه من العربية، ولا يتصوّر أن الناسخ يغيِّر كلمة مشهورة إلى كلمة نادرة وإنما العكس، فينبغي إذن عدم تغييره ولا سيما أن المعنى مفهوم.
- ويلاحظ أن العامري يبدأ كثيرًا من الجُمل بكلمة (فأمّا) وهي كلمة معتادة، ويظهر أن المحقّق يظن أن الفاء غلط من الناسخ فجعلها (وأما) في عدّة مواضع (انظر الصفحات ١٤٢ و١٤٨ و ١٦٤)، وفي الصفحة ١٦٨ جعلها (لأن)!
- وورد في الصفحة ١٨٠ (كل واحدة من الأبواب) فجعلها (واحد)، وكان الأولى إبقائها لأن لها وجهًا من الصواب.

## ١٣- تغيير النصوص بلا مبرّر

أما إذا تجاوزنا باب التغيير اللغوي فسوف نصادف كلمات تصرّف المحقق الفاضل فيها لأن المعنى لم يتضح له فيما يظهر، ومن ذلك ما يلي:

- ففي الصفحة ٧٥ وردت هذه العبارة (وهذا باب قد استقصينا القول فيه في كتاب الإتمام لفضائل **الإقامة** ) وهي كلمة غير واضحة المعنى، فجعلها المحقّق (الأنام) استنادًا إلى ما ورد في بيان أسماء كتبه الوارد في كتاب الأمد المخطوط، ويشهد له أن العامري يلتزم السجع في تأليفه. ومع ذلك لا يزال الإشكال باقيًا لأن تأليف كتاب في فضائل الأنام غريب بعض الشيء، والباب الذي استقصي هناك يتّصل بالعقائد لا بفضائل الشعوب، وليس في أسماء كتبه ما يصلح أن يكون هذا الكتاب **إتمامًا** له، ولا أظنّ أنه يسرد أسماء كتبه فيذكر الذيل ولا يذكر الكتاب المذيّل عليه. فترك النص على حاله وإشكاله أولى من الإصلاح المُريب.

• وجاء في المخطوطة (ولو زين الله القوة البشرية مقصورة على تحصيل العلم)، فلم يستسغ المحقّق هذه الكلمة وغيّرها إلى **جعل** قائلاً في الصفحة ٧٥ (لا معنى لها في السياق). أقول: لا جرم أنها غريبة ولعلها تصحيف كلمة قريبة منها في الرسم، ومع ذلك فلها وجه، وإن يكن بعيدًا ومعلوم أن العامري له كلمات وأساليب لا نألفها نحن، فالواجب إبقاؤها على حالها وتفسير المقصود في الحاشية، وبداهة لا يتصور أنها كانت أمام الناسخ **جعل** فغيّرها إلى زين.

• وفي الصفحة ٧٦ غيّر (فائدة) إلى (عائدة) وهما قريب من قريب.

• وفي الصفحة ٧٧ غيّر (النفس) إلى (النفسانية) مع أنها صواب، لتتفق مع كلمات هذه الصيغة.

• وورد في الصفحة ٩٠ هذا القول (وأن الواجب عليه أن يلتزم الرجوع إلى الذي عابه **وقرّظه** ليستفهم مضمونها ثم يحكم بالصواب عليها) والكلام مستقيم جدآ، ولكن المحقّق غيّره في موضعين: فقال أولاً (أو قرّظه) وهو أحسن ولكن الواو لا بأس بها فلا ينبغي تغييرها، ثم أضاف ثانيًا (يحكم بالصواب [أو الخطأ] عليها) لأنه رأى أن الكلام يجب أن يكون متوازنًا منطقيًا مع أن المفهوم من قوله (يحكم بالصواب) أي يحكم حكمًا صائبًا، فلا داعي للتغيير إذن.

• وجاء في الصفحة ٩٦ (ونَحُلُّ ما يورده من الشبهة **والدَّنس**) فغيّرها المحقّق إلى (اللبْس)، ولا شك في أنها أقرب إلى السياق، ويمكن أن يقع فيها تصحيف لتقارب الحروف، ولكن المهمّ هو هل الأولى غلط من الناسخ؟ ليس من الضروري أنها كذلك لأن العامري يحكي قول أقوام يزدرون العلوم الشرعية فوصفهم بكلمات شديدة فلا تستغرب كلمة الدّنس هنا.

• وفي الصفحة ١٠٦ غيّر (نحب) إلى (نجد) مع أنها صواب محض لأن الكلام عن الفضائل التي يحبّها الناس.

• وورد في الصفحة ١١٨ (ومما يستصلح به أهل صناعة الكلام) فحذف (أهل) مع أن السياق لا يأباها.

• وغيّر (لم يؤاخذ نفسه به) إلى (لم يأخذ) في الصفحة ١١٨، وكرّر ذلك في الصفحة ١٧٧، وهو غريب جدآ لأن الكلمة المرغوب عنها وردت بالمعنى ذاته في القرآن الكريم تسع مرات!

• وورد في الصفحة ١٢٢ (رُجحان ما يؤثره من الأبواب الأربعة علي ما **يزينه** منها)، فجعلها المحقّق (يَزُنُّه) وقال في الحاشية (أي يعيبه). والموضع مشكل ولو تُرك النص على حاله لكان أولى، ولعل الصواب (يردُّه منها) أو (يريبه) ليقابل (يؤثره).

• وورد في الصفحة ١٣٠ عن اليهود (ونسْبَتُهم لوطًا إلى الفجور ببنته)، فجعلها المحقّق (ببنتيه) لأنه الوارد في سِفْر التكوين! فهل يجب على العامري أن يقتبس من سَفر التكوين حرفيًا؟ ألا يكفيه أن يشير إلى أصل المعنى دون عدد البنات؟

• ومن إسراع المحقّق إلى تخطئة الناسخ كلمة (مُنْقَض) التي جاءت في الصفحة ١٣٤ فقال عنها (في الأصل: متفض)، وهي مجرد نقطة القاف اليمنى أُزيحت قليلاً!

• وغيّر المحقّق ثلاث كلمات في الصفحة ١٤٠ وكلها لها وجه ظاهر من الصواب، وهي قوله (تعفُّر الوجه بالأرض) جعلها (تعفير)، و (لننزل على توفية المقام حقّه من التعظيم) فجعلها (لتنزل) مع أن العامري يتكلم عن المسلمين وهو منهم، و (عفّر بوجهه) فجعلها (عفّر وجهه).

• وورد في الصفحة ١٣٧ (رهبانية النصارى)، فجعلها المحقّق (رهابين النصارى) بلا مسوّغ ألبتة؛ لأن المصدر الصناعي قد يدلّ على الجماعة كالشافعية والصوفية وغيرها.

• وورد في الصفحة ١٤١ (خاتمتهم) أي خاتمة المرسلين محمد، ﷺ، فجعلها المحقّق (خاتمهم) بلا مبرر.

- وورد في الصفحة ١٤٣ في الكلام على عيد الفطر (وأخذ الحظ من السرور والبهجة [بعد] الذي يُسرّ له)، ولا وجه للتغيير لأن الكلام مستقيم إذا اعتبرنا (الذي) صفة الحظ ولا بأس بالفصل بينهما كما هو مذكور في كتب النحو.
- وورد في الصفحة ١٤٤ (بإعطائه ردّ أضعافه) وهو كلام صالح لم يقبله المحقّق فجعله (ورد أضعافه).
- وورد في الصفحة ١٤٥ (ما يعود إليه حال الأموال ملاك في العواقب) أي مصير الأغنياء يوم القيامة، ثم شطب الناسخ على (أموال) فأصبح الباقي (الأملاك) جمع مالك وهو مستقيم واضح ويدلّ على مقابلة النسخة، ولكن المحقّق جعلها (مُلاّك الأموال) بالتقديم والتأخير، ولابأس بذلك لولا أن الناسخ قد أصلح الغلط بنفسه فلم يبق مجال للاجتهاد.
- وورد في الصفحة ١٥٤ (فيه)، فجعلها المحقّق (قُنْيَة) وله ما يبرره وهذه الكلمة تتردد في الكتاب كثيراً، فإذا ثبت أن الناسخ أخطأ فيها فهو معذور لأنها كلمة غريبة. وهذه الكلمة - وأمثالها كثير - تدل أيضًا على أن هذا الناسخ - رحمه الله - كان من الأمانة بحيث يرسم الكلمات التي خفيت عليه بأقرب صورة للأصل.
- ووقع في الصفحة ١٥٧ (استيفائه) فجعلها (استبقائه) وهو تغيير حسن، والفرق بينهما نقطتان، هذا إذا صح أن الناسخ أخطأ. ولكن المحقق ترك كلمة (استنفاذ) بعد سطرين وصوابها الواضح (استنقاذ) والفرق أيضًا نقطتان. وربما تعود هذه وأمثالها إلى قاعدة الناسخ في الكتابة لأنها أغلاط منه.
- وورد في الصفحة ١٧١ (القبط) ولم يعقّب عليها المحقّق، وفي النفس منها شيء لأن الكلام عن شعوب الإفرنج فلعل الصواب فيها (القوط) - أقوله اجتهاداً بلا بحث - وإذن يحسن مراجعتها على الأصل وإثبات ما جاء فيه كائنًا ما كان.
- وورد في الصفحة ١٧٣ (الأعزاز) ولها وجه مع غرابتها لأن المادة تدل على القوة والصلابة، فرجّح المحقّق أنها (الأعزّاء) ولا بأس بالترجيح ولكن موضعه الحاشية.
- وورد في الصفحة ١٧٤ (فهذا هو) - وهو تعبير يستخدمه العامري كثيراً - فجعله (فهذه هي) بلا مبرّر، كما غيّر قوله في ١٧٧ (فهي عوائد جيل العجم) إلى (فهذه هي) بلا داع أيضًا.
- وورد في الصفحة ١٧٥ (الخذاْنكانية) فجعلها المحقّق (الخذايكانية)، ولا أعرف الصواب فيها، ولكن لا يحسن الاعتماد على معجم فارسي حديث ولابد من مراجعة النصوص القديمة.
- وورد في الصفحة ١٨٠ (سهودس) فجعلها (سَنْهودس) وهي مجامع النصارى التي يقررون فيها عقائدهم. ولا شك في أنه تغيير صحيح في ذاته باعتبار الاستعمال الحاضر، ولكنه يحتاج لمزيد تحقيق فيما يتصل بالصيغة الشائعة في عصر المؤلف ولا سيما أن المحقّق أورد عدة صيغ قديمة للكلمة وبعضها أقرب إلى رسم الأصل.
- وورد في الصفحة ١٨١ (وتقرير صفاته الذاتية وصفاته العقلية) فجعلها (الفعلية) ولم يذكر وجه الحاجة إلى التغيير.
- وورد في الصفحة ١٨٣ (فإن العاقل لن يقنعه الوقوف على المعاني القوية للشيء ما لم يتحقق وَهْيَ المعاني المعاندة له) أي يجزم بضعفها وسقوطها - والواهي الضعيف - فجعلها (ما هي المعاني) ففسد الكلام بعد أن كان واضحًا مستقيمًا.
- وورد في الصفحة ١٩٢ (قهر الأنفس على الإقرار به وتسخيرهم للاعتراف بصدقه) فجعلها (وتسخيرها) بلا مبرر. وورد في الصفحة إياها (المراء) فجعلها (المماراة) بلا داع أيضًا، ولاشك في أنه يعرف البيت المشهور (فإياك إيّاك المراء).

• وفي الصفحة ١٩٣ غيّر قوله (فيرتكب نوعًا من المقاييس الفاسدة) وهو كلام مستقيم غاية الاستقامة، فجعله (فيُركّب).

• وفي الصفحة ٢٠٨ غيّر كلمة (مادقوس) إلى (مرقس)، ولا أظن الناسخ زاد ألفًا بلا سبب فلعل الصواب (مارقوس)، ولا حاجة للتأكيد على أن الصيغ القديمة لهذه الأسماء ربما تختلف عن الصيغ المعاصرة.

• وفي الصفحة إياها غيّر كلمة (فولس) إلى (بولس)، ولا ريب في أنه يسمى بولس في عصرنا ولكن القدماء جعلوا حرف (P) فاء في كلمات كثيرة ومنها (أفلاطون)، وفي الجماهر للبيروني ٢٥٨ (الباء الذي إذا عُرّب كان فاء)، وفي الآثار الباقية له ٣٦ (الإسكندر بن فيلفوس) أي فيليب، ويقول الشهرستاني في الملل والنحل ٢٢٢ (رأيت رسالة فولوس التي كتبها إلى اليونانيين) وهو بولس. وإذن يحسن التأني قبل الإقدام على مثل هذا التغيير.

## ١٤ - إصلاح ما لابدّ منه

ليس معنى ما تقدّم أن المحقق يجب أن يتبع الناسخ حذو القذة بالقذة، إذ لا بأس بتصحيح الأخطاء أحيانًا إذا قام الدليل على أنها أخطاء الناسخ، ولكن يجب أن يبقى ذلك في أضيق الحدود كما في هذه الأمثلة:

• أورد العامري هذه الآية في الصفحة ٨٦ (**أولم يتفكروا في [أنفسهم] ما خلق [الله] السماوات والأرض [وما بينهما] [إلا بالحق]**)، فأصلحها المحقّق كما ترى لأنه ليس في القرآن آية كذلك إلا هذه الآية من سورة الروم. وأكاد أجزم بأن الغلط من العامري لا من الناسخ وقد غلط في الآيات من هو أثبت منه كما وقع في كتاب سيبويه الذي أجمعت مخطوطاته ومطبوعاته وشروحه على الغلط في إحدى الآيات (انظر مقدمة عبدالسلام هارون - رحمه الله). والذي عليه أعلام التحقيق أنه لابد من إصلاح النص في مثل هذا المقام استثناء من القاعدة لأن أمر القرآن عظيم، ولكن ينبغي أولا مراجعة كتب القراءات لئلا يكون المؤلف ساق الآية على قراءة أخرى.

• ومثله ما ورد في الصفحة ١٠١ وهو قوله تعالى ﴿**فاصبر إن العاقبة للمتقين**﴾ وكانت في الأصل (واصبر) فغيّرها المحقّق لأنها لم تأت في القرآن الكريم.

• وجاء في الصفحة ٩٠ (وإذن يجب أن يكون المقتدر بفهمه على استعمال المقاييس ذا غُنْيَة من صناعة المنطق)، فجعلها **عن** وهو مصيب في ذلك. وربما يقال: لماذا يكون مصيبًا ههنا؟ والجواب الواضح أنه لابدّ منه لصحّة الكلام، والسياق يقتضيه، وإنما هو تغيير حرف واحد، والشبه بين الميم والعين كبير جداً فمن السهل أن يغلط فيه الناسخ. بل إنه لا يمتنع أن الناسخ كتبها عينًا صغيرة فأشبهت بالميم. فهذا إذن تغيير مقبول لأنه في أضيق الحدود.

• ومثله تغيير (الفاضلة) إلى (العاجلة) في الصفحة ٩٧ وربما لم يُعْن الناسخ بإعجامها لوضوحها وتغيير (اجتهاد) إلى (إحماد) في ١٠٦ وهي من الكلمات التي يميل لها المؤلف، وتغيير (قلّ) إلى (دلّ) وحذف واو العطف في الصفحة ١١٤، وتغيير (قناعته) إلى (صناعته) في الصفحة ١١٧.

• وأضاف كلمة [تَرْك] في الصفحة ٩٨، ولا شك في أن السياق يشير إليها ويستلزمها والظاهر أنها سهو من الناسخ.

• وغيّر (تتحقّق) إلى (تُحقّق) في الصفحة ١٠٠ وهو تغيير حسن لولا أنه قد يقال إنها سبق قلم من المؤلف.

• وغيّر (وهي) في الصفحة ١١٤ إلى (هي) وهو تغيير حسن.

• وغيّر (شرف) إلى (أشرف) في الصفحة ١٢٥ وهو تغيير حسن. ومثله تغيير (نظر الألفاظ) إلى (نظم الألفاظ) في الصفحة ١٣٢ لأن كلام المؤلف يدل عليه مع أنه لا يستبعد أن الكلمة كلمته وهي في الواقع ليست غلطًا بحتًا.

- وورد في الصفحة ١٥٩ (بابتا)، فجعلها المحقق (بأبستا)، وهو تغيير لابدّ منه لأن العامري يعرف اسم الكتاب المجوس وقد ورد في مواضع أخرى من كتبه. هذا إذا صحّ أن هذا هو اسمه عند العرب، وقد قرأته كذلك في غير كتاب، ولكن تعليق المحقق يدل على أن تعريبه (أبستاق). ووردت الكلمة مرة أخرى على الصواب فلم يعلّق عليها (صفحة ١٨١) فلا أدري أهي مكتوبة بشكل واضح هناك. وهذا النوع من الكلمات الغربية يستغلق في العادة على الناسخين فيجتهدون في تصويرها. ومثله كلمة (إيرانشهر) التي صحّفها الناسخ في الصفحة ١٦٨.
- وورد في الصفحة ١٦٠ (بالإنسان)، فجعلها المحقّق (بالإنساب)، وهو صواب والفرق نقطة ربما لم يتبينها الناسخ أو المحقق.
- وورد في الصفحة ١٩٠ (ومقابلة مولاهم بالغموض) أي الجحود والنكران، وحاول المحقّق توجيهها، ولا ريب في أنها (الغموص)، ففي القاموس ٢/ ٣٢٢ (غَمَصه: احتقره وتهاون بحقه، والنعمة: لم يشكرها). وقد تكرر الغلط بسبب النقاط ولا أجزم أنه من الناسخ إذ ربما يكون له قاعدة في الكتابة لم يدركها المحقق الكريم.
- وورد في الصفحة ٢٠٠ (شهد له أهل المعرفة بالمعاني) فجعلها (بالألفاظ) وعمله هذا صواب محض لأن السياق يدلّ عليه كلّ الدلالة، وليس هذا من التغيير أو إصلاح النص لأنه لا يمكن أن يكون من المؤلف ويظهر أن الناسخ انتقل نظره إلى السطر التالي الذي تكررت فيه هذه الجملة.

## ١٥ - خـــاتـمـــة

هذا بعض ما عنّ لي وأنا أطالع في هذا الكتاب القيّم. ولا أجدني بحاجة إلى التأكيد على أن الغرض من تسطير المقالة ليس نقد هذا الكتاب بالذات ولا محققه الكريم، فإنه استنقذه من الضياع وأحياه بعد ممات وبذل جهدًا ملموسًا في دراسته وتحقيق نصّه والتعليق عليه وإخراجه على صورة تسرّ الناظرين، وسار في درب مأثور فيما يخصّ منهج التحقيق وإن كنتُ لا أتفق معه فيه، وقد حرصت على إبراز مواضع الإحسان في عمله إلى جانب مواطن النقد. ولعله - إن شاء الله - يبرّ بوعده وينشر الباقي من آثار أبي الحسن. ثم إنه أحسن جداً بإثبات ما كان في الأصل بدليل أن هذه المقالة إنما شُيِّدت على حواشيه هو، والخلاف إنما هو أن الأولى أن يُترك المتن للمؤلف والحواشي للمحقق! وربما وقعتُ في مقدّمته وحواشيه على أغلاط مطبعية وأشياء في النفس منها شيء، ولكني رأيت توجيه العناية إلى أمر التحقيق وحده.

وقد خطر لي في هذا المقام أن أمهات الكتب التي طبعت في بولاق وغيرها في القرن التاسع عشر وأوائل العشرين، ويعدّها بعضهم غير محققة لنقص بعض الشكليات فيها: ربما تكون أصح من كثير من الكتب المحققة في عصرنا؛ لأن الذين قاموا على طبعها يلتزمون غالبًا بأصل واحد يأتون بعبارته كما هي وقلما يتصرفون فيها، ومن ذلك الصحيحان ومسند الإمام أحمد - رحمه الله - وكتاب سيبويه والأغاني والمخصص والقاموس المحيط ولسان العرب وخزانة الأدب وتاج العروس. فإذا صح أن الغلط فيها نادر فإن إعادة تحقيقها مع ضخامة أحجامها قد لا تكون فيه من الفائدة ما يبرر الجهد الذي يبذل ويصرف عن نشر كتب لا تزال مخطوطة، وربما لو اكتفى الناس بفهرستها فهرسة متقنة لكفى عن إعادة تحقيقها. غير أن هذا الافتراض لابد من إقامة الدليل على صحته أولاً، وموضعه مقالة أخرى - إن شاء الله.

# القاضي عياض ونظراته في منهج تحقيق المخطوط

عباس أرحيلة

كلية الآداب - جامعة القاضي عياض - مراكش - المغرب

**تمهيد :** دعا القرآن أن تكون القراءة باسم الربوبية ، وأن تكون لما يخدم منهج الله الذي ارتضى لخلقه على الأرض ؛ أن يكون الباحث عن المعرفة ، لا ينشد غير الحق ، ولا ينخدع بهوًى ، ولا يسترشد بفضول .

وجعل الإسلام طلب العلم فريضة ، فانتشرت المعرفة في أرجاء العالم الإسلامي . ومع توافر الورق ازداد الإقبال على طلب الكتب وتدوينها ونسخها وتداولها . وصيانة للغة الوحي ، وإثباتًا للهوية العربية الإسلامية ؛ كان العالم المسلم أحرص الناس على ضبط المادة المعرفية في حقولها المختلفة ، ولا يشك باحث في التراث العربي الإسلامي أن علماء الحديث ، في تحديدهم لأصول هذا العلم ؛ أرسوا قواعد في ضبط النصوص وتحقيقها.

وفي هذا المقال سيجد القارئ نظرات في فن تحقيق النصوص ، أوردها القاضي عياض في كتابه «الإلماع إلى معرفة أصول الرواية وتقييد السماع» .



## ١ - عياض وكتابه الإلماع :

عياض موسى بن عياض (٤٧٩ - ٥٤٤هـ) من مفاخر الغرب الإسلامي . تكوينه في الحديث أحله المحل الأول في الفقه المالكي في المغرب .

وقد ألف في شرح الحديث ثلاثة كتب ، هي : **مشارق الأنوار، وإكمال المعلم ، وشرح حديث أم زرع**؛ وألّف في مصطلح علم الحديث كتابًا واحدًا، هو كتاب **الإلماع إلى معرفة أصول الرواية وتقييد السماع** (حققه السيد أحمد صقر سنة ١٩٧٠م) .

وقد لاحظ عياض أن الكتب في عصره لحقها التغيير والفساد، وشاع فيها التحريف وذاع التصحيف، فكان موضوع مشارق الأنوار «تحقيق نصوص» الموطأ والصحيحين، وموضوع «إكمال المعلم» شرح لصحيح مسلم بالكشف عن أسراره وبيان غامضه ومشكله، وتقيِيد مبهمه ومهمله، والتنبيه على ما وقع فيه من اختلال لبعض رواته في أسانيده ومتونه [١] وبالرغم مما بذله عياض في هذين الكتابين مما يفيد في تحقيق المخطوطات وأساليب التعامل معها، فإني أكتفي هنا بالوقوف عند كتاب الإلماع الذي ألفه في علوم الحديث، وما ورد فيه من أصول تفيد في فن تحقيق المخطوطات .

## ٢ - أصول علم الحديث قبل عياض :

إذا كان القرآن الكريم قد تكفلت عناية الله بحفظه وصيانته ؛ فإن جهود علماء الحديث قد تكفلت برعاية السنة النبوية . «وقد حرروا القواعد التي وضعوها لقبول الحديث وحقوقها بأقصى ما في الوسع الإنساني احتياطًا لدينهم فكانت قواعدهم التي ساروا عليها أصح القواعد للإثبات التاريخي وأعلاها وأدقها . . .

وقلدهم فيها العلماء في أكثر الفنون النقلية . . . وطبقوا قواعد هذا العلم عند إرادة التوثق من صحة النقل في أي شيء يرجع فيه إلى النقل» [٢] وأهم من صنف في قواعد التحديث وأصوله قبل عياض :

١ - الرامهرمزي (أبو محمد الحسن بن عبدالرحمن المتوفى عام ٣٦٠هـ) صاحب المحدث **الفاصل بين الراوي والواعي** الذي يعد أول من صنف في هذا الفن.

٢ - والحاكم النيسابوري (أبو عبدالله محمد بن عبدالله المتوفى عام ٤٠٥هـ) وقد صنف كتابين **معرفة علوم الحديث** و**كتاب الحلل**.

٣ - وأبو نعيم الأصفهاني (أحمد بن عبدالله، المتوفى عام ٤٣٠هـ) صاحب **حلية الأولياء** وقد عمل على كتاب الحكم مستخرجًا.

٤ - والخطيب البغدادي (أبوبكر، أحمد بن علي، المتوفى ٤٦٣هـ) وقد صنف كتابًا في أصول الحديث سماه **الكفاية في علم الرواية** وآخر في آداب الرواية سماه **الجامع لآداب الراوي والسامع**.

وجاء عياض ليضع الإلمام بعد أن طلب منه أن يصرف عنايته «إلى تخليص فصول في معرفة الضبط، وتقييد السماع والرواية، وتبيين أنواعها عند أهل التحصيل والدراية» فصرف عياض عنايته للتأليف في هذا الموضوع لأول مرة في المغرب، وقال مخاطبًا سائله: «ولم يَعتَن أحد بالفَصْل الذي رغبته كما يجب ولا وقفت فيه على تصنيف يجد فيه الراغب ما رغب، فأجبتك إلى بيان ما رغبت من فصوله، وجمعت في ذلك نكتًا غريبة من مقدمات علم الأثر وأصوله» (٣).

ولاحظ محقق الإلمام - السيد أحمد صقر - أنه جمع مواد كتابه من مؤلفات المشارقة ولا سيما **المحدث الفاصل** للرامهرمزي، و**معرفة علوم الحديث** للحاكم، و**الكفاية في قوانين الرواية**، و**الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع**، وغيرهما من كتب الخطيب البغدادي. وقد ذكر عياض في كتابه **الغنية** (وقد ترجم فيه لمئة شيخ ممن أخذ عنهم رواية أو إجازة) إنه روى تلك الكتب وغيرها من كتب المشارقة في علوم الحديث (٤).

ومن المعروف أنه مع مطالع القرن الرابع الهجري، بدأ الناس يأخذون العلم من الصحف، وأحس علماء الحديث بضرورة وضع قواعد تساعد على قراءة تلك الصحف وضبْطها، ومحاولة الوقوف على الوجوه التي يرتضيها لها مؤلفوها. وإذا كان الخلاف في شأن كتابة الحديث قائمًا خلال العهود الأولى، فقد تقررت كتابة الحديث بالإجماع. وبفعل التحولات الثقافية العامة وجد طالب العلم نفسه في مطالع القرن الرابع، يواجه المخطوطات، يعاني من المقابلة بينها لتحقيق رواياتها وتخريج نصوصها، وتحديد محتوياتها، وهذا المجهود يضعنا في قلب عملية تحقيق النصوص كما أرسى أصولها علماء الحديث، وتقررت اليوم في أعمال المستشرقين والمستعربين على السواء.

والقاضي بتأليفه لكتابه **الإلماع إلى معرفة أصول الرواية وتقييد السماع** أسهم في تقريب المخطوطات من أفهام القراء، ووضع عدة أبواب في كتابه تفيد في ضبط المخطوطات وتصحيحها.

### ٣ - *الوقوف على خط الراوي فقط*:

حدد القاضي عياض وجوه أخذ الحديث النبوي في ثمانية أنواع، بها تتحقق طرق تحمل المعرفة بالسنة.

**أولها**: السماع من لفظ الشيخ، حين يملي، أو يُحدِّث من حفظه أو يقرأ من كتابه.

**ثانيها**: القراءة على الشيخ، أو الاستماع إليه، وقد تكون القراءة من كتاب أو حفظ.

**ثالثها**: المناولة وذلك حين يتناول الطالب نسخة مصححة بخط الشيخ، أو كتبت عنها فأقرّها، أو يأتيه الطالب بنسخة صحيحة من رواية الشيخ، أو بجزء من حديثه فيقف عليه الشيخ ويعرفه ويحقق جميعه ويجيزه له (٥).

**رابعها**: الكتابة، ذلك أن الشيخ إذا كتب شيئًا من حديثه للطالب فقد حدثه.

**خامسها**: الإجازة، وهي الإذن للطالب بالمشافهة أو بالكتابة، أن يتولى رواية الحديث.

**سادسها**: الإعلام للطالب أن هذا الحديث من رواية الشيخ.

**سابعها**: وصية الشيخ بكتبه عند موته أو سفره لرجل.

**ثامنها**: الخط، وهو الوقوف على كتاب بخط محدث مشهور يعرف خطه يصححه، وإن لم يلقه ولا سمع منه، أو لقيه، ولكن لم يسمع منه كتابه هذا فيقال: وجدت بخط فلان، وقرأت في كتاب فلان بخطه (٦).

فما وجد بخط المؤلف، أطلق عليه علماء الحديث بعد عياض، مصطلح وجادة (بكسر الواو، مصدر مولد لفعل وجد).

والوجادة ما أخذ من صحيفة، أي ما عثر عليه من غير سماع ولا إجازة ولا مناولة أي الوقوف على خط الراوي فقط، على حد تعبير عياض.

فهل تعتمد الوجادة، ويؤخذ ما فيها، أم لا؟

يقول عياض: «اختلف أئمة الحديث والفقه والأصول في العمل بما وجد من الحديث بالخط المحقق لإمام... مع اتفاقهم على منع النقل والرواية به: فمعظم المحدثين، والفقهاء من المالكية وغيرهم لا يرون العمل به، وحكي عن الشافعي جواز العمل به، وقالت به طائفة من نظار أصحابه...» (٧).

وإذا كان تقييد الحديث كتابة قد أقرته أحاديث نبوية كثيرة، ووقع عليه الإجماع من جميع أئمة العلم، وإذا كانت مجالات الثقافة العربية الإسلامية أصبحت تؤخذ من المخطوطات، فإنه كان من الضروري أن تعتمد الوجادات وذلك لتعذر شروط الرواية كما كانت مقررة في السابق، وكيف يتداول النّاس في زمن عياض بغير كتابة، والحال من زمانه كما يقول -: «داعية للكتابة لانتشار الطرق وطول الأسانيد، وقلة الحفظ، وكلال الأفهام» (٨).

وهكذا أمام تشعب الأسانيد وطولها، وضعف الذاكرة والقريحة، وامتداد المجال الجغرافي للعالم الإسلامي، واتساع مجالات المعرفة، أصبح طالب العلم مطالبًا بتحقيق النصوص، وتخريجها وضبطها على وجه يقرب من الأصل الذي كتب به أول مرة.

## ٤ - تحقيق النص والمقابلة بين نسخه:

إن الهدف الجوهري من التحقيق العلمي للمخطوط اليوم هو أن نقدم قراءة صحيحة له تراعى فيها الدقة والضبط وفهرسة محتوياته.

فماذا تقرر قبل عياض عن «أهل التحقيق من مشايخ الحديث وأئمة الأصوليين والنظارة»؟

تقرر «أنه لا يجب أن يحدث المحدث إلا بما حفظه في قلبه، أو قيده في كتابه.. حتى لا يدخله ريب ولا شك في أنه كما سمعه». وإذا رجع إلى كتاب يشترط ألا يرتاب في حرف منه، ولا في ضبط كلمة، وإن شك في أمانة صاحبه، أو أحس بتغيير في عبارته، لم يجز له الاعتماد على ذلك الكتاب، «إذ الكل مجمعون على أنه لا يحدث إلا بما حقق، وإذا ارتاب في شيء فقد حدث بما لم يحقق أنه من قول النبي، ﷺ، ويخشى أن يكون مُغيِّرًا فيدخل في وعيد من حدّث عنه بالكذب. وصار حديثه بالظن أكذب الحديث» (٩).

ونجد الإمام مالك لا يأخذ الحديث ممن تحدّث من الكتب ولا يحفظ حديثه، قائلاً: أخاف أن يزاد في كتبه بالليل! (١٠).

المبدأ الأول في تحقيق النص هو الحرص على توثيقه والتشدد في تصحيحه، ولهذه الغاية عقد عياض بابًا «في تحقيق التقييد والضبط والسماع ومن سهل في ذلك وشدد» وأكد فيه أن «التحقيق ألا يحدث - العالم - أحدًا إلا بما حقق» (١١) وأول خطوة في التحقيق قديمًا وحديثًا هي جمع الأصول المخطوطة والمقابلة بينها. وعند عياض لا يُعتمد المخطوط إلا «إذا صحت المعارضة بالأصول والمقابلة بكتاب الشيخ» (١٢).

فقد روي عن زيد بن ثابت أنه قال: كنت أكتب الوحي عند رسول الله ﷺ، وهو يملي علي فإذا فرغت قال: اقرأه فأقرأه، فإن كان فيه سقط أقامه (١٣).

وروي عن أنس بن مالك أن الصحابة كانوا يتراجعون الحديث بينهم - كأنما زرع في قلوبهم - أي إنهم كانوا يتعارضونه مشافهة (١٤).

وروي عن هشام بن عروة، قال: قال لي أبي أكتبت؟ قلت: نعم. قال: قابلت؟ قلت لا. قال: لم تكتب يا بني. ونقل عن الأوزاعي قوله: مثل الذي يكتب ولا يعارض مثل الذي يدخل الخلاء ولا يستنجي (١٥).

وقال الأخفش: «إذا نسخ الكتاب ولم يعارض، ثم نسخ ولم يعارض، خرج أعجميًا» (١٦) وعلى أي فالمقابلة ضرورية، إذ تقتضي الوقوف على اختلاف الروايات بحسب تعدد النسخ واختلافها.

والمحقق اليوم كما كان بالأمس يجمع نسخ المخطوطة ويرتبها من حيث أهميتها. ثم لابد من المفاضلة بينها، ومن البداهة أن يكون أساس المفاضلة نابع من طبيعتها وأهميتها بالقياس إلى غيرها.

ومقابلة النسخ بالأصل هي جوهر التحقيق عند القاضي عياض، فهو يقول: «وأما مقابلة النسخة بأصل السماع ومعارضتها به فمتعيّنة لابد منها: ولا يحل للمسلم النقيّ الرواية ما لم يقابل بأصل شيخه أو نسخة تَحقّق وَوَثِق بمقابلتها بالأصل، وتكون مقابلته لذلك مع الثقة المأمون ما ينظر فيه، فإذا جاء حرف مشكل نظر معه حتى يحقق ذلك» (١٧).

فالمقابلة بنسخة الشيخ إما أن تكون بحضره، أو مع شخص آخر، أو ألا تكون المقابلة مع أحد غير نفسه، على حد تعبير عياض.

وظروف المقابلة تختلف باختلاف الأزمان والأشخاص، ولاشك أن مرحلة القرن السادس والحروب الصليبية قائمة، والمد المغولي يجتاح العالم الإسلامي ستنعدم الوسائط بين النسخ وأصولها، وسيجد الباحث نفسه يقابل بغير الأصل إذا لم يتمكن منه. ومع مرور الوقت ازداد الاطمئنان إلى المعارضة مع النفس فماذا على الباحث أن يفعل؟

يقول عياض: «فليقابل نسخته من الأصل بنفسه حرفًا حرفًا حتى يكون على ثقة ويقين من معارضتها به ومطابقتها له، ولا ينخدع في الاعتماد على نسخ الثقة العارف، دون المقابلة، نعم ولا نسخ نفسه بيده، ما لم يقابل ويصحح فإن الفكر يذهب، والقلب يسهو، والنظر يزيغ، والقلم يطغى» (١٨) وهنا يحدد عياض طريقة المقابلة حرفًا حرفًا، ويدعو إلى الاعتماد على النفس كليًا، والتسلح بالشك فيمن يثق به، كمايشك فيما خطت يده؛ لأن الإنسان تعتريه عوارض النسيان والسهو وسوء النظر وآفة التصحيف.

### ٥ - تحديد النسخة الأم :

إذا كانت المقابلة تقتضي الوقوف عند اختلاف الروايات، فإن عياضًا عقد بابًا لـ «ضبط اختلاف الروايات والعمل في ذلك»، وأكد فيه ضرورة إتقان ذلك الضبط، ومعرفته وتمييزه، وإلا اختلطت الروايات، ووقع الاضطراب في النسخ وطالب القاضي الباحث ألا «يغفل عند كثرة العلامات واختلاف الروايات تقييد ذلك أول دفتره أو على ظهر جزئه أواخره . . . لئلا ينسى وضع تلك العلامات مع طول الزمن . . . فتختلط عليه روايته ويشكل عليه ضبطه» (١٩) فأمام تعدد النسخ، يتم ترتيبها، وتختار واحدة منها تتخذ نسخة أصلية وعمدة، وقد اصطلح على تسميتها بالنسخة الأم، ولعل عياض أول من استعمل هذا المصطلح.

فحين تختلط الروايات، ينبغي للباحث أن يتخذ نسخة أصلاً يطمئن إليه وأولى . . أن يكون الأم على رواية مختصة، ثم ما كانت من زيادة الأخرى ألحقت أو من نقص أعلم عليها، أو من خلاف خرج في الحواشي، وأعلم على ذلك كله بعلامة صاحبه من اسمه أو حرف منه للاختصار لا سيما مع كثرة الخلاف والعلامات» (٢٠) والأصل في النسخة الأم أن تكون أقرب إلى روح المؤلف، وبعد أن تعتمد أصلاً في التحقيق، ما زيد عليها وما نقص يخرج في الحاشية قصد التوثيق والتصحيح وتوضع رموز لاختصار النسخ وهو ما يعرف اليوم بهوامش التحقيق.

### ٦ - تصحيح الخطأ وصيانة النص

عندما يجد المحقق خطأ في نسخته، لا ينبغي له أن يبادر إلى تصحيحه قبل أن يتبين له وجه الصواب فيه.

وقد لاحظ عياض أن أكثر الأشياخ يحترمون النص، وينقلون الرواية «كما وصلت إليهم وسمعوها، ولا يغيرونها في كتبهم . . . لكن أهل المعرفة منهم يُنبِّهون على خطئها ومنهم من يجسر على الإصلاح» (٢١).

ووجد عياض ممن جسروا على الإصلاح كثيرًا، القاضي أبا الوليد هشام الوقشي، «فإنه لكثرة مطالعته وتفننه . . . وثقوب فهمه، وحدة ذهنه، جسر على الإصلاح كثيرًا، وربما نَبّه على وجه الصواب، لكنه ربما وهم وغلط في أشياء . . . وربما كان الذي أصلحه صوابًا، وربما غلط فيه وأصلح الصواب بالخطأ» (٢٢).

وعياض حين يرخّص هذه الجسارة على الإصلاح، يدعو إلى «حماية باب الإصلاح . . . لئلا يجسر على ذلك من لا يحسن ويتسلط عليه من لا يعلم» (٢٣) فاللفظ قد يحرف فيتغير معناه، وقد يصاب بالتصحيف فيتغير بسبب النقط، وقد يدخل في النص ما ليس منه، وقد ينقص منه ما يضل به القارئ، وأمام أمثال هذه العوائق التي تحول دون التحقق من النص دعا القاضي عياض أهل العلم إلى ضرورة التنبيه على الخطأ عند السماع والقراءة وفي حواشي الكتب، وذلك حرصًا منه على سلامة النص وصيانته. وقدم عياض الطريقة السليمة للأشياخ في التصحيح، ورسمها في الخطوات الآتية:

- «يذكر اللفظ عند السماع كما وقع.
- وينبه عليه.
- ويذكر وجه صوابه أما من جهة العربية أو النقل أو وروده كذلك في حديث آخر.
- أو يقرأه على الصواب.
- ثم يقول: وقع عند شيخنا أو في روايتنا كذا، أو من طريق فلان كذا، وهو أولى . . .
- أن ترد تلك اللفظة المغيرة صوابًا في أحاديث أخرى . . . بخلاف إذا كان إنما أصلحها بحكم علمه، ومقتضى كلام العرب» (٢٤).

### وكيف يقرأ المحقق اللفظ على الصواب؟

#### أ - نقطه وشكله

يقول عياض: . . . وأما النقط والشكل فهو متعين فيما يشكل ويشتبه (٢٥) وقد ذهب الرامهرمزي (٣٦٠؟هـ) إلى أن «النقط لابد منه؛ ولا حاجة إلى الشكل مع الإشكال وقال آخرون: الأولى أن يشكل الجميع» (٢٦).

ورأى عياض من الناحية التربوية أن يشكل الجميع، فالمبتدئ وغير المتبحر في العلم، لا يميز ما أشكل مما لايشكل، وقد يقع النزاع على لفظة بين الرواة فيبقى متحيرًا (٢٧).

فاللفظة تخرج إلى النور عندما تنقط وتشكل، وقد ساق عياض أمثلة في الخلاف بين العلماء كان سببها اختلافهم في الإعراب! (٢٨).

ونبه هنا إلى ضرورة ضبط الأعلام، قائلاً: «أولى الأشياء بالضبط أسماء الناس؛ لأنه لا يدخله القياس، ولا قبله شيء يدل عليه، ولا بعده شيء يدل عليه» (٢٩).

ويمثل كذلك بأبي الحوراء (بالحاء والراء) وأبي الجوزاء (بالجيم والزاي) فالأول هو ربيعة بن شيبان والثاني هو أوس بن عبدالله الربعي (٣٠).

### فكيف تضبط هذه الحروف المشكلة؟

كما تعرف الحروف المعجمة بالنقط، يدعو عياض إلى ضبط الحروف المهملة لبيان إهمالها كيف ذلك؟

على المصحح «أن يرسم ذلك الحرف المشكل مفردًا في حاشية الكتاب قبالة الحرف، بإهماله أو نقطه أو ضبطه، ليستبين أمره، ويرتفع الإشكال عنه، مما لعله يوهمه ما يقابله من الأسطار فوقه أو تحته من نقط غيره أوشكله، لا سيما مع دقة الكتاب وضيق الأسطار، فيرتفع بإفراده الإشكال. وكما نأمره بنقط ما ينقط للبيان، كذلك نأمره بتبيين المهمل فجعل علامة الإهمال تحته، فيجعل تحت الحاء حاء صغيرة . . . وهو عمل أهل المشرق والأندلس» (٣١).

وأن ترقيم الحواشي في العصر الحديث وضع حداً لكل مشكلاتها، فإذا كانت الملحقات لما سقط في الأصول توضع في الحواشي على الصورة التي حددها عياض، فماذا يفعل المحقق إن أراد أن يوضح جانبًا من جوانب النص كأن يشرح كلمة أو ينبه على خطأ؟

يقول عياض: «وأما كل ما يكتب في الطرر والحواشي من تنبيه، أو تفسير، أو اختلاف ضبط، فلا يجب أن يخرج إليه، فإن ذلك يدخل اللبس ويحتسب من الأصل، ولا يخرج إلا لما هو من نفس الأصل» (٣٢).

فهو لا يريد في هذه الأحوال أن يوضع خط تخريج، حتى لا يحسب من الأصل وإنما يوضع خط التخريج لما هو من الأصل نفسه.

ولعل هذا ما حدا بالمحققين في العهود الحديثة أن يضعوا هامشين أحدهما للمقابلة واللحق، والثاني لكل ما من شأنه أن يوضح النص. وأن وضع الهوامش في الأسفل أعطى للباحث التحكم في مساحة المكتوب.

هذا إذا حدث نقص في المتن، فكيف إذا وقعت فيه زيادة؟

### ٧ - الضرب والحك والشق والمحو:

إذا غلط الناسخ وزاد في كتابته شيئًا، فإن الزائد في الكلام لا يمحى ولا يضرب عليه، ولا يطمس، أو يُكْشَط بالسكين. وشيوخ الحديث كما يقول عياض «يكرهون حضور السكين مجلس السماع حتى لا يُبْشَر شيء ... فيُحتاج إلى إلحاقه» (٣٣).

فالإبقاء على النص مقروءاً يعطي للنص قيمته عند المقابلة. وعقد القاضي بابًا «في التصحيح والتمريض والتضبيب» (٣٤) وضع فيه مجموعة قواعد للتصحيح منها:

- أن يكتب القارئ «صح» على الحرف ليعرف أنه صحيح معنى ورواية.
- فإن كان اللفظ غير صحيح في اللسان: إما في إعرابه أو بيانه، أو في اختلال من تصحيف أو تغيير، أو نقصت كلمة من الجملة أخلت بمعنى، أو بتر من الحديث ما لا يتم إلا به ... أو بتقديم أو تأخير قلب مفهومه ونثر منظومه ..» (٣٥).

في مثل هذه الحالات يوضع على اللفظ، أو مكان البتر أو الخلل، خط أول مثل الصاد، يسميه أهل التقييد «ضبة»، ويسمونه «تمريضًا» وكأنها صاد التصحيح كتبت بمدتها وحرفت حاؤها ليفرق بينها وبين ما صح لفظًا ومعنًى ... وكتب عليه هذا علامة على مرضه، ولئلا يرتاب في صحة روايته (٣٦). إن وضع «الضبة» تنبيه للخلل الواقع في التعبير، وأمانة في نقل النص من مرضه حتى يستعيد صحة لفظه ومعناه.

ونجد عياضًا يدعو مرة أخرى ألا يتجاسر أحد على إصلاح المخطوط بغير علم، فقد يصبح عين الخطأ ما أصلحه.

ويفهم مما سبق أن القاضي يوجب احترام رواية المخطوط، ويلزم أهل التحقيق بالتصحيح، والتضبيب والتمريض حتى يحافظ النص على أصالته الأولى.

**لكن كيف نصلح المخطوطة إذا وقع فيها بتر أو نقص منها شيء؟**



### ٨ - التخريج والإلحاق للنقص: الحواشي:

عقد القاضي بابًا بهذا العنوان، حدد فيه الطريقة المتبعة في المغرب والأندلس، في تخريج الملحقات لما سقط في الأصول، فقد جرى العمل على «كتابة خط بموقع النص، صاعداً إلى تحت السطر الذي فوقه، ثم ينعطف إلى جهة التخريج في الحاشية انعطافًا يشير إليه، ثم يبدأ في الحاشية باللحق، مقابلاً للخط المنعطف بين السطرين، ويكون كتابها صاعدًا إلى أعلى الورقة، حتى ينتهي اللحق ... ويكتب آخره صح ... وبعضهم يكتب انتهى اللحق» (٣٧).

المراد باللحق تخريج الساقط في الحواشي. ويريد القاضي باللحق ما يجيء بعد شيء يسبقه، والقاعدة المتبعة اليوم في وضع اللحق أو الملحق، أن يوضع في الهامش، ما يمكن إلحاقه، إذا كان يحتمله، وألا يلحق

بالكتاب بعد الفراغ منه، ورأى عياض «أن تتجه الكتابة في الحاشية من أسفل الورقة إلى أعلاها لئلا يجد بعده نقصًا وإسقاطًا آخر، فإن كنا كتبنا الأول نازلاً إلى أسفل وجدنا الحاشية به ملأى فلم نجد حيث نخرجه» (٣٨).

ورأى أن يكون التخريج أبدًا إلى جهة اليمين؛ لأنك إن خرجت إلى جهة الشمال ربما وجدت في السطر نفسه تخريجًا آخر فلا يمكن إخراجه أمامه (٣٩).

ووجد عياض أن الرامهرمزي، ومن وافقه من أهل المشرق، كانوا يكتبون في آخر اللحق الكلمة المتصلة به من الأم ليدل على انتظام الكلام فرفض عياض هذا الاختيار خوفًا من وقوع إشكال جديد، ورأى أن الصواب هو أن يتحقق التصحيح عند آخر تمام اللحق (٤٠).

وقد يكون ما تم بشره، وحكه من رواية، صحيحًا في رواية أخرى، كما يقول القاضي.

**فكيف يقع التنبيه على الزيادة، دون طمس للمكتوب؟**

- أكثر الضابطين أن يوضع خط يختلط بالكلمة المضروب عليها، فيحدث «الضرب والشق».
- ومنهم لا يخلط الخط بالكلمة ويشتبه فوقها، لكنه يعطف طرف الخط على أول المبطل وآخره ليميزه من غيره.
- ومنهم من يُحوّق على الكلام المضروب عليه بنصف دائرة.
- وربما اكتفى بوضع دائرة صغيرة على أول الكلام وآخره، وكأنها ترمز إلى الصفر لخلو الكلام منها.
- إذا كان الزائد كثيرًا، كتب عليه «لا» في أوله و «إلى» في آخره... وقد يكتفى بمثل هذا بعلامة من ثبتت له فقط، أو بإثبات «لا» و «إلى» فقط.
- وأما ما هو خطأ محض فالتحويق التام عليه أو حكه أولى (٤١).

وإذا تكرر الحرف وأريد الضرب على أحدهما، وجد القاضي من يبقي على الأول، ويبطل الثاني، ومن يبقي على أجودهما صورة، لكنه اختار أن ينظر إلى موقع الحرف في السطر:

- فإن تكرر الحرف في أول السطر مرتين يضرب على الثاني لئلاً يطمس أول السطر.
- وإن تكرر في آخر سطر وأول الذي بعده، يضرب علي الأول الذي في آخر السطر.
- وإن وقعا جميعًا في آخر السطر، يضرب على الأول أيضًا؛ لأن ذلك من سلامة أوائل السطور.

**ثم ماذا لو وقع التكرار في كلمتين؟**

إذا تكرر المضاف أو المضاف إليه، وكذلك الصفة مع الموصوف وشبه هذا، فينبغي ألا يفصل بينهما في الخط، ويضرب بعد على المتكرر من ذلك، كان أولاً أو آخرًا فمراعاة هذا مضطر للفهم وربما أدخل الفصل بينهما بالضرب والاتصال إشكالاً وتوقفًا، فمراعاة المعاني والاحتياط لها أولى من مراعاة تحسين الصورة في الخط (٤٢).

والملاحظ هنا أن القاضي بقدر ما نجده يحرص على نقاء المخطوط ووضوحه، نراه يحرص كذلك على مراعاة المعاني، وما يضمن حسن الفهم.

## الخاتمة

لاشك أني قدمت إلماعًا من إلماع عياض في تأدية النص القديم دقةً وتوثيقًا، وأنه قدم أصولاً تفيد في تحقيق النصوص بشكل أدق، كما تكشف عن تجربته الشخصية في التعامل مع المخطوطات. وكل من حاول التأريخ لعلم تحقيق النصوص عند العرب سيقول مع رمضان عبدالتواب «لقد سبق العرب علماء أوربا، إلى الاهتداء للقواعد التي يقابلون بها بين النصوص المختلفة لتحقيق الرواية، والوصول بتلك النصوص إلى الدرجة القصوى من الصحة» (٤٣). إذا كان يراد بالتحقيق العلمي للنص أن يقدم صحيحًا موثقًا واضحًا مضبوطًا؛ فإن عياضًا كانت تلك مقاصده في الإلماع وقد أشار إلى ذلك محقق الإلماع في المقدمة، فعدّ ما جاء في أبواب

الكتاب كلامًا جيدًا يصلح أن يكون أساسًا للنشر، وما ساقه رمضان عبدالتواب من جهود علماء العربية القدامى في التحقيق كان كتاب الإلماع حاضرًا يمثل جهود رجال الحديث. في تدوين قواعد تحقيق النصوص، وذلك في كتابه «مناهج تحقيق التراث بين القدامى والمحدثين».

وإذا أردنا البحث عن أصالة صاحب الإلماع، فنجد أنه قد أفاد من جهود المشارقة، وخاصة من الرامهرمزي والخطيب البغدادي، إلا أن جهود الغرب الإسلامي كانت ماثلة في الإلماع، كما أن تجربة عياض المحدث العالم كانت ماثلة في أبواب كتابه؛ وهي تجربة واسعة وعميقة، ومن أصداء تلك التجربة نجد أقواله:

- «أما تخريج الملحقات لما سقط من الأصول، فأحسن وجوهها ما استمر عليه العمل عندنا . . .
واختار أهل الصنعة من أهل أفقنا . . وليس عندي . . » (٤٤).
- «وقد حدثني بعض من لقيته ممن يعتني بهذا الشأن، أن كتب الحكم المستنصر بالله خرجت إلى أهل "بيت المقابلة والنسخ" بقصره برسوم منها بعض ما ذكرناه» (٤٥).

ويقول عن ضبط اختلاف الروايات: «ولأهل الأندلس فيه يد ليست لغيرهم، وكان إمام وقتنا في بلادنا في هذا الشأن "الحافظ أبو علي الجياني"، شيخنا، رحمه الله، من أتقن الناس بالكتب، وأضبطهم لها، وأقومهم لحروفها، وأفرسهم ببيان شكل أسانيدها ومتونها، وأعانه على ذلك ما كان عنده من الأدب وإتقانه . . . وصحبته "للحافظ أبي عمر بن عبدالبر" آخر أئمة الأندلس، وأخذه عنه، وتقييده عليه وكثرة مطالعته» (٤٦).

وأقول أخيرًا؛ إذا كانت مقدمة ابن الصلاح (٦٤٤هـ) قد صارت عمدة في علم مصطلح الحديث إلى يومنا هذا؛ فإن إلماع عياض ظل الملهم الأول لابن الصلاح. وإن المقابلات التي أثبتها المحقق الكبير أحمد صقر في هوامش الإلماع، تؤكد بحق قوله إن كتاب الإلماع كان معينًا لابن الصلاح ومن دار في فلك مقدمته في علم مصطلح الحديث.



## الهوامش

١ - الإلماع، مقدمة المحقق (ط٢): ١٠ - ١٤ (تحقيق: أحمد صقر).
٢ - الباعث الحثيث شرح اختصار علوم الحديث: ابن كثير. ت. أحمد محمد شاكر (مقدمة المحقق: ٦).
٣ - الإلماع: ٤٣.
٤ - الإلماع، مقدمة المحقق، ط٢. ص٢٢.
٥ - الإلماع: ٧٩.
٦ - نفسه: ١١٦ - ١١٧.
٧ - نفسه: ١٢٠.
٨ - نفسه: ١٤٩.
٩ - نفسه: ١٣٥.
١٠ - نفسه: ١٣٦.
١١ - نفسه: ١٤١.
١٢ - نفسه: ١٤١.
١٣ - الإلماع: ١٦١ (ينظر باب المعارضة) في كتاب الرامهرمزي: ٥٤٤.
١٤ - نفسه ١٤٢.
١٥ - نفسه: ١٦٠.
١٦ - الباعث الحثيث ١٣١.
١٧ - الإلماع: ١٥٨ - ١٥٩.
١٨ - نفسه: ١٥٩ - ١٦٠.
١٩ - نفسه: ١٩٢.
٢٠ - نفسه: ١٨٩.
٢١ - نفسه: ١٨٥ - ١٨٦.
٢٢ - نفسه: ١٨٦.
٢٣ - نفسه: ١٨٦.
٢٤ - نفسه: ١٨٦ - ١٨٧.
٢٥ - نفسه: ١٤٩.
٢٦ - المحدث الفاصل بين الراوي والواعي: ٦٠٨.
٢٧ - الإلماع: ١٥٠.
٢٨ - نفسه: ١٥٠.
٢٩ - نفسه: ١٥٤.
٣٠ - نفسه: ١٥٦.
٣١ - نفسه: ١٥٧.
٣٢ - نفسه: ١٦٤.
٣٣ - نفسه: ١٧٠.
٣٤ - التصحيح كتابة «صح» على كلام صح رواية، والتضبيب أو التمريض أن يمد خط أوله مثل الصاد، حرف ناقص على حرف ناقص إشعارًا بنقصه ومرضه مع صحة نقله وروايته وتلك العلامة تسمى «ضبة».
٣٥ - الإلماع: ١٦٦.
٣٦ - نفسه: ١٦٦ - ١٦٧.
٣٧ - نفسه: ١٦٢.
٣٨ - نفسه: ١٦٣.
٣٩ - نفسه: ١٦٣.
٤٠ - نفسه: ١٦٣.
٤١ - نفسه: ١٧١.
٤٢ - نفسه: ١٧٢.
٤٣ - مناهج تحقيق التراث: ١٣.
٤٤ - الإلماع: ١٦٢ - ١٦٣.
٤٥ - نفسه: ١٦٥.
٤٦ - نفسه: ١٩٢ - ١٩٣.

# منهج ياقوت الحموي في النقد العلمي من خلال كتابه معجم الأدباء




مصطفى إبراهيم حسين
كلية الآداب بجامعة الملك سعود
الرياض



دأب ياقوت الحموى (١) ( ت ٦٢٦ هـ ) في معجم الأدباء - خاصةً - على ألا ينقل مادة ترجماته نقلاً جزافيا، بل نراه بين الحين والحين يتوقف إزاء هذه المادة محققاً ناقداً، سواء في تواريخ الموالد أم في وفيات الأعلام، أم في الوقائع والأخبار أم في النصوص الأدبية: شعراً ونثراً، كاشفاً عما يلابسها من خطأ في النسبة أو تزيد وتزييف، أو الخطأ في نسبة كتاب، أو نحو ذلك من الأغلاط والأوهام.

وفي هذا البحث محاولة للكشف عن جهود ياقوت الحموى ومعاييره في مجال التحقيق والنقد المنهجي .

وسوف تتجه هذه الدراسة إلى المحاور الأساسية الآتية :

أولاً : في التواريخ (موالد ووفيات) . ثالثاً : في الكتب . خامسًا: في ظواهر منوَّعة

ثانياً : في النصوص الأدبية والأدباء . رابعاً : في الرجال .

* * *



## أولاً : في التواريخ

ونقصد بها تواريخ المولد والوفاة للأعلام الذين ترجم لهم ياقوت أو عرض لهم بالذكر في تضاعيف ترجماته، أو صفة «التعاصر» بين عالم وآخر.

فياقوت حين يتعرض لتاريخ وفاة أبي الفرج الأصفهاني، مؤلف كتاب «الأغاني»، وهو عام ٣٥٦ للهجرة، كما شاع بين مؤرخي الأدب يقول: «وفاته هذه فيها نظر، وتفتقر إلى التأمّل، لأنه - أي الأصفهاني - ذكر في كتاب (أدب الغرباء) من تأليفه - . . . » (٢) وينقل ياقوت حكاية يرويها أبو الفرج، تفيد أن صديقًا لأبي الفرج قد رأى قصر معز الدولة بالشمّاسية في عام ٣٦٢هـ ، وقد لحق بهذا القصر الخراب (٣) . وهذا التاريخ يتجاوز تاريخ وفاة أبي الفرج الشائع .

كما ينقل ياقوت عن الأصفهاني في كتاب (أدب الغرباء) أيضًا أنه لما مات معز الدولة، وولي ابنه بختيار، وذلك في عام ٣٥٦هـ كان أبو الفرج الأصفهاني «في عصر شبابه» (٤) .

والمتأمل في نقد ياقوت للمسألة المتقدمة ، وهي تاريخ وفاة أبي الفرج يلحظ في هذا النقد ما يلي :

١ - حرص ياقوت على مبدأ «الاستقصاء الدقيق» للمصادر، والمقابلة بينها. وهو في سبيل تحقيق هذا المبدأ المنهجي المهم، لا يقتصر على تلك المصادر التي حوت ترجمات لأبي الفرج، بل يتجاوزها إلى مؤلفات أبي الفرج نفسه ، فيستقرئ - في دقة - مادتها العلمية لينتهي إلى تلك النتيجة التي أثبتها .

٢ - لم يقطع ياقوت بنفي وفاة أبي الفرج عام ٣٥٦هـ ، والسبب - في تصورنا - أن هذا التاريخ هو الشائع المتواتر في شتى المصادر، وهو بعد - لا يملك من

القرائن الأخرى مايعينه على القطع، لذا فقد آثر في النهاية أن يقول: «فلا أدري ما هذا الاختلاف». وهو موقف العالم المتثبت (٥).

* * *

ويلقانا في (معجم الأدباء) موقف قريب الشبه من سابقه، لكنه يتعلق بوفاة «قدامة بن جعفر» البلاغي الناقد، إذ يروي ياقوت قول أبي الفرج بن الجوزيّ مترجماً لقدامة: «قدامة بن جعفر بن قدامة ... الكاتب، له كتاب في الخراج وصناعة الكتابة وقد سأل ثعلباً عن أشياء. مات في سنة سبع وثلاثين وثلاثمائة في أيام المطيع» (٦).

وهنا يُعقّب ياقوت على كلام ابن الجوزيّ بقوله: «وأنا لا أعتمد على ماتفرّد به ابن الجوزي، لأنه عندي كثير التخليط، ولكن آخر ما علمنا من أمر قدامة أن أبا حيان ذكر أنه حضر مجلس الوزير الفضل بن جعفر بن الفرات وقت مناظرة أبي سعيد السّيرافي، ومتّى المنطقي في سنة عشرين وثلاثمائة» (٧).

ونقد ياقوت للمسألة المتقدمة ينطوي على مايلي:

١ - حذره الشديد من ابن الجوزى، حين يتفرد بمسائل معينة دون غيره من العلماء. إذ لم يثبت لدى غير ابن الجوزي أن قدامة قد سأل ثعلباً أو ناظره.

٢ - أن ياقوتًا الحموى لم يقرر ما قرره إلا بعد استقراء واستقصاء دقيقين للمصادر والمادة العلمية.

* * *

ويقودنا مناسبة الحديث عن قدامة بن جعفر إلى وهْم آخر يتعلق بقدامة، ولكنه في هذه المره قد وقع فيه «بعض متعاطي علم الأدب». وخلاصة هذا الوهم أن «قدامة بن جعفر كان كاتباً لبني بويه». يقول ياقوت: «وجهل في هذا القول، فإن قدامة كان أقدم عهداً، أدرك زمن ثعلب والمبرِّد وأبي سعيد السكري وابن قتيبة وطبقتهم» (٨).

وهكذا كان علم ياقوت بتواريخ الأعلام وبالعصور التى عاشوا بها، وهو ماأعانه على إدراك أوهام البعض والمسارعة إلى تصويبها.

* * *

ثمة موقف آخر تصدى فيه ياقوت الحموي لمرويات ابن الجوزيّ الذي أورد خبرًا مؤدّاه: أن الفرّاء النحويّ سأل أبا سعيد السكري (٩) عن أشياخه فقال للفراء: «أبوعبيدة وأبو زيد والأصمعي».

يقول صاحب «معجم الأدباء» معقباً:

«هكذا وجدت هذا الخبر في أمالي الجوزى، وهو ما علمت من الحُفّاظ، إلا أنه غلط فيه من وجوه، ذلك أن السكرى لم يلق الأصمعى ولا أبا عبيدة ولا أبا زيد، وإنما روى عمن روى عنهم، كابن حبيب، وابن أبي أسامة. والخزاز وطبقتهم. ثم إن السُكري ولد في سنة اثنتي عشرة ومائتين وأبو عبيدة مات سنة تسع عشرة ومائتين، وأبو زيد مات سنة خمس عشرة ومائتين، والأصمعي مات في سنة ثلاث عشرة ومائتين، أو خمس عشرة ومائتين، فمتى قرأ عليهم؟. وهذه الجماعة المذكورة هم في طبقة الفرّاء، لأن الفراء مات في سنة سبع ومائتين، ولعل هذه الحكاية عن غير السُكرى» (١٠).

وهكذا يقر ياقوت لابن الجوزى بكونه من «الحفاظ» ولكنه يتعقبه فيما وهم فيه، وقد أعانه على نقد الخبر المتقدم معرفته الجيدة بتواريخ الرواة مولداً ووفاةً وتعاصراً.

* * *

وهكذا توقفنا النماذج المتقدمة على مبلغ عناية صاحب «معجم الأدباء» بالخط التاريخي وحفظه من الاختلال والاختلاط، وهذا مبدأ يتطلب الدقة والتحوي، فضلاً عن يقظة الحسّ التاريخي، وجودة حفظ التواريخ المتعلقة بالأعلام، والأحداث والمواقف المتعلقة بها. وكلها عناصر أساسية في توجيه منهجه في التحقيق والنقد العلمي.

## ثانيًا : في النصوص الأدبية والأدباء

### أ : النصوص الأدبية :

وجهود ياقوت في (تحقيق النصّ الأدبي) تتجه في أنحاء شتى : إذ بعضها يتجه إلى تحقيق نسبة النص، وبعضها يختص بتصويب ما وقع في مضمونه أو أسلوبه من خلل أو تزيد ونسرد هنا نماذج من جهود ياقوت في خدمة النص الأدبي وحمايته من التزييف والتزيُّد، أو من الخطأ في النسبة.

* فمن ذلك بيت شعر نسبه ابن القاساني - غلطاً - إلى أعرابي، فيرد ياقوت هذه النسبة ويقول : «هذا البيت معروف للحسين بن الضحاك مع بيت آخر هو . . . . » (١١)، ثم يورد هذا البيت الآخر.

* أبيات دوبيت، وُجدت منسوبة لابن مماتي - خطأ - قال ياقوت في ترجمته لابن مماتي المتقدم : «وأنشدني هذين الدوبيت بعض أهل الأدب، وذكر أنهما للعماد الأصبهاني الكاتب، وهُما به أشبه، لأنهما في غاية الجودة، وابن مماتي في طبقة شعره انحطاط جدا . . . . » (١٢).

* يروى الثعالبي بيتا منسوبًا - خطأ - إلى ابن المعتز، وهو على حد تعبير ياقوت «لأبي بكر محمد بن السراج النحوي» (١٣)، وله قصة ظريفة، وهي مذكورة في أخبار من هذا الكتاب.

* تائية دعْبل بن علي الخزاعي، في مدح آل البيت، يقول عَنها ياقوت : «ونسخ هذه القصيدة مختلفة، في بعضها زيادات يظن أنها مصنوعة، ألحقها بها أناس من الشيعة. وأنا مورد ما صح منها. » (١٤)، ثم يورد القصيدة.

* يروي بيتين من الشعر ينسبهما إلى محمد بن كناسة، ثم يقول : «وقد رواهما آخرون لأبي نواس» (١٥).

* في ترجمته للحسين بن عبدالله البغدادي (ت ٤٧٤هـ)، يقول ياقوت « . . . وهو صاحب القصيدة الرائية التي نسبت للشيخ الرئيس ابن سينا وليست له، وقد دلّت هذه القصيدة على علوّ كعبه في الحكمة والاطلاع على مكنوناتها، وقد سارت بها الرُّكبان وتداولها الرواة» (١٦).

وتدلنا النماذج المتقدمة على خبرة ياقوت الواسعة بالشعر والشعراء، ودقة تحريه لقضية النسبة على وجه الخصوص، ولياقوت كتاب في (أخبار الشعراء) لم يصل إلينا، وقد أشار ياقوت إلى هذا الكتاب في مقدمة (معجم الأدباء) (١٧)، وألمح إلى منهجه فيه، وإلى الفرق بينه وبين (معجم الأدباء)، كما أن المتتبع لمعجم الأدباء - عجلا أو متريثًا - تهوله تلك الكثرة الهائلة من الاختيارات الشعرية، حتى أن بعض تراجم الشعراء يقتصر فيها ياقوت على أسطر قليلة تتعلق بالمولد والوفاة والنسب، ثم يستوفي صفحات طوالاً في اختيار نصوص من أشعارهما، بل إن ياقوت نفسه كان شاعراً، وقد أثبت في معجمه قسطًا من هذه الأشعار الدالة على سليقة حسنه.

ولاشك أن هذه العوامل مضافًا إليها ما وُهبه ياقوت من التحقيق المنهجي قد أعانته على النظر الثاقب في الأشعار وإدراك مواطن الخلل في نسبتها.

* * *

ولم يقتصر جهد ياقوت التحقيقي على الشعر وحده، بل تجاوزه إلى النثر، فعند ترجمته لأحمد بن ثوابه الكاتب يورد رسالة نثرية منسوبة إليه يذم فيها ابن ثوابه علم الهندسة وسائر علوم الرياضيات، ويسخر فيها من قسيس قدم إليه ليقنعه بتعلم هذه العلوم، أو «الأباطيل» على حد تعبير الرسالة ثم يعلق ياقوت على تلك الرسالة بقوله :

«ولاشك أن أكثر ما في هذه الرسالة مفتعل مزوَّر، وما أظن برجل مثل ابن ثوابه، وهو بمكانه من العلم، بحيث تلقى إليه مقاليد الخلافة . . . أن يكون منه هذا كله . .

ومثل هذا لا يبعد أن يقول مثله من لم يتدرّب بهذه الصناعة، فأما ماتقدم من حديث ابن ثوابه، فهو غاية في التجلّف، والرجل كان أجلّ من ذلك، وإنما أتى إما من جهة أحمد بن الطيب، لأنه كان متعجرفًا كما ذكرنا، فأخذ يسخر منه، ليُضحك المعتضد فإن أحمد كان من جلساء المعتضد، وإما أن يكون أبو حيان جرى على عادته في وضع ما أكثر من وضعه من مثل ذلك، والله أعلم» (١٨).

وتسلمنا قراءة ماتقدم إلى جملة من الحقائق نوجزها فيما يلي:

١- أن أبرز معايير ياقوت في نقد النص المتقدم هو معيار «الخبرة بالرجال» أدباء وعلماء، فقد وقف ياقوت على ثقافة ابن ثوابه ومستوى تفكيره ومكانته العلمية الرفيعة، عرف ياقوت ذلك كله من واقع أخبار ابن ثوابه، ومن واقع كتاباته أيضاً، ففطن إلى أن مثله لا يمكن أن يصدر عنه هذا القول الساقط الأخرق عن العلوم والرياضيات، كما كان ياقوت على وعي بطباع ابن ثوابه وعجرفته التي ربما أغرت بعض خصومه بأن ينحلوه تلك الرسالة إغاظة له وسخرية منه.

٢- أما المعيار الثاني، فيتمثل في المصدر الذي روى تلك الرسالة منسوبة إلى ابن ثوابه، والمصدر هنا هو (أبو حيان التوحيدي) الذي نقل ياقوت عنه النص، كما نقل عنه جانبًا من أخبار ابن ثوابه الكاتب، ولم يكن ياقوت الحموي ليغفل عن عادة أبي حيان في التشهير، وبراعته في التشنيع على من يكره من الناس، وشأنه مع الصاحب بن عباد معروف مستفيض، وقد سبق لياقوت أن تنبه إلى افتراءات أبي حيان التوحيدي ضد الصاحب وابن العميد، يقول ياقوت بشأن هذه الرسالة وبشأن ابن ثوابه الكاتب: «وإنما أتي (يقصد ابن ثوابه) إما من جهة أحمد بن الطيب لأنه كان فيلسوفًا، وكان ابن ثوابه متعجرفاً كما ذكرنا، فأخذ يسخر منه، ليُضحك المعتضد، فإن أحمد بن الطيب، كان من جلساء المعتضد وإما أن يكون أبو حيان جرى على عادته في وضع ما أكثر من وضعه من مثل ذلك، والله أعلم» (١٩).

* * *

**ب: الأدباء:**

قد يصوِّب ياقوت الحموى وهمًا وقع فيه عالم بسبب تشابه أسماء الأعلام، ومثال ذلك ما نطالعه في ترجمة، دُكين بن سعيد الدّارميّ (ت ١٠٩هـ)، والمعروف بقول الرجز، إذ يقول ياقوت في صدر الترجمه له: «وهو غير دُكين (٢٠) ابن رجاء المتقدم - أي دكين بن رجاء الفقيمي - واشتبها على ابن قتيبة في طبقات الشعراء فجعلهما واحداً».

ونعود فنشير إلى ماقلناه في موضع سابق من أن ياقوتًا كان على خبرة حسنة بالشعر والشعراء، وأنه ألف كتابًا في أخبار الشعراء القدماء والمحدثين.

* * *

## ثالثاً: في الكتب

ومسلكه التحقيقي حيالها كمسلكه حيال النصوص، يناقش نسبتها إلى مؤلفيها، ويكتشف ما فيها من تزييف. ومن الأمثلة التي تلقانا في هذا الصدد:

* في ترجمة ابن الدقاق = (علي بن عبدالله الدقيقي ت ٤٥١ هـ)، يقول: «وله تصانيف منها كتاب: شرح الإيضاح، رأيته منسوبًا إليه، وأنا أظنه: شرح علي بن عبدالله السِّمسمي، لأنه محشو بقوله: قال السِّمسماني، ما أدري ممن أخذ عن السمسماني وهو أكبر سنًا منه، ومشايخهما ووفاتهما واحدة، ولكن أشتبه الاسم، فنسب إلى هذا لشهرته بالنحو» (٢١).

ونقد ياقوت لنسبة شرح الإيضاح إلى ابن الدَّقاق قائم على منهج علمي سديد ، والنتيجة التي وصل إليها مقنعة للغاية لعدة أمور :

١- أنه مارس مبدأ النقد الداخلي لنص الكتاب فوجده - على حد تعبيره محشوّاً بقوله : قال السَّمسَماني .

٢- أن ابن الدقاق أكبرُ سنا من السّمسمي ، فليس من المعقول أن يروي عنه ، ومعيار ياقوت في نقده - هنا - معيار تاريخي ومعرفته بالموالد والوفيات دقيقة واسعة ، كما أسلفنا .

٣- لم يكتف ياقوت في هذا المثال برصد عناصر الغلط ، بل حاول أن يتتبع عوامله وأسبابه فوجدها فيما يلي (٢٢) :

أ- التشابه بين الاسمين ، فكلاهما علي بن عبدالله ، ولكن أحدهما يحمل لقب : السَّمسمي والسمسماني ، والآخر يحمل لقب الدقيقي .

ب- كلاهما قرأ على أبي علي الفارسي ، وأبي سعيد السيرافي .

جـ- أن الدقيقي اشتهر بالنحو ، فكان من السهل أن يُنسب إليه هذا الكتاب النحوي ، وهو شرح الإيضاح ، لأبي علي الفارسي .

ويوافينا ياقوت في معجمه - بمثال آخر ، وذلك في موضع ترجمة : محمد بن تميم البرمكي إذ يقول «له كتاب كبير في اللغة سماه : المنتهى في اللغة ، منقول من كتاب : الصِّحاح للجوهري ، وزاد فيه أشياء قليلة ، وأغرب في ترتيبه ، إلا أنه والجوهري كانا في عصر واحد ، لأني وجدت كتاب الجوهري بخطه ، وقد فرغَ منه في سنة ستة وتسعين وثلاثمائة وذكر البرمكي - في مقدمة كتابه - أنه صنفه في سنة سبع وتسعين وثلاثمائة . ولا شك أن أحد الكتابين منقول عن الآخر نقلاً ، والذي أشك فيه أن البرمكي نقل كتاب : الصحاح ، لأن أبا سهل محمد بن علي الهَروي كان بمصر وحكى عن البرمكي ، وقد روى الهروي الصحاح عن ابن عبدوس ، ولعل الكتاب خرج عن الجوهري وهو حي وقدم به إلى مصر » أهـ . (٢٣) .

وقضية الصحاح هنا تختلف من وجه عن قضية كتاب (شرح الإيضاح) : إذ إن قضية شرح الإيضاح قائمة على خطأ - غير متعمد - في نسبة الكتاب إلى غير صاحبه لأسباب أوضحناها . أما قضية (الصحاح) فتمثل سرقة متعمدة وانتحالا خبيثًا ، كما أوضحت عبارة ياقوت المتقدمة آنفًا .

١- واكتشاف ياقوت للسرقة مبني على «النقد الداخلي» إذ بمقابلته بين الصحاح والمتين ، لاحظ التطابق بين الكتابين فيما عدا زيادات قليلة أضافها صاحب المتين ، كما استطاع ياقوت أن يكتشف الطريق الذي تمت بوساطته السرقة ، فالهَروى قد روى الصحاح عن ابن عبدوس ، وهو - في الوقت نفسه - كان تلميذًا للبرمكي صاحب كتاب المنتهى ، وسارق معجم الصِّحاح للجوهريّ .

٢- أسعفه - كعادته - حفظه للتواريخ وخبرته الدقيقة بها ، إذ لاحظ أن الجوهري ألف كتابه في سنة ٣٩٦هـ ، بينما ألف البرمكي كتابه سنة ٣٩٧هـ ، وقد عرف ذلك من اطلاعه على الكتابين أيضًا . إذ سجل الجوهري تاريخ فراغه من تأليف (الصحاح) في مؤخرته وسجّل البرمكي تاريخ الفراغ في مقدمته ، ولاشك أن خبرة ياقوت الدقيقة بالخطوط كانت وسيلة أساسية في معرفة أصحابها ، وتطالعنا في معجم الأدباء مئات العبارات الدالة على هذه الخبرة الدقيقة ، منها على سبيل المثال ، قوله

أ- «وجدتُ نسخة لديوان الأدب بخط الجوهري» (٢٤) ونشير هنا إلى أن ديوان الأدب هو للفارابي خال الجوهري

ب- قوله : قرأت بخط ابن سالم الذي لا أرتاب به (٢٥) .

جـ - ينقل عن أبي حيان التوحيدي عبارات من كتابه «تقريظ الجاحظ»، ويقول عند نقله : «ومن خطه الذى لا أرتاب به نقلت . » (٢٦) .

د - «وجدت بخط ابن الشبيه العلويّ الكاتب صاحب الخط الفائق في آخر ديوان أبي الطمحان القيني بخطه ما صورته . . » (٢٧) .

* * *

ثمة مثال آخر يتعلق أيضًا بصحاح الجوهري، وإن كان لا يتصل هذه المرة بقضية الخطأ في نسبة الصحاح، أو السرقة المتعمدة، وإنما يتصل بمادة الكتاب ذاته، تشير بعض الروايات إلى أن مؤلفه مات قبل أن يتمه، وأنه وصل به إلى حرف الضاد فقط، وقد أورد ياقوت هذه النصوص الدالة على نقص الكتاب، والتي تفسِّر ماوقع في هذا الكتاب من خلل واضطراب، ثم يطالعنا ياقوت بما ينقض هذه الروايات فيقول : «ووجدت على ظهر كتاب الصحاح، وكان مجلدةً واحدة كاملة، بخط الحسن بن يعقوب بن أحمد النَّيسابوري اللغوي الأديب ماصورته : قرأ علي هذا الكتاب من أوله إلى آخره بما عليه من حواشيه من الفوائد، معارضا بنسختي مصححًا إياها، صاحبه الفقيه الفاضل السَّديد، الحسين بن مسعود الصرام - بارك الله فيه له - وهو إجازة لي عن الأستاذ أبي منصور عبد الرحيم بن محمد البيشكي عن المصنف، وكتبه الحسن بن يعقوب بن أحمد في شهر الله الأصمِّ سنة إحدى وسبعين وأربعمائة، فهذا كما تراه مخالف لما تقدم من أن الجوهري لم يعمل من الكتاب إلا إلى باب الضاد » (٢٨) .

وهكذا يقع ياقوت على نسخة تامة من صحاح الجوهري، وعليها سماع ، وعليها - أيضًا - ما يفيد معارضتها ومقابلتها بنسخة أخرى لعالم ثقة، كما أن النسخة - أيضًا ـ تحمل إسنادًا متصلاً بالجوهري نفسه . وهذه كلها قرائن قاطعة، تحسم القضية حسمًا لايبقى بعده أثارة من شك أو شبهة .

وهنا نشير إلى حقيقتين مهمتين :

**أولاهما:** ما يحدثنا به ياقوت من وقوفه على نسخة للصحاح بخط الجوهري نفسه، وذلك بدمشق عند الملك المعظم بن العادل بن أيوب صاحب دمشق، وقد كتبها سنة ست وتسعين وثلاث مئة، أي إنها نسخة الجوهري الأولى، إذ المعلوم أن الجوهري قد فرغ من تأليف هذا المعجم في هذا العام نفسه، كما أخبرنا ياقوت نفسه في الخبر السابق .

**ثانياً:** أن ياقوت نفسه قد نسخ الصحاح بخطه، ويخبرنا الزبيدى صاحب شرح القاموس، أن نسخة ياقوت عنده «في ثماني مجلدات بخط ياقوت نفسه» (٢٩) .

فإذا أضفنا إلى كل ما تقدم أن صاحب (معجم الأدباء) كان معجبًا بخط الجوهري، وأنه وصفه بقوله : «وخطه يضرب به المثل لايكاد يُفرق بينه وبين خط ابن مقلة» (٣٠) ، هذا فضلاً عن خبرة ياقوت بخطوط العلماء والخطاطين كما أسلفنا .

نقول : إذا أضفنا هذا كله إلى ماتقدم استطعنا أن ندرك مبلغ العناية التي حظي بها صحاح الجوهري من ياقوت، تحقيقًا واقتناءً ونسخًا فضلاً عن القراءة والنظر، حتى تجاوز قضية الإثبات وفرغ منها إلى قضية أخرى : هي حفظ هذا المعجم النفيس من الضياع وتوصيله إلى أجيال تعاقبت من بعده

## رابعًا: في الرجال

وفي هذا المبحث نبسط آراء صاحب (معجم الأدباء) في بعض من يتعامل معهم من العلماء، لنرى مدى التزامه بالدقة والموضوعية توثيقًا أو تجريحًا؛ وبدءاً نذكر بعض مواقفه السابقة تجاه ابن الجوزي، الذي لم يمنعه إقراره بكونه من الحفاظ، من أن يتعقب أوهامه، وأن ينقدها بمنهج علمي سديد .

* * *

ثمة مثل آخر، إذ يوثق ياقوت ثعلبًا إمام اللغة، ويرد عنه مطاعن الآخرين، فعند ترجمته للزجاج النحوي (إبراهيم بن سهل ت ٣١١ هـ) يورد أقوالاً في مآخذ الزجاج على ثعلب، فيردها جميعًا بقوله: «وهذه المآخذ التي أخذها الزجاج على ثعلب لم يسلم إليه العلماء باللغة فيها (٣١)، وقد ألفوا تآليف في الانتصار لثعلب يضيق هذا المختصر عن ذكرها»

وواضح أن معيار ياقوت هنا في توثيق ثعلب وردّ مآخذ الزجاج هو آراء أهل الاختصاص، وإذ كان ثمة ما يؤخذ على ياقوت، فهو أنه لم يحاول أن يوافينا، ولو بعناوين التآليف التي ألفها العلماء في الانتصار لثعلب، إلا أنه - فيما يبدو - قد عدّ الأمر معلومًا فليس ثمة مايدعو إلى أدنى تفصيل فيه.

* * *

ويطالعنا - أيضًا - موقف ياقوت من ابن القوطيّة الأندلسي = (محمد بن عمر ٣٦٧ هـ) الأديب واللغوي والمؤرخ، وياقوت يبدو بالغ الموضوعية في التعبير عن موقفه، إذ يثني عليه فيقول: «كان أعلم أهل زمانه باللغة العربية، إمامًا مقدمًا فيها، وأروى أهل عصره للأشعار والأخبار لايُشق في ذلك غباره، ولايلحق شأوه، وكان - مع ذلك - فقيها متمكنًا حافظًا للحديث والآثار، وكان مضطلعًا بأخبار الأندلس، راوية لسير ملوكها وأمرائها وعلمائها وشعرائها، حافظًا لأخبارهم، يملي ذلك عن ظهر قلبه» (٣٢)، ولكن ياقوت - من جهة أخرى - يأخذ على ابن القوطية خروجه على مبدأ وثيق الصلة بالمنهج العلمي، وهو أنه «لم يكن له في ذلك أصول يُرجع إليها، فلم يكن ضابطًا للرواية، وكان ما يسمع منه من ذلك إنما يُحمل على المعنى دون اللفظ، وكان كثيرًا مايُقرأ عليه ما لارواية له على سبيل الضبط والتصحيح» (٣٣)

وهذا أمر جدير بأن نتوقف عنده، إذ يكشف لنا عن وجوه شتى من الدلالات المنهجية، نوجز أهمها فيما يلي:

١- أن تقاليد الرواية الأدبية كانت مؤسسة - في عمومها - على تقاليد أهل الحديث، من حيث وجوب اعتماد العالم على شيوخ يضبط عليهم الكتب قراءة أو سماعاً أو إجازة، فلا يكفي العالم - إذن - سعة اطلاعه وغزارة علمه، بل لابد من التزامه بهذا المبدأ، تحقيقًا لأمرين منهجيين، هما: الضبط والتوثيق.

٢- أن تقاليد الرواية - وهي منهج ضبط وتوثيق وتحقيق - كانت لاتزال متصلة متواصلة حتى القرن السابع على الأقل، حيث عاش ياقوت الحموي.

٣- أن ياقوتًا كان من أبرز علماء العصر التزامًا بمنهج أهل الرواية بكل تقاليده، تحقيقًا للضبط والتوثيق، ودلائل منهج الرواية لدى ياقوت لاتخفى على قارئ (معجم الأدباء) متعجلاً أو مترويًا، إذ تلقانا الأمثلة وفيرة في كل جزء من أجزائه، فقد حرص على توثيق مقتنياته من أمهات المصادر، ومنها على سبيل المثال: كتاب العقد الفريد لابن عبدربه (ت ٣٢٨ هـ)، الذي رواه ياقوت الحموي بالسند المتصل إلى مؤلفه (٣٤)، وكذلك كتاب: الأغاني، للأصفهاني، فقد رواه - أيضًا - بالسند المتصل إلى مؤلفه.

* * *

وآخر ما نسوقه من الأمثلة في نقد ياقوت للرجال (٣٥) موقفه من أبي الحسن السمشاطي، فهو - أيضًا - يلتزم جانب الاعتدال والموضوعية فيه إذ يصفه بأنه «شاعر مُجيد ومصنف مفيد كثير الحفظ واسع الرواية»، لكنه - من ناحية أخرى يجرِّحه بقوله: «وفيه تزيد» (٣٦) وبقوله: «وكان رافضيا دجالا يأتي في كتبه بالأعاجيب من الأحاديث».

* * *

وقد مضى شيء من الحديث عن موقف ياقوت من أبي حيان التوحيدي، إذ كان يرجع إلى كتبه في بعض الترجمات، ولكنه - لم يكن ليقتصر على كتب أبي حيان - بل كان يرجع إلى مصادر أخرى، ليتسنّى له معرفة الصواب من الخطأ، كما كانت لديه معرفة جيدة بحياة أبي حيان وطباعه وخلقه وأبعاد علاقاته بمن ذمهم أو أثنى عليهم من الرجال.

كان ياقوت الحموي - إذن - وهو ينقل عن أبي حيان التوحيدي - على خبرة وثيقة بمعالم شخصيته، وسلوكه في علاقاته، فضلاً عن منهجه في الكتابة عن الشخصيات التي لقيها في حياته، أو دعونا نستخدم تعبير أهل الحديث «على علم بأحوال» الرجال، كما كان ياقوت - أيضا - على علم بأحوال من يقرظهم أبو حيان أو يثلبهم من واقع مصادر أخرى عدا مؤلفات أبي حيان، وهذا ما يمكن أن نطلق عليه تعبير «المصدر المقابل» وبه يتمكن ياقوت من الوقوف على دوافع التوحيدي في ثلب الشخصية، فقد عرف من خبرته بأحوال أبي حيان وأحوال الصاحب بن عباد الذي وسعه أبو حيان ثلبًا وتشنيعا، نقول: عرف حقيقتين:

**الأولى:**

«أن أباحيان قصد ابن عبّاد إلى الريّ، فلم يرزق منه، فرجع عنه ذامّاً له، وكان أبو حيان مجبولاً على الغرام بثلب الكرام، فاجتهد في الغض من ابن عبّاد» (٣٧).

**ثانيا:**

من خلال ما أسميناه «المصدر المقابل» انتهى إلى مايلي بعد أن نقل عن ابن حيان بعض تشنيعاته على الصاحب «.. ومما وجدت في بعض الكتب من مكارم الأخلاق للصاحب ...» (٣٨)، ثم يمضي ياقوت في النقل، ليسوق مايدل على حسن أخلاق الرجل وكذب أبي حيان في ادعائه عليه.

## خامسًا: في ظواهر منوّعة

فمن ذلك، تصويب وهمًا وقع فيه ابن النديم، إذ زعم أن المسعودي = (أبا الحسن علي بن الحسين ت ٣٤٦هـ) مغربي، فسارع ياقوت إلى التصويب بقوله: «وقول محمد بن إسحاق - ابن النديم - إنه من أهل المغرب غلط، لأن المسعوديَّ ذكر في السفر الثاني من كتابه المعروف بمروج الذهب، وقد عدّد فضائل الأقاليم ووصف هواها واعتدالها ثم قال: وأوسط الأقاليم إقليم بابل الذي مولدُ نابه، وإن كانت ريب الأيام قد أنأت بيننا وبينه» (٣٩).

وفي نقد الخبر المتقدم اعتمد ياقوت مبدأ (سعة الاطّلاع)، وتوخي المصادر الموثقة، فهو لا يكتفي بالقراءة عن الشخصية في كتب الآخرين، بل يقرأ أيضًا كتبًا من تأليف الشخصية، مع العناية الفائقة بالتمحيص والتروي في القراءة. كذلك التزم منتهى الدقة والتحرّي في سائر عناصر الشخصية المترجمة: نسبًا وكنية ولقبا، فعند ترجمته لعليّ بن إبراهيم الدّهكي يقول: «هكذا وجدته بخط عبدالسلام مكسور الدّال، والمحْدَثُون يفتحونها، وهي نسبة إلى قرية من قرى الريّ يقال لها: (دَهَك)» (٤٠). وفي هذا تتجلّى خبرة ياقوت الدقيقة بالأماكن، وحرصه على سلامة ضبطها، وهي ظاهرة عامة في (معجم الأدباء). ولا غرو فياقوت جغرافي رحّالة، وهو صاحب (معجم البلدان)، و(المشترك وضعًا المختلف صُقْعا)، (٤١) والأخير ذكره حاجي خليفة (٤٢)، وقرر أن ياقوتًا كان شغوفًا باقتناء كتب الجغرافيا ونسخها، وأنه انتخل هذا الكتاب من (معجم البلدان) على الحروف (٤٣).

وفي ترجمة الصاحب بن عبّاد يقول ياقوت عن الصاحب: «من أهل الطالقان، وهي ولاية بين قزوين وأبهر، وهي عدة قرى يقع عليها هذا الاسم. وبخراسان بلدة تسمى: الطالقان غير هذه، خرج منها

جماعة من أهل العلم، هكذا نسبه المحْدَثون»(٤٤) وبذلك يتأسس منهج ياقوت في النقد العلمي على خبرات شتى منها: التاريخية والجغرافية.

وآخر ما نسوقه من الأمثلة، مثال يدل على استخدام ياقوت للشك العلمي حين يلحظ خروج الخبر على حد المعقول. فهو - مثلاً - يطالع خبراً مؤداه أن أحد الرواة حفظ سبعمائة قصيدة، أول كل قصيدة: «بانت سعاد»(٤٥). ومع أن راوي الخبر هو ابن الأنباري - وهو من يعلم ياقوت الحموي مبلغ الثقة برواياته، فإن ما استشعره من المبالغة في الخبر المتقدم لم يصرفه - قطّ - عن ممارسة منهجه المعهود في (النقد العلمي)، وتسليط الشك حول الخبر.

وفي هذه المرة يطرح ياقوت الحموي الخبر على أحد الشيوخ الثقات في عصره، وهو شيخه: ابن الخشاب: = (عبدالله بن أحمد ت ٥٦٧هـ)(٤٦)؛ فقال: «أمعنت التفتيش والتنقير فلم أقع على أكثر من ستين قصيدة أولها: بانت سعاد»(٤٧).

ومع كل ما سقناه من عرض وتحليل لمنهج ياقوت في «النقد العلمي»، فإن الأمر لا يخلو - إزاء هذه القاعدة العامة - من استثناء، ونسوق هنا مثالاً، ثم نتبعه بالرأي والمناقشة، فقد ترجم ياقوت للأسود الغندجاني النسابة = (أبو محمد الأعرابي الحسن بن أحمد) وفي معرض هذه الترجمة أشار إلى شيخ له غندجاني أيضًا، وهو أبو الندى محمد بن أحمد، فقال: «وكان مستنده - فيما يرويه - عن محمد بن أحمد أبي الندى، وهذا رجل مجهول لا معرفة لنا به».

* * *

فإذا ترجم ياقوت لأبي الندى في موضعه، قال كلامًا يناقض سابقه إذ يترجم له ترجمة واسعة تدل على علم به لا على جهل به، ويثني عليه ثناءً مستفيضًا، مثل قوله:

«رجل واسع العلم راجح المعرفة باللغة وأخبار العرب وأشعارها» وأنه:

«خرج إلى البادية واقتبس علوم العرب الذين يسكنون الخيم» وإنما ذكر ياقوت خروج أبي النَّدى إلى البادية واقتباسه من أهل البادية، إبطالا لما اتهمه البعض من أنه كان يطلي غلامه بالزيت ويجلس في الشمس، حتى يوهم العلماء أنه خرج إلى البادية وتلقى عن أهلها.

ولكن إذا ما بحثنا وراء هذا التناقض انتهى الأمر بنا إلى مايلي:

١- حين كان ياقوت يكتب عن الغندجاني التلميذ كانت لديه المادة المتعلقة به، ولم تكن قد أتيحت له مادة الكتابة عن شيخه.

٢- حين جاء دور الكتابة عن الغندجاني الشيخ كانت المادة عنه قد تهيأت، فكتب عنه من واقع معرفته، ونسي ما كان قد أشار إليه من جهالته به، خاصة أن التلميذ تقع ترجمته في حرف (الحاء) بينما تقع ترجمة الشيخ في حرف (الميم).

* * *

ويغلب على الظن أن الحموي قد أعجلته المنية عن مراجعة معجمه وإدراك ما وقع فيه من خطأ. فقد توفي - رحمه الله - في عام ٦٢٦هـ، بينما حرر بعض ترجمات المعجم في التاريخ نفسه، فلم تتسق له المراجعة واستدراك هذا الوهم.

* * *

**وبعد**

فإن (النقد العلمي) يمثل جانبًا واحدًا من الجوانب الثرية العديدة التي ينبغي أن تتجه جمهرة الباحثين إليها في منهج البحث الأدبي عند ياقوت الحموي في (معجم الأدباء).

## خاتمة البحث ... رصداً لأهم النتائج

١- لم يكن عمل ياقوت الحموي في (معجم الأدباء) مجرد عمل تجميعي في منهج علمي محكم، بل كان عملاً منهجيًا أحد عناصره الوطيدة «النقد العلمي».

٢- شمل منهج ياقوت في (النقد العلمي) عناصر شتى، هي تواريخ الرجال وبلدانهم، والنصوص في نسبتها ومحتواها، والأخبار في مضامينها وأسانيدها.

٣- اعتمد ياقوت الحموي في تطبيق منهجه على عناصر شتى، شملت خبرته بالمصادر، والرجال والخطوط، إلى خبرته بالتواريخ والبقاع، مع سعة علمه بالشعر خاصة دراسة وتحقيقًا وتأليفًا.

٤- استطاع ياقوت الحموى - من خلال منهجه النقدي السديد - أن يحقق نتائج علمية جيدة، كإثباته أن معجم الصحاح للجوهري، قد تركه صاحبه تامًا غير ناقص، كما أشاع البعض عنه، وبذلك أشاع الثقة في هذا السفر المهم من أسفار العربية، كما استطاع بمنهج النقد السديد أن يثبت سرقة البرمكي لهذا المعجم النفيس، وأقام الأدلة، وكشف طرق هذه السرقة الخبيثة.

٥- التزم ياقوت مبدأ الحيدة والموضوعية في نقده، فضلاً عن التروي والتثبت.

## هوامش البحث



١- أبو عبدالله ياقوت بن عبدالله الرومي الجنس، الحموى المولد، البغدادي الدار، ولقبه شهاب الدين كان وراقًا ونساخا اشتغل بتجارة الكتب وتنقل بين بلدان مختلفة، له عدا معجم الأدباء: معجم البلدان ومعجم الشعراء وغيرهما.
ولد ٥٧٤ هـ أو ٥٧٥ هـ، وتوفي ٦٢٦ هـ.
وانظر: وفيات الأعيان: ١/ ٢١٠ (ط محيي الدين عبدالحميد).

٢- معجم الأدباء ١٣/ ٩٥ - ٩٧.

٣- نفسه. ٤- نفسه. ٥- نفسه. ٦- نفسه.

٧- نفسه: ١٧/ ١٣

٨- نفسه.

٩ - معجم الأدباء: ٨/ ٩٧

١٠- معجم الأدباء: ترجمة أبى سعيد السُكَّري ٨/ ٩٤-٩٩.

١١- نفسه: ٨/ ٩٧.

١٢- نفسه: ٣/ ٢٤٦.

١٣- نفسه: ٦/ ٢٩٣.

١٤- نفسه: ١١/ ٩٥.

١٥- نفسه: ١/ ١٤٣.

١٦- نفسه: ١٠/ ٢٣.

١٧- وانظر مقدمة ياقوت: ١/ ٥٠، وعنوان كتاب ياقوت في أخبار الشعراء هو: كتاب أخبار الشعراء المتأخرين والقدماء.

١٨- نفسه: ٤/ ١٧٣.

١٩- نفسه: ٤/ ١٧٣

٢٠- نفسه: ١١/ ١١٧.

٢١- نفسه: ٤/ ٥٧.

٢٢- نفسه.

٢٣- نفسه: ٦/ ١٦١.

٢٤- نفسه: ٦/ ١٥٩.

٢٥- نفسه: ٩/ ٧٧.

٢٦- نفسه: ١٦/ ٩٥.

٢٧- نفسه: ١٥/ ١٢.

٢٨- نفسه: ٦/ ١٣٦.

٢٩- وانظر مقدمة الزبيدى في شرح القاموس.

٣٠- معجم الأدباء: ٦/ ١٥٣.

٣١- نفسه: ١٢/ ١٤٣.

٣٢- نفسه: ١٨ / ٢٧٣.

٣٣- نفسه: نفسه.

٣٤- نفسه: نفسه.

٣٥- نفسه: ٤/ ٢١٩

٣٦- نفسه: ١٢/ ٢١٦-٢١٨.

٣٧- نفسه: ١٤/ ٢٤١.

٣٨- نفسه: ٦/ ١٨٦.

٣٩- نفسه: نفسه.

٤٠- نفسه: ١٣/ ٩٠، ٩١

٤١- نفسه: ١٢/ ٢١٦

٤٢- كشف الظنون: ٢/ ١٦٩٢.

٤٣- معجم الأدباء: ٣/ ٩.
وفي كتاب (نوادر المخطوطات وأماكن وجودها) للعلامة، أحمد تيمور (ت ١٩٣٠م) مخطوطة بعنوان (الأقاليم السبعة)، لأحمد بن ياقوت الحموى، في خزانة الفاتح بالآستانة، ولم يورد رقمها، وانظر المرجع المتقدم، الموضوع رقم ١٥ (البلدان) ص٥٨.

٤٤- معجم البلدان: ٦/ ١٦٩.

٤٥- نفسه.

٤٦- نفسه ٧/ ١٢٨.

٤٧- نفسه ١٢/ ٥١.

# إشكالية رءوس الموضوعات العربية

فوزي خليل الخطيب
مكتبة جامعة اليرموك - إربد - الأردن

## أولاً : الصّلة

قبل ستّ سنوات ، كتبت في هذه الدّورية العريقة تعليقات على نقائض الدكتورين شعبان والسويدان (١)، وصوّرت العلاقة الجدليّة بينهما بالصّورة التي شكلتها أشعار جرير والفرزدق في إطار النّقائض . وحرصت في تلك التعليقات تخفيف اللون ظلاً ونوراً ، وتلطيف النّقد بلمسة لغويّة، أو مسحة توفيقيّة ، أو همسة علمية . وكان المحور رءوس الموضوعات ، وكانت الغاية إضافة ما فيه غناء .

وإذا كان الشّعر يزور ولا يُزار ، ويفرض وجوده على الشاعر ؛ فبعض المقالات تشبه الشّعر زيارةً لا عبارة ، وهذا المقال يوافق الحال . فقبل نحو شهرين وقعت بين يدي قائمة رؤوس الموضوعات العربية الكبرى (٢) في طبعتها الثانية ، وأغراني ثوبها الفاخر بتصفحها ، وما لبث أن استهواني خطها الجميل وبنطها الثّقيل فأخذت في قراءة بعض الرءوس ، ودفعني الفضول أخيراً إلى دراستها ومقارنتها بطبعتها الأولى . وكان في ذاكرتي سجلات متناثرة يجمعها نسيج غير محكم اسمه رءوس الموضوعات ؛ ومجموعة من المصطلحات غير المتناغمة حيناً، والمتصارعة أحياناً في أكثر من حلبة ، فهنا حلبة اللغة مبنىً ومعنىً ، وهناك حلبة أهل التخصّص الموضوعي ، وثمّة منظّرون أكاديميّون ومطبّقون مهنيّون ، وبينهما باحثون ودارسون يهتدون حيناً ويضلون طريقهم أحياناً سواء كان الفهرس تقليدياً أو آلياً .

وفي هذا الجو اللا متناسق نشأ هذا المقال ، علماً بأن الحال في رءوس الموضوعات العربية هو حال ترجمات تصنيف ديوي العشري وتعديلاته ، كل واحد يعزف منفرداً، وكل واحد يفضل اللحن المحلي (٣) ، على الرغم من عدم تناغم الألحان في البلد الواحد وفي المكتبة الواحدة، بل في قائمة رءوس الموضوعات الواحدة .

وقبل أن أنهي هذا البحث لابد من الاعتراف بأن بعض روافد هذا المقال جاءت من الاستفسارات التي أمطرني بها زميل في العمل ، يعكف منذ خمس سنوات على إعداد قائمة رءوس موضوعات قياسية ؛ ونشر مقالاً عن رءوس الموضوعات (٤) في هذه الدورية الأصيلة .

## ثانياً : الحقيقة والوهم

الحقيقة في أبسط معانيها الفلسفية هي (٥) : مطابقة التصور أو الحكم للواقع ، وهي بهذا المعنى اسم لما أُريد به حقّ الشيء إذا ثبت ، والتاء فيه للنقل من الوصفية إلى الاسميّة .

أمّا الوهم في أبسط معانيه الفلسفية فهو (٦) : الخطأ في الإدراك أو الحكم أو الاستدلال ، شريطة أن يُظنّ أنه خطأ طبيعي ، وأن وقوع المرء فيه ناشئ عن انخداعه بالظواهر ، وهو من قبيل (٧) التصور والتخيّل ويطلق على كل صورة ذهنية لا يقابلها في الوجود الخارجي شيء .

وعلى الرّغم من هذا البون الشاسع بين الحقيقة والوهم ، إلاّ أن بعض المكتبيين العرب يقعون في المحظور، فيتصورون الحقيقة وهماً والوهم حقيقة ؛ والمشكلة أن بعض هؤلاء يرفض التحوّل عن رأيه ، وإذا قدّمت له دليلاً قاطعاً بخطل ما ذهب إليه ، يكون كمن أخذته العزّة بالإثم، وكأنه يتمادى في الباطل ، ويرى فيه تحقيقاً لذاته وتوثيقاً لمكانته العلميّة .

إن أوهام المكتبيين العرب – ولا أُبرئ نفسي – تملأ سفراً لو أحصيت كلها أو جلّها وأشبعت تعليلاً وتحليلاً وتعديلاً ؛ وهذا إذا أُخذ الوهم على أنه خطأ طبيعي ناشئ عن انخداع المرء بالظواهر ، أمّا إذا أُخذ مجرّداً من شرطه، فإن الموضوع يتّسع مجالاً ويسوء حالاً ويطول مقالاً . وأقصد بالوهم المجرّد من شرطه أو الخطأ غير الطبيعي ذلك الوهم الناتج عن تقليد

لواهم أو ترجمة حرفية فيها غموض ولبس ، أو عدم فهم دلالة اللفظ وغير ذلك .

وما دام الوهم أو الخطأ لابد له من واهم أو مخطئ ، فإنّ ضرورة السياق تستلزم الحديث عن الواهمين أو المخطئين من المكتبيين العرب أكاديميين ومهنيين أو منظرين ومطبقين إن جاز الأمر . فالوهم مهما كان مصدره وطبيعته ومساحته وأثره، فإن المسئول عنه أولاً وأخيراً هو المكتبي سواء كان أكاديمياً أو مهنياً ، فالأول منشئ والثاني منفّذ ؛ والمنفّذ شريك في تثبيت الوهم لأنه طبّق ما نُظّر (بضم النون وتشديد الظاء المكسورة) دون أن يُعمل الفكر ويمحّص الأمر .

وأحاول فيما يلي إيجاز أهم الأسباب والظروف التي تؤدي إلى وقوع المكتبيين في الوهم :

١ – عدم معرفة اللغة العربية معرفة عميقة ، طبيعتها وفقهها ، تراكيبها وتقاليبها ، دقائقها وأسرارها ، قياسها ومعانيها وصرفها واشتقاقها .

٢ – الثقة المفرطة بالمصادر والمراجع الأجنبية ، والتفريط بمراجع التراث العربي قديمه وحديثه .

٣ – استعلاء بعض الأكاديميين وعدم تقبّلهم ملاحظات أو نقد المهنيين ، وهذه مشكلة نفسية واسعة .

٤ – الترجمات الحرفية التي ينشأ عنها نصوصاً مفككة الصياغة ركيكة العبارة ، تُثير لبساً وغموضاً، وهذه النقطة ذات صلة وثيقة بالأولى .

٥ – بُعد الأكاديميين عن الواقع العملي ، وهذا يُنتج أدباً نظرياً في رءوس الموضوعات لا يلبّي حاجات المكتبات أو بعض هذه الحاجات ؛ وبُعد المهنيين غالباً عن الدّراسات والأدب النظري الذي يوسّع دائرة معرفتهم، ويقدّم أساساً يمكن البناء عليه . وينتج عن الحالتين فجوة واسعة بين الأكاديميين والمهنيين تحول دون إفادة أحد الطرفين من الآخر .

٦ – المشكلات الإدارية وخاصة في الجامعات والمكتبات الجامعية ومن الأمثلة على هذه المشكلات ما يلي :

أ – عدم اعتراف معظم الجامعات العربية بالمكتبيين بوصفهم جزءاً من البنية الأكاديمية ، إضافة إلى إعطاء الأكاديميين كل الامتيازات ، وحرمان المهنيين من معظم حقوقهم .

ب – تمييز بعض الجامعات العربية خريجي الجامعات الغربية وخاصة الولايات المتحدة وبريطانيا ، عن خريجي الجامعات العربية . ويصل الأمر في الجامعات والمؤسسات أن تضع المتخرج من الجامعات الغربية شرطاً رئيساً للتعيين ، والذريعة الواهية لهذا المعيار الأعرج إتقان اللغة الإنجليزية (٨) .

جـ – عدم التمييز بين من يحمل ماجستير مكتبات بعد ليسانس مكتبات (سبع سنوات دراسة وبحث على أقل تقدير) ، وبين من يحمل ماجستير مكتبات (دراسة لمدة عشرة شهور) بعد ليسانس جامعي غير تخصص المكتبات ؛ وتفضيل الأخير طبقاً للمعيار السابق .

د – وجود هيئات غير متجانسة أو متسقة ، سواء في أعضاء هيئة التدريس بالقسم الأكاديمي الواحد ، أو هيئة موظفي المكتبة الواحدة . وهذا ناتج عن اختلاف مناهج الدراسة وسنواتها بين جامعة وأخرى ؛ إضافة إلى تفاوت مستويات الدراسة الأكاديمية فثمة دبلوم متوسط (سنتان بعد الثانوية) وليسانس (أربع أو ثلاث سنوات جامعية)، ودبلوم عالٍ (سنة أو سنتان أو ستة شهور)، وماجستير (عشرة شهور أو ثلاث سنوات)، ودكتوراه (من سنتين كحد أدنى إلى أن تصل ست سنوات) . وهنا لابد من الحديث عن ظاهرة التطعيم أو التركيب المعروفة في الأشجار في موضوع البستنة ، والتي استعارتها بعض الجامعات لتركيب ماجستير مكتبات على ليسانس تاريخ أو تركيب دكتوراه مكتبات على ماجستير لغة عربية، أو إعطاء بعض الجامعات درجة الدكتوراه بعد الليسانس دون المرور بمرحلة الماجستير . ومن حسن الحظ أن جامعاتنا العربية ترفض التطعيم والتركيب على حد علمي .

قد يحتج أحد المكتبيين فيقول : ما علاقة هذه المشكلات الإدارية والدرجات العلمية بموضوع رءوس

الموضوعات العربية ؟ والردّ على على هذا الاحتجاج يكمن في أن هذه المشكلات تؤدي إلى إحباط المكتبيين المهنيين ، والإحباط يقتل الإبداع بإجماع المكتبيين ؛ كما أن تفاوت الدرجات العلمية واختلاف مصادرها يؤدي إلى عدم اتساق العاملين الأكاديميين والمهنيين ، ويولّد في نهاية الأمر صراعات تعصف بالقسم أو المكتبة ؛ كما أن معايير بعض الجامعات توصل بعض حملة الدرجات العلمية إلى مراكز الصّدارة ، دونما اعتبار لقدراتهم العلميّة وعمق معرفتهم في مجال التخصص . وهنالك حالات كثيرة تؤكد هذه المقولة، وكم من حامل دكتوراه يستر عورته العلمية بحديثه الذي يختار له اللغة الإنجليزيّة .

## ثالثًا : الأصالة والتقليد

والأصالة لها معنيان (٩) : الأول هو الصدق ، ويطلق على الوثيقة أو العمل الصّادر حقّاً عن صاحبه ، ويقابله المنحول . والأصالة في علم ما بعد الطبيعة هي المطابقة التّامة بين ظاهر الوجود وحقيقته . والأصالة هي الأفكار الصّادرة حقّاً عن صاحبها ، وكل من كانت أفكاره صدى للبيئة أو الرأي العام ، وغير صادرة عن ذاته ، وغير متّصلة بالواقع ، لم يكن إنسانًا أصيلاً والمعنى الثاني : هو الجدة (بكسر الجيم وفتح الدال المخففة) والابتداع ، وهو امتياز الشيء أو الشخص على غيره بصفات جديدة صادرة عنه ؛ فالأصالة في الإنسان إبداعه ، وفي الرأي جودته ، وفي الأسلوب ابتكاره ، والأصالة بهذا المعنى ضد السخف والإسفاف والابتذال ؛ وهي أن يأتي المرء بشيء جديد مبتكر لم يسبقه إليه غيره ، فإذا قلّد غيره أو أتى بشيء مبتذل لم يكن أصيلاً . وكلما (١٠) كان الإنسان أدقّ تفكيراً كان الأصلاء أكثر عدداً .

أما التقليد فهو (١١) : اتباع الإنسان غيره فيما يقول أو يفعل ، معتقداً الحقيّة فيه من غير نظر إلى دليل ، كأن هذا المتّبع (بفتح التاء المشددة وكسر الباء) جعل قول الغير أو فعله قلادة في عنقه ، أو هو قبول قول الغير بلا حجّة ولا دليل .

ويتضح من هذين التعريفين أن ثمة علاقة وثيقة بين الأصالة والحقيقة ، وعلاقة جزئية بين التقليد والوهم ، فإذا كان الوهم يعني الخطأ دائمًا ، فإن التقليد لا يعني ذلك دائمًا ، فقد يكون رأي المقلَّد (بفتح اللام المشدّدة) صواباً .

وفي أدب المكتبات العربي وسجلات المكتبات كثير من الأمثلة الصّادرة عن الوهم أو الخطأ ، والتي تتكرّس وتتكرر تقليداً من غير نظر إلى دليل أو استناد إلى حجّة ولست هنا في مقام تقديم قائمة مطوّلة بالمصطلحات والعبارات والأحكام التي تصدر عن الوهم وتجانب الحقيقة، ويتناولها المقلّدون تنظيراً وتطبيقًا ، ولكنني سأكتفي بأمثلة قليلة تلامس إشكالية رءوس الموضوعات العربية ، ولها صلة بموضوعات المكتبات الأخرى ، وهي :

### ١ – مداخل أسماء الأشخاص.

مازال جلّ المكتبيين العرب أو كلّهم يصرّون على أن ثمة اختلاف بين اسم العلم القديم واسم العلم الحديث ، ولكن هؤلاء يختلفون في التاريخ الفاصل بين العصرين ، فبعضهم ذهب إلى أنه سنة ١٧٠٠م ، وبعضهم ذهب إلى أنه سنة ١٨٠٠م ، ثم جاء مكتبي في الأردن ليقرر أنه سنة ١٩٠٠م .

ولم يقدم أي منهم – على توهمه – تعليلاً يبرر هذا التاريخ وتسابق المكتبيون العرب أكاديميون ومهنيون إلى تقليد هؤلاء الواهمين دون التفكير في صحة – أيهم أو خطله .

ويذهب جميعهم إلى أن الأسماء العربية القديمة تدخل باسم الشّهرة ، واسم الشهرة عندهم كما يفهم ضمنيّاً هو غير اسم الشخص الحقيقي ، أي كنيته أو لقبه أو نسبته وما إلى ذلك .

وهذا القول لا يستند إلى دليل ولا يقوم على حجّة ، ولا يخرج عن دائرة الوهم أساساً ، وتقليد الواهم قياساً . وقد كتبت مقالاً عن هذا الموضوع (١٢) قبل اثنتي عشرة سنة تؤكد هذا الوهم ، ولا غضاضة في تقديم الأدلة البارزة لتنفيذ هذا الوهم ، وهدم قاعدة التفريق بين الاسم القديم والحديث من أساسها :

أ – يستخدم اسم العلم المفرد حديثًا كما استخدم قديمًا مثل :

علي محمود طه .

علي بن أبي طالب

ب – يستخدم العلم المركب حديثًا كما استخدم قديمًا، مثل:

سيد الأهل ، البدوي الملثّم

شيخ الربوة ، المقنّع الكندي

جـ – يستخدم اللقب حديثًا كما استخدم قديمًا، مثل:

الأخرس ؛ الشاعر القروي

الأخوص ؛ الأعمى التطيلي

د – تستخدم الكنية حديثًا كما استخدمت قديمًا ، مثل :

أبو زهرة ؛ ابن جلون

أبو حنيفة ؛ ابن حبّان

هـ – تستخدم الصنعة أو المهنة حديثًا كما استخدمت قديمًا ، مثل :

الجلاد ، فيليب بن يوسف (توفي ١٣٢٢هـ)

الجلاد ، أحمد بن موسى (توفي ٧٩٢هـ)

و – تستخدم النسبة حديثًا كما استخدمت قديمًا، مثل :

الرصافي ، معروف بن عبدالغني (١٨٧٧ – ١٩٤٥م).

الرصافي ، أبو عبدالله محمد بن غالب ( ٠٠ – ١١٧٧م).

أليس في كل هذه الأمثلة ما يبطل وهم التفريق ؟ !

وهنالك من يذهب إلى أن الاسم القديم له طابع خاص يختلف عن طابع الاسم القديم ، وهذا صحيح ولكنّ ظهور أسماء جديدة مثل مشاري وتامر وقلة استخدام الأسماء القديمة مثل حجر وأوس لا يعني اختلاف المبنى . كما أن الفصل بين أجزاء الاسم القديم بلفظ ابن أو بن ، وظهور الاسم الحديث دون وجود هذا اللفظ بين أجزائه ؛ لا يعني اختلاف الشكلين ، فكلمة ابن وإن ظهرت رسمًا ليس لها قيمة حكمًا ؛ ويضاف إلى ذلك أن لفظ ابن مازال مستخدمًا في المغرب العربي والخليج العربي ، بل يظهر في الشهادات الجامعية في بعض جامعات بلاد الشام وخاصة الجامعات السوريّة .

وذهب من يفرق بين الاسم القديم والاسم والحديث إلى أن الاسم القديم يدخل باسم الشهرة ، بينما يدخل الاسم الحديث بالاسم الشخصي وهذه مقولة يعتريها الوهم ؛ فاسم الشهرة يستوي فيه القديم والحديث ، كما أن الاسم الأول شخصي أيضًا يطابق الحال ومن الأمثلة التي تؤكد ذلك ما يلي :

الغزالي ، أبو حامد محمد بن محمد (القديم)

زهير ، محمد (الحديث)

زهير بن أبي سلمى (القديم)

زهير أحمد (الحديث)

ولابد هنا من الإشارة إلى محمد فتحي عبدالهادي، ولعلّه صاحب أفضل كتاب [١٣] في الفهرسة الوصفيّة ظهر بالعربيّة ، فقد جنّب نفسه الدخول في دائرة وهم الاسم القديم والاسم الحديث ؛ ووضع قاعدة عامة تغطي جميع الحالات وهي [١٤] :

يدخل الشخص بالاسم الذي يعرف به أو يشتهر به ، سواء كان الاسم الحقيقي للشخص ، أو الاسم المستعار، أو عنوان النبالة ، أو اللقب ، أو الحروف الاستهلالية أو غير ذلك من التسميات .

ولعله من فضول القول أن أذكر أن المداخل الرئيسة لأسماء الأشخاص هي نفسها رءوس موضوعات لهم .

## ٢– الأوهام اللغوية .

ترجع جذور رءوس الموضوعات العربية إلى منتصف الخمسينات ، أي إن عمرها لا يزيد على أربعة عقود ، وتأخذ هذه الرءوس اليوم صورًا مختلفة تتمثل في الدراسات الأكاديمية والأدب المنشور ، وفي قوائم رءوس الموضوعات وفهارس المكتبات . ويشوب هذه الصور بقع قاتمة طبعتها الأوهام اللغوية التي تصوّرها بعض المكتبيين حقيقة ، ثم تناقلها الآخرون مسلمات دون إعمال الفكر والتدقيق ؛ بل اتخذها بعضهم أساسًا للقياس ، فوسعوا بذلك دائرة البقع القاتمة ؛ وتبلورت الحالة في الخلط بين الفصيح والملحون والعامي ؛ وفي اشتقاق لا ينسجم مع اللغة صرفًا أو قياسًا أو سماعًا ، وفي إلحاق النسبة بألفاظ لاتقبلها ؛ وفي هذا كلّه خروج على اللغة العربية .

وإذا كان الجزء يغني عن الكل أحيانًا ، فإن ذكر مثال لكل حال قد يحقق المطلوب ويجلو الصورة .

أ – الألف الممدودة : يذهب معظم المكتبيين في حديثهم عن ترتيب رءوس الموضوعات والمداخل الأخرى إلى أن الألف الممدودة تعامل وكأنها ألفان ، وبذا تسبق الألف العاديّة .

وإذا سلّمنا جدلاً بحقيقة المقولة وأصالتها ، فما هو رأي هؤلاء بالحرف المشدّد أو المضعّف على نحو مدَّ وكرَّ وقلَّ ؟

ولن أخوض هنا معركة جدليّة ولكنني أكتفي بالقول إنّ الألف الممدودة هي ألف واحدة والحرف المضعّف أو المشدّد حرف واحد. فالقائم على ترتيب المداخل يتعامل مع الحروف والكلمات رسمًا لاحكمًا، والعملية تتم بفعل العين وليس بفعل العقل .

ب – الفصيح وغيره: كثيرًا ما يصدر المكتبيّون حكمًا على لفظ بأنه فصيح أو عامي ، دون الرّجوع إلى المعاجم العربية ؛ وهذا الحكم قد يكون أصلاً أو نقلاً ، والمثال التالي يوضح الصورة :

ورد في أحد الأعمال التي تتناول رءوس الموضوعات تحت مبحث اختيار رؤوس الموضوعات ما يلي (١٥) .

«من بين الاسم العربي الفصيح والاسم كلهجة محليّة أو كتسمية إقليمية ، اختر الاسم العربي الفصيح إلا إذا كانت هناك تسمية أخرى أكثر شهرةً منه . وذلك يتوقف إلى حد كبير على البيئة التي توجد فيها المكتبة . مثال : الآجر ؛ طوب البناء ؛ الطابوق . فاختيار المصطلح الفصيح هنا قد لا يكون مناسبًا ، وإنما يفضل المصطلح الثاني في إحدى الدّول العربية ، ويفضل الثالث في دولة أخرى» .

والنص هنا يقرر أن لفظي : «طوب وطابوق» عامّان أو لهجتان محلّيتان . وهذا وهم أو خطأ غير طبيعي . والحقيقة أن اللفظ «طوب» لفظ فصيح ، فالطوب مفرده طوبة (١٦) وهي الآجرة ، شامية أو رومية . وقال ثعلب : قال أبو عمرو : لو أمكنت من نفسي ما تركوا لي طوبة يعني آجرة . والطوب الآجر بلغة أهل مصر ، ذكرها الشافعي . وقال ابن شميل : فلان لا آجرة له ولا طوبة ، قال الآجر : الطين .

أما اللفظ «طابوق» فهو ملحون من الطّابق (١٧) (بكسر الباء أو فتحها) ، والطّابق الآجر الكبير وهو فارسي معرّب.

جـ – الاشتقاق الغريب : يعتقد بعض المكتبيين العرب أنه يمكن صياغة أي شكل من جذر الكلمة ، وبذلك يقعون في مزالق لا تنسجم مع اللغة بنية ووزنًا . والأمثلة التالية توضّح مثل هذا الاشتقاق الغريب وغير الصحيح :

يرد في الأعمال التي تتناول رءوس الموضوعات لفظ «جناح الأحداث» ، الذي استخدمه واضعوه للدلالة على انحراف الأحداث ، وأحدث شواهده قائمة رءوس الموضوعات العربية الكبرى (١٨) ؛ وهو لفظ لا يدل على ما قصد به ؛ والمصدر الصحيح الذي يدل على الانحراف والميل هو «جنوح» (بضم الجيم) .

وفي لسان العرب : جنح إليه (بفتح الجيم) ، جنوحًا (بضم الجيم) أي : مال ؛ وقال الأصمعي : جنّاح دانية من الأرض (بضم الجيم وتشديد النون) أي: مائلة عن القصد.

أما اللفظ «جناح» فإن كانت جيمه مفتوحة فهو ما يخفق به الطائر أي : جناحه (بفتح الجيم) ، وجناح الإنسان يده ؛ وإن كانت بالضّم فهو : الميل إلى الإثم ، وقيل هو الإثم عامّة ، ولا جناح عليكم أي : لا إثم عليكم . ولم يرد لفظ جناح بكسر الجيم .

أمّا المثال الثاني على الاشتقاق الغريب السيئ ، فهو استخدام الإضافة أو النسب أو النسبة لأسماء لا تقبل هذه النسبة دون ردّها إلى المفرد . ولعلّ أسوأ من هذا أن نقرأ في الصحف العربية ونسمع من المذياع والتلفاز ألفاظًا على هذا الوزن ، مثل :

استخداماتية ، واستعلاماتية ونحو ذلك . وقياسًا على هذا الاشتقاق السيئ يجوز لنا إذن أن نقول : مكتباتية أو مستشفياتية . وناهيك عن أن الأذن تأبى هذا اللفظ الثّقيل العليل ؛ فلم يرد لهذا أساسًا في اللغة العربية، كما لم يسمع به .

والصحيح في هذا المقام أن الاسم الجمع والمثنى ، يُرد كل منهما إلى المفرد عند إلحاق النسبة بهما ، فمسلمون عند نسبتهم نقول (١٩) : مسلميّ (بضم الميم الأولى وإضافة الياءين في آخر الكلمة) ونسبة رجُلَيْن هي رجُليّ . وهذا هو الحال في جمع المؤنث السالم ، لا تلحقه النسبة إلا بحذف الزوائد . فنسبة مسلمات هي أيضًا

مسلمي ، ونسبة تمرات (بفتح الميم) هي تمري (بفتح الميم)؛ وحاولت أن أجد نسبة لجمع المؤنث السالم على وزن مفعولات فلم أدركها في كتب العربية القديمة .

وعند دراستي لقائمة رءوس الموضوعات العربية الكبرى ، تبيّن لي أن عدوى «معلوماتية» لم تصل إليها، وأعدّ ذلك من حسناتها ، راجيًا صمودها في طبعتها الثالثة القادمة بعون الله .

٣ - أدواء الترجمة : فإذا ما تصدّى للترجمة من هو ليس أهلاً لها ؛ فإن إنتاجه عادة يكون مذمومًا ، فكثير من الأخطاء التي تظهر في الأدب المكتبي المنشور بالعربية ، وفي سجلات المكتبات وفهارسها مصدره الترجمة اللاواعية. ومن الأمثلة على هذا الإنتاج ما يلي :

ظهور بعض التجزيئات الوجهية والرءوس المقلوبة بصورة لم تعهدها اللغة العربية ، ويظهر فيها البناء المعتلّ واضحًا ، وغالبًا ما تلحقها حروف جرّ مبتورة ومنقطعة عن مجروراتها :

ناصر ، جمال عبدال Nasir, Jamal Abd Al

المباني ، التفتيش على

الإسلام – نظام الحكم في

الماس – تأثير الأشعة على

الاتحاد السوفيتي – تاريخ – العصر الباكر .

ومن الطّريف في هذا المقام أن أذكر أن ترجمة

Compact Disc / Read Only Memory (CD / ROM)

أفرزت في العالم العربي أكثر من عشرين مصطلحًا، منها :

الأسطوانات المكتنزة ، الأسطوانات المكتظة ، الأسطوانات الملتزة ، أسطوانات الليزر ، الأسطوانات المليزرة ، الأسطوانات الضوئية ؛ ومثل ذلك عند استخدام الأقراص ؛ وأوعية الليزر ، والمليزرات ، ومثل ذلك كله عند التعبير بصيغة المفرد .

وعلى الرغم من جهود مجامع اللغة العربية في مشرق العالم العربي ومغربه ، إلاّ أنّ ما تقرّه هذه المجامع لا يبثّ لكل الجهات ، أو لا يلتزم به بعض المترجمين .

## رابعًا : الخروج على النسق

نسّق الشيء نظّمه ، وتنسّقت الأشياء انتظم بعضها إلى بعض ، والتنسيق في الاصطلاح (٢١) : علاقة بين تصوّرين أو عدّة تصوّرات لها في التصنيف مرتبة واحدة، كمرتبة النّوعية في الجنس الواحد من جهة العموم والخصوص .

والتناسق أو الاتّساق يتطلّب تماسك الأفكار والمبادئ وخلوها من الاضطراب والتناقض ؛ وتماسك رءوس الموضوعات أو اتساقها، ومتانة بنائها وانسجام عناصرها، بحيث تكون هذه الرءوس ذات صفات موضوعية ثابتة، لا تؤثر فيها التحكمات ، ولا الظروف العرضية .

والنّسق أو النّسقية محور جميع العمليات المكتبية ، وأساس تنظيم المكتبة واختزان المعلومات واسترجاعها ، سواء كان النظام تقليديًا يدويًا أو آليًا محوسبًا . ولما كانت سجلات المعرفة هي المعين الذي يصدر عنه التصنيف والفهرسة والتكشيف والاستخلاص ، فإن التحليل الموضوعي هو الأساس والغاية معًا . ولذا فلابد من نظام وقواعد تحكم هذه التحليل لبناء نسق متكامل .

ويبدو أن هنالك فجوة بين النظرية والتّطبيق ، أو بين القول والفعل ؛ فكثير ممن يزعمون أنهم يسيرون وفق مخطّط محكم ويلتزمون نظامًا وقواعد لاختيار رءوس الموضوعات وطرق صياغتها وتجزيئها وقلبها وربطها بإحالات شاملة وترتيبها ، يخرجون على هذا النسق ويقعون في التناقض ؛ وهنا تبرز المشكلة أو الإشكالية .

ويستطيع المتابع لأدب المكتبات المنشور بالعربية والإنجليزية ، والمطّلع على قوائم رءوس الموضوعات وفهارس المكتبات ، يستطيع أن يجمع قائمة طويلة من الرءوس المتداخلة والمتناقضة والغامضة وهذا كله خروج على النسق .

ولست هنا بصدد حصر الرءوس الخارجة على النسق، فالمقام لا يقتضي ذلك ، ولكنني سأقدم بعض الأمثلة التي تعكس صور هذا الخروج وتجلو أهم مظاهره .

١ - التجزيء بالموضوع والمكان : ما زال هنالك سؤال قائمًا وملحّاً يبحث عن إجابة شافية كافية ، وهو : متى يكون التجزيء بالموضوع ، ومتى يكون بالمكان ؟

والحقيقة أن هذه القضيّة مازالت خلافية جدليّة لا تخضع لقاعدة متماسكة ، ولا يحكمها نسق ، وتمثلّ إشكالية في رءوس الموضوعات ؛ ولم تسفر بعد عن قرار حاسم يضع حداً فاصلاً بين ما يجزأ بالموضوع وما يجزأ بالمكان . وهنالك أفكار وآراء طرحت بين حين وآخر حول هذه القضيّة ، وجميعها لم تحسم الأمر ، ويمكن إيجاز بعضها على النحو التالي :

أ – الإنسانيات تجزأ بالموضوع ، والطبيعيات والتكنولوجيا تجزأ بالمكان . وهذا رأي ساذج لا يستقيم؛ فثمة موضوعات تدرج في الإنسانيات في تصنيف ديوي، بينما تدرج في العلوم في تصنيف الكونجرس كالاقتصاد المنزلي مثلاً ؛ كما أن هذا الرأي يناقض ما جاء في قوائم رءوس الموضوعات، فالقانون مثلاً وهو من الإنسانيات يجزأ بالمكان :

القانون – الأردن

القانون الإداري – مصر

القانون التجاري – تونس

القانون المدني – ليبيا

ب – يتم التجزيء على أساس الأهمية ، فإن كان المكان هو المهم في العمل فيجزأ المكان بالموضوع ؛ أما إذا كان الموضوع هو المهم فيجزأ الموضوع بالمكان .

وإذا سلّمنا جدلاً بهذه القضية ، فمن الذي يحدّد أيهما أهم : المكان أم الموضوع ؟ هل هو المفهرس أم الباحث أم معد قائمة رءوس الموضوعات ؟ ثم ما المعايير التي يمكن على أساسها تحديد الجانب الأهم ؟

والحقيقة أن هذا الرأي يخضع للمزاجيّة البحتة ، ولا يمكن ضبطه أو إخضاعه إلى قاعدة حاسمة .

جـ – هنالك من يفرق عند التجزيء بين المكان الجغرافي الضيّق والمكان الجغرافي الواسع ؛ فيجزأون بعض الموضوعات من الأول ، بينما يجعلون الثاني فرعاً أو تجزيئاً من الموضوع .

القاهرة – المساجد بينما : المساجد – مصر

جدة – المستشفيات بينما : المستشفيات – السعودية

وهذا التفريق بين المدينة والدولة واختلاف طريقة التجزيء في كل منهما لا يستند إلى منطق وغير واضح الغاية .

٢ – الخلط بين رأس الموضوع المقلوب والتجزيء الوجهي : وعلى الرغم من أن رأس الموضوع المقلوب ليس له حتى الآن – على حد معرفتي – تعريفاً جامعاً مانعاً ، إلا أنه يمكن تحديده بمعناه العام الواسع بأنه كل صيغة غير طبيعية لرأس الموضوع ، وهذا المفهوم العريض يجعل رأس الموضوع المقلوب شاملاً لكل التجزيئات . وهذا أدّى إلى التداخل بين القلب والتجزيء ، والخلط بين المفهومين ، وهو ما نجده حتى في قائمة رءوس موضوعات الكونجرس التي يتّخذها بعض المكتبيين العرب دستوراً محكمًا لا مجال للخطأ فيه ، وينعكس ذلك في جميع قوائم رءوس الموضوعات العربية .

ومن أمثلة الخلط والتداخل ، ما نجده في آبار البترول ، وهو رأس موضوع طبيعي ، ونجده في إحدى قوائم رءوس الموضوعات (٢٢) مقلوبًا مرة ، ومجزءاً أخرى :

البترول ، آبار

البترول – آبار أجهزة ومعدات .

ونجد في القائمة نفسها أيضًا أن المصطلح «التنقيب» جاء تجزيئاً مع البترول ، ومقلوبًا مع الماس .

البترول – التنقيب عن

الماس ، التنقيب عن

وواضح في هذين المثالين أن حرف الجر «عن» لا لزوم لوجوده .

٣ – التعامل مع الموضوعات المتجانسة أو المتشابهة بطرق مختلفة : والمتجانس رءوس : ما كانت جميع أجزائه متساوية بالطبع دون اختلاف في الكيف ، ويطلق على الشيء كله أو على أجزائه ؛ والمتجانس أيضًا ما كانت عناصره تابعة لنظام منطقي واحد .

والأشياء المتشابهة هي المشتركة في عناصر واحدة أوعلاقات واحدة ؛ والتشابه قد يكون اتّحاداً في اللون أو الحجم أو النسبة . فرءوس الموضوعات : التخطيط ؛ التخطيط الاجتماعي ؛ التخطيط الاقتصادي ؛ التخطيط الزراعي ؛ تخطيط المدن ، بينها تجانس وتشابه وتشترك جميعها في الأصل تخطيط . ومع ذلك فقد تعامل معها

المكتبيون بطرق مختلفة ؛ وكانت الموضوعات الأربعة الأولى قد عوملت كتجزيء من المكان ، بينما جاء الموضوع الخامس رئيسًا والمكان تجزيئاً :

الجزائر – تخطيط اجتماعي

الجزائر – تخطيط اقتصادي

الجزائر – تخطيط زراعي

الجزائر – تخطيط صناعي

تخطيط المدن – الجزائر

وواضح أن جميع هذه الرءوس المذكورة تابعة لنظام منطقي واحد ، وكان المفروض أن تعامل بطريقة واحدة ، وتجزيء رأس الموضوع بالمكان خروج على النسق .

ومن الأمثلة على اختلاف طرق التعامل مع الموضوعات المتجانسة والمتشابهة ، ما يتصل بالجغرافيا . فالجغرافيا بشكل عام ، والجغرافيا التاريخية يرد كل منهما تجزيئاً من المكان ؛ بينما تجزّأ الجغرافيا الطبيعية بالمكان :

تونس – جغرافيا

تونس – جغرافيا تاريخية

الجغرافيا الطبيعية – تونس

٤ – تعدّد أنساق الأسماء الجغرافية وأسماء الحيوانات والنباتات : هنالك بصورة عامة رأيان فيما يتصل بهذه الأسماء ، الأول يميل إلى رأس الموضوع الطبيعي مثل: بحيرة فكتوريا ؛ نهر النيل ؛ سمك القرش ؛ قمة إفرست، والرأي الثاني يميل إلى القلب فيبدأون رأس الموضوع بالجزء الثاني أي المضاف إليه، فتظهر الرءوس على النحو التالي :

فكتوريا ، بحيرة

النيل ، نهر

القرش ، سمك

إفرست ، قمّة

ويعود أصحاب الرأي الثاني إلى الاختلاف في علامة الترقيم التي تفصل بين جزأي رأس الموضوع ، فبعضهم يستخدم الفاصلة وبعضهم يستخدم الهلاليتين .

ولا يقف الأمر عند هذه الاختلافات ، ولكنه يتعدّاه إلى عدم التزام أصحاب الرأي الواحد بالنسق الواحد ، ويظهر هذا جليّاً في قوائم رءوس الموضوعات العربية والأجنبية ، وتمثل رءوس الموضوعات التالية حالات الخلط والخروج على النسق :

إفرست ، قمّة

بحيرة فكتوريا

جبل موسى

القرش ، سمك

وتمثل القائمة التالية اختلاف طرق الفصل والصياغة

البلطي (أسماك)

الزهرة (كوكب)

القرش (سمك)

المرّيخ

٥ – ربط الموضوع بأصله أو مجاله باستخدام الهلاليتين أو حروف الجر والظروف : فيميل بعض المكتبيين إلى توضيح صلة الفرع بأصله باستخدام الهلاليتين ، ويميل بعضهم إلى استخدام حرف جر أو ظرف للوصول إلى الصيغة الطبيعية لرأس الموضوع . ولكن الأمر لا يسير على نسق واحد لدى الجانبين ، كما أن الموضوعات المتصلة بمجالها العام لا تسير على نسق واحد ، فيختلف هذا المجال من موضوع إلى آخر .

وتمثل القائمة التالية صور ربط الفرع بأصله :

الأباضية (الخوارج)

الاتصال (تصوف إسلامي)

الاختلاس (قانون)

الاقتباس في الأدب

الاقتباس في الموسيقا

العلوم عند الفراعنة

ومن الأمور التي يمكن ملاحظتها في قوائم رءوس الموضوعات ، عدم الالتزام بالمجال الذي يتّصل به الموضوع أو الأصل الذي يتبعه هذا الموضوع . والقائمة التالية تمثّل مصادر التشريع الإسلامي أو أصول الفقه ؛ ويلاحظ فيها أنّها ارتبطت حيناً بالفقه ، وحيناً آخر بأصوله ، وهذا خروج على النسق :

الاجتهاد (فقه إسلامي)

الإجماع (أصول الفقه)

الاستحسان (أصول الفقه)

القياس والنصوص (أصول الفقه)

المصالح المرسلة

وجميع هذه الموضوعات بالإضافة إلى شرع من قبلنا، ورأي الصحابي تتصل بأصول الفقه، وليس بالفقه؛ وبعضها لم يربط بمجاله العام أو بأصله الموضوعي.

## خامسًا: لزوم ما لا يلزم

اعتاد واضعو قوائم رءوس الموضوعات العربية أن يقحموا على بعض الرءوس ما لا طائل وراءه ولا لزوم له، ظانين أن هذا لازم أو مفسّر أو مكمّل؛ وهم بذلك يقلّدون المكتبيين الغربيين دون أن يحاولوا التأصيل والتعليل؛ ومن الطبيعي أن ينعكس هذا الاتجاه على فهارس المكتبات تقليدية كانت أو آلية. وهذا الإقحام ليس من باب لزوم ما لا يلزم فحسب؛ بل يربك الباحث ويثير الالتباس؛ وإذا كان قد قصد به التوضيح والربط والتحديد؛ فإن ما يمارس لا يحقق القصد. ولعلّ في الحالات التالية ما يجلو بعض صور الإقحام التي تبدو غير ضرورية حينًا وضارة أحيانًا.

أ - إضافة كلمة «علم» بعد رأس الموضوع:

الآثار، علم

البصريات، علم

الصّخور، علم

المكتبات، علم

الهندسة، علم

والسؤال الذي يبرز هنا: ما ضرورة كلمة «علم»؟ وهل لهذه الرءوس عند ظهورها منفردة دلالة أخرى غير دلالة العلم؟

قد يقول مكتبيٌّ: إن كلمة علم بعد الرءوس السابقة توضّح للقارئ أن المداخل تتناول الجانب العلمي للموضوع؛ والرّد على مثل هذا القول أن هذه الرءوس ليس لها دلالة أخرى عند ظهورها منفردة. وعندما يراد بها غير العلم، تستلزم الإضافة والصفة والتجزيء: مكتبات المستشفيات؛ المكتبات المدرسية؛ المكتبات - تاريخ؛ المكتبات - السعودية ... وهكذا.

ب - إضافة اللقب أو الصيغة التي توضّح المركز السياسي أو الديني لبعض أسماء العلم الأشخاص: ومعظم هذه الإضافات لا لزوم لها، وهي من قبيل الحشو الذي يظهر في قوائم رءوس الموضوعات وفهرسي المؤلفين والموضوعات. وتمثل القائمة التالية صورًا من الألفاظ التي ترد بعد الأسماء:

ابن حنبل (الإمام)، أحمد بن محمد (١٦٤ - ٢٤١هـ)

أبو بكر الصديق (الخليفة)

الشافعي (الإمام)، محمد بن إدريس (١٥٠ - ٢٠٤هـ)

علي بن أبي طالب (الخليفة)

عمر بن الخطاب (الخليفة)

مالك بن أنس (الإمام)، أبو عبدالله بن أبي عامر (٩٥ - ١٧٩هـ).

فهل ثمة من يجهل أن أبا بكر وعمر وعليًا خلفاء؟ وهل هنالك من لا يعرف الأئمة الأربعة أصحاب المذاهب؟ وهل زاد لفظ الخليفة أو لفظ الإمام من وصفوا بأحدهما تعريفًا؟

جـ - إطالة الاسم بلا طائل: فالمعروف أن اسم الشخص العربي يدخل بالجزء المشهور، ويتبعه اسم الخطاب فالكنية ثم اسم الشخص واسم أبيه، وتاريخا المولد والوفاة؛ وإضافة ما عدا ذلك إطالة وتعقيد لا لزوم لهما، وتمثل القائمة التالية صورة هذه الإطالة:

ابن تيمية، أحمد بن عبدالحليم بن عبدالسلام بن عبدالله ابن سينا، الحسين بن عبدالله بن الحسين بن علي أبو داود السجستاني، سليمان بن الأشعث بن إسحاق ابن بشير بن شداد بن عمر الأزدي.

الشافعي (الإمام)، محمد بن إدريس بن العباس بن عثمان ابن عبدالمطلب بن عبد مناف.

وواضح طول الاسم ناهيك عن عدم الالتزام بنسق واحد.

د - الإحالة من المفرد القائم على الوهم: فيذهب بعض المكتبيين إلى إدراج إحالات من المفرد إلى الجمع، وهذا المفرد المزعوم ليس له وجود موضوعي، ولا يبحث عنه أي قارئ، ومن الأمثلة على ذلك:

البحر انظر البحار والمحيطات

الجبل انظر الجبال

الزلزال انظر الزلازل

النهر انظر الأنهار

ومن الجدير بالذكر أن المصطلحات الجغرافية المتصلة بالتضاريس والظواهر تستخدم غالبًا بصيغة الجمع ؛ وقد ألفها القارئ كذلك منذ الصغر وتعارف عليها الناس بهذه الصيغة ، مثل البحار ، الجبال ، الخلجان ، الزلازل ، الأمطار ، الأنهار ، الوديان ... وهكذا .

هـ - الإحالات العامة : يرى بعض المكتبيين ضرورة استخدام الإحالات العامة التي تربط العام بالخاص عادة ؛ وهذه الإحالات وإن كان فيها مسحة منطقية نظرياً ، إلا أنها لا تحقق شيئاً علمياً ، ومن أمثلتها :

العلماء العرب

انظر أيضًا العلماء العرب بأسمائهم مثل : ابن رشد؛ ابن سينا (٢٣) الفواكه .

انظر أيضًا الفواكه بأسمائها : البرتقال ؛ التفاح

ومثل هذه الإحالات لا تسمن ولا تغني من جوع ؛ وإذا سلّمنا بها جدلاً فإنها تقودنا أيضًا إلى إشكالية :

فابن رشد فيلسوفًا قبل أن يكون عالمًا ، وابن سينا كان فيلسوفا معروفًا ، وفي دائرة العلماء كان طبيبًا . والبرتقال من الحمضيات أو الموالح ، والتفاح من التفاحيات ، وكان يجب الإحالة إلى المجال الأخص .

## سادسًا : التفنيد والتقعيد

فنّد الرأي ، أضعفه وأبطله وبين تهافته ، فهو إذن النظر في الرأي لردّه وإبطاله ، وليس لمجرّد الاعتراض عليه ؛ لأن موقف المعترض (بكسر الرّاء) على الرأي أو الفعل هو موقف المطالب (بكسر اللام) الذي يثير الصعوبات والمشكلات ، بينما موقف المفنّد (بكسر النون) هو موقف المدّعي المنكر، الذي يثبت وجود إبطال الرأي (٢٤).

وقعّد ، وضع القوانين أو القواعد ؛ فالتقعيد إذن هو وضع القواعد التي تحكم العلم أو الأمر .

وأحاول في هذا المبحث تفنيد بعض الآراء المتّصلة برءوس الموضوعات ، والوصول إلى أساس أو قاعدة تحكم الحالات الخلافية ، التي تثير إشكالية خاصة .

١ - الفصحى أحق أن تتبع (بضم التاء الأولى وفتح الثانية المشدّدة) : وقد ذكرت في المبحث الثالث الأوهام اللغوية التي يقع فيها بعض المكتبيين ، وكيف يخلطون بين الفصيح والملحون والعامي ؛ وفي هذا المقام أذكر ما سبق أن ذكرته في نقد تصنيف مكتبة الكونجرس (٢٥) تحت مبحث اللغة العربية ، الذي وصفته بالمغالطات : فهناك «خلط بين اللهجات التي تعني اللغات ، وبين اللهجات العامية وهي ليست لغات ؛ فالأولى شكل في الفصحى ، والثانية لحن وخروج عليها . فلهجة تميم وهذيل وقيس والحجاز وربيعة كلها لغات وأشكال في الفصحى ؛ أما لهجة الدقهلية وتطوان والموصل ، فكلها لهجات عامية ، وليست لغات في الفصحى» .

وسأعود إلى هذه القضية في مبحث لاحق ؛ وما أريد التركيز عليه هنا هو أن رأس الموضوع يجب أن يصاغ باللغة العربية الفصيحة ، وذلك للأسباب التالية :

أ - اللفظ الفصيح يفهمه كل العرب ، بينما اللفظ العامي لا يفهمه إلاّ أهل مكان محدّد من العالم العربي .

ب - اللفظ الفصيح يمنع ظهور القضايا الخلافية .

جـ - اللفظ الفصيح يحفظ اللغة العربية من شوائب اللفظ الأجنبي والتغريب . وهل هنالك أحق بالاتباع من لغة القرآن الكريم ؟

ومن الجدير بالملاحظة أن اللفظ المعرّب الذي تقرّه مجامع اللغة العربية يدخل في دائرة الفصيح .

ومما سبق يمكن وضع القاعدة التالية :

«تستخدم اللغة العربية الفصحى أو الفصيحة دائمًا وإن كان اللفظ العامي أكثر شيوعًا» .

٢ - إشكالية رأس الموضوع المقلوب : لم يحدّد أي مكتبي حتى الآن رأس الموضوع المقلوب تحديدًا قاطعًا ، فهنالك مفهوم عام يتسع بحيث يصلح أي رأس موضوع غير المنفرد أو الكلمة الواحدة لأن يكون مقلوبًا ، والأمثلة التالية توضح الحال :

| | | |
|---|---|---|
| بحيرة التمساح | : | التمساح ، بحيرة |
| بلاغة القرآن | : | القرآن ، بلاغة |
| تخطيط المدن | : | المدن ، تخطيط |
| الحضارة العباسية | : | العباسيون ، حضارة |

كما أن المكتبيين يخلطون بين التجزيء والقلب ، وسبق الحديث عن ذلك في مبحث الخروج على النسق ؛ ولابد من تحديد مفهوم رأس الموضوع المقلوب منعًا للخلط؛ وهو رأس الموضوع الذي تقدم جزؤه الأخير على جزئه الأول لغرض وظيفي مقصود ، ولا يمكن فيه التجزيء بأية طريقة .

وبناء على التعريف السابق يخرج كثير من روس الموضوعات التي يعدّها بعض المكتبيين روسًا مقلوبة ، وينحصر الأمر أو يكاد على أسماء الأماكن والأحياء المختلفة ، وأسماء الحروب والمعارك والاتفاقات والمعاهدات، وما إلى ذلك .

وعليه فالروس التالية تقع في مجال الروس المجزأة أو المفرّعة ، وليست روسًا مقلوبة :

البترول ، التنقيب عن – البترول – تنقيب
التعليم ، مهنة – التعليم – مهنة
الجنود ، إعداد – الجنود – إعداد
الحديث ، بلاغة – الحديث – بلاغة
الحرارة ، عزل – الحرارة – عزل

أمّا الروس المقلوبة بالمفهوم الدقيق ، فتمثلها القائمة التالية :

الألب ، جبال والأصل : جبال الألب
بدر ، غزوة والأصل : غزوة بدر
تميم ، قبيلة والأصل : قبيلة تميم
الخابور ، نهر والأصل : نهر الخابور
رودس ، معاهدة والأصل : معاهدة رودس
طارق ، جبل والأصل : جبل طارق
القرش ، سمك والأصل : سمك القرش
الكرنك ، معبد والأصل : معبد الكرنك

ويذهب أحد المكتبيين إلى أن روس الموضوعات العربية المقلوبة أفضل من الطبيعية ؛ وقد بنى رأيه على بعض الأوهام التي اتخذها أساسًا لإصدار حكمه ؛ فتوهم مداخل الأسماء العربية قلبًا وهذا ليس صحيحًا ، فالغزالي، أبو حامد محمد بن محمد ليس رأسًا مقلوبًا ، والفاصلة بين رأس المدخل وعناصر الاسم ليست للقلب ، ويمكن وصف الحال بالتفصيل بعد الإجمال .

كما أن قائمة الحبوب التي أوردها ، ومنها :

الحبوب – أسعار
الحبوب – وتجارة
الحبوب – حفظ وتخزين
الحبوب – زراعة

هذه القائمة تعكس التجزيء الوجهي ، وليست كما توهم صاحبها روسًا مقلوبة .

ويذهب هذا المكتبي إلى أن روس الموضوعات المقلوبة – كما توهم – تقلل من إحالات «انظر» ، واستشهد على رأيه بمثل مؤدّاه أن فهرسة عشرين كتابًا موضوعها التهابات أجزاء الجسم يمكن في حالة القلب الاكتفاء بإحالة عامة واحدة وهي :

إذا كنت تبحث عن عمل يتناول التهابات جزء من أجزاء الجسم ، فانظر اسم ذلك الجزء متبوعًا بالتهابات مثل :

العيون – التهابات المعدة – التهابات
الأذن – التهابات المريء – التهابات

وعلى مبدأ من لسانك أدينك ، أقول لصاحبنا ، يمكن إذن الاكتفاء بإحالة واحدة هي :



إذا كنت تبحث عن عمل يتناول التهابات جزء من أجزاء الجسم فانظر «التهابات» متبوعة باسم ذلك الجزء مثل :

التهابات الأذن التهابات المعدة
التهابات العيون التهابات المريء

وثمة حقيقة أخرى تتصل بروس الموضوعات المقلوبة، وهي أن بعض المكتبيين يرى أن استخدام القلب يحقق جمع الكتب التي تمثل أوجه الموضوع المختلفة في مكان واحد . وهذا وهم لا يعكس الواقع ؛ فالتجميع والتفريق نتيجة طبيعية ترتبط بالسند الأدبي ولا يخضع لآراء المكتبيين . ويمكن لأي شخص أن يلاحظ ازدحام القوائم والتراجم والفهارس في حروف الألف والعين والميم، وقلة المداخل في حروف الذال والزاي والطاء والظاء .

كما أن التجميع لموضوع يصحبه بالضرورة تفريق للموضوع نفسه ، وذلك وفقًا لطريقة الأخيار ، فرأس الموضوع التخطيط متبوعًا بصفته يجمع ما يمثل التخطيط، ويفرق صفته ، والقائمة التالية توضح هذه الصورة .

| جمع الموصوف | تفريق الصفة |
| --- | --- |
| التخطيط الاقتصادي | الاقتصاد – تخطيط |
| التخطيط التعليمي | التعليم – تخطيط |
| التخطيط الزراعي | الزراعة – تخطيط |
| التخطيط الصناعي | الصناعة – تخطيط |

٣ – الإضافات التي تؤدي إلى خطأ أو حشو أو وهم : فيظن بعض المكتبيين أن إضافة بعض الكلمات إلى الرأس تكسبه تخصيصًا أو تحديدًا أو وضوحًا ؛ وهذا الأمر لا يصدق دائمًا ، والأمثلة التالية تجلو هذه الصورة :

أ – استخدمت في إحدى قوائم رءوس الموضوعات العربية الرءوس التالية :

الأخلاق الجنسية للشباب

الأخلاق السعودية

الأخلاق المصرية

ولا حاجة لتوضيح فساد الرأس الأول : الأخلاق الجنسية للشباب ؛ أما الرأسان الثاني والثالث فقد وصفا على مبدأ الوهم ، فالأخلاق في السعودية وفي مصر إنما هي في مجال الأخلاق الإسلامية والأخلاق العربية ؛ وإلاّ جاز لنا قياسًا على المثالين أن تقول : الأخلاق المكيّة والأخلاق الإسكندرانية .

ب – الأدب العربي العاطفي : والسؤال الذي يبرز هنا : هل هنالك أدب عربي وغير عربي ليس فيه عاطفة ؟ وإذا سلمنا جدلاً بهذا الرأس ، فكيف يمكننا الحكم على أدب عربي بأنه عاطفي ، وعلى آخر بأنه غير عاطفي ؟ . ومعروف أن الأدب بكل أشكاله وفنونه وأغراضه إنما يخاطب الوجدان ويثير العواطف .

جـ – الصيغ المختلفة التي ترد إلى أصل واحد: يستخدم بعض المكتبيين صيغًا متعددة في التجزيء الوجهي، يمكن الاستغناء عنها بصيغة واحدة مقننة، والقائمة التالية توضح هذه الصورة :

الآلات الكهربائية – ضبط الجودة

الآلات الكهربائية – معايير

الآلات الكهربائية – معايير موحدة

الآلات الكهربائية – مواصفات الأمان

ويمكن التعبير عن هذه الصيغ الأربع المستخدمة في التجزيء الوجهي بصيغة واحدة مقنّنة هي : المواصفات والمقاييس وعليه يمكن وضع القاعدة التالية :

«تجمع الصيغ المختلفة ذات الأصل الواحد في التجزيء الوجهي تحت هذا الأصل، بحيث يكون مقنّنًا وجامعًا لكل الأجزاء» .

٤ – التداخل والاضطراب في التقسيمات التاريخية : تظهر في العصور والعهود التاريخية تحت الدّول تقسيمات تجمع بين التداخل والتكرار والاضطراب ؛ والمثال التالي يوضح هذا الحال :

ليبيا – تاريخ – العصر الحديث – الاحتلال الإيطالي ١٩١١

ليبيا – تاريخ – العصر الحديث – الاحتلال البريطاني (١٩٤٣ – ١٩٥١)

ليبيا – تاريخ – العصر الحديث – الاستقلال ١٩٥١

ليبيا – تاريخ – العصر الحديث – الملكية ١٩٥٢ – ١٩٦٩

ليبيا – تاريخ – العصر الحديث – ثورة ١٩٦٩

ليبيا – تاريخ – العصر الحديث – معمر القذافي ١٩٦٩ –

وهذه التقسيمات التي تعكس الترتيب الزمني بشكل متكامل يسهل ترتيبها، لا تخلو من بعض جوانب النقص أو الحشو غير اللازم. ويمكن توجيه الملاحظات التالية نحوها:

أ – استخدام التقسيم : العصر الحديث يقتصر على الفترات الزمنية الطويلة التي تغطي كل العصر أو جلّه، ولا يمكن وصفها بصيغة أخرى ، ومثلها أيضًا استخدام العصر القديم والعصر الحديث .

ب – الاحتلالان الإيطالي والبريطاني يمثل كل منهما حقبة زمنية خاصة تمثل الاستعمار الغربي في البلدان العربية ، وعليه فالرأسان المناسبان هنا :

الاستعمار الإيطالي في ليبيا ١٩١١ – ١٩٤٢

الاستعمار البريطاني في ليبيا ١٩٤٣ – ١٩٥١

جـ – رأس الموضوع المناسب للثورة الليبية أو ثورة الفاتح يجب أن يكون مباشرًا ومخصصًا ، وعليه فهو

الثورة الليبية ١٩٦٩

وتعد إحالة من : ثورة الفاتح من سبتمبر ١٩٦٩

د - لما كان الرئيس معمر القذافي يمثل عهدًا تاريخيًا خاصًا ، فلابد من إعداد مدخل آخر باسمه طبقًا لعهود الملوك والحكام . والرأس المباشر هنا .

القذافي ، معمر ، رئيس ليبيا - ١٩٦٩ -

وفي ضوء ما تقدم ، فيمكن الوصول إلى بعض القواعد الخاصة بتقسيمات الدّول على النحو التالي :

- حدد السنوات التي تمثل حقبة تاريخية لكل دولة ، بحيث تغطي هذه الحقبة .
- الفترات التاريخية الممتدة ، التي تغطي عصرًا كاملاً أو معظمه ، تدخل باسم هذا العصر .

ليبيا - العصر القديم ... - ٦٤٦م

ليبيا - العصر الوسيط ٦٤٧ - ١٥١٧م

ليبيا - العصر الحديث ١٥١٨ -

- الثورات والحروب والمعارك وما في حكمها تدخل بأسمائها الثورة الليبية ١٩٦٩ .

٥ - غياب الخطة الشاملة لتصنيف رءوس الموضوعات : فنلمس في قوائم رءوس الموضوعات غياب التخطيط السابق على إعداد القوائم الذي يضع تصورًا كاملاً لرءوس الموضوعات ومجال كل رأس ومستواه وموقعه في المخطط العام . ولعل الملاحظات والأمثلة التالية تلقي بعض الضوء على ضرورة التصنيف قبل التصفيف ، ليمكن إيجاد أنساق دقيقة داخل النسق الشامل :

أ - فالمذاهب الفلسفية في مختلف العصور ينتظمها عقد واحد ، ويجمعها مجال واحد ، ومستوى واحد ؛ ولذا يجب التعامل معها بأسلوب واحد أو منهج واحد ، ولكن واقع القوائم والفهارس غير ذلك .

ومن الأمثلة على هذه المذاهب الفلسفية والاتجاهات : الأبيقورية ، الأفلاطونية ، الرواقية ، الوجودية ، الهيجلية ... إلخ . وتمثل القائمة التالية اضطراب منهج قوائم رءوس الموضوعات في التعامل معها :

الأبيقورية (فلسفة)

الأفلاطونية

الرشدية (فلسفة إسلامية)

الرواقية انظر الفلسفة الرواقية

الفلسفة العقلية

المشائية انظر فلسفة أرسطو

الوجودية

وواضح أن هذه القائمة على قصرها تعكس الخلل والاضطراب وغياب المنهج ، فالأقواس لم تستخدم في كل الرءوس ، وفلسفة أفلاطون وصفت بالأفلاطونية ، بينما الأرسطية وصفت بفلسفة أرسطو وكذلك المشائية ؛ وصدرت الرواقية بلفظ فلسفة ، بينما جاءت الأبيقورية مستقلّة .

وينسحب هذا الأمر على المذاهب الأدبية والفرق الدينية والصوفية وما إلى ذلك .

وفي هذا المقام يمكن الوصول إلى قاعدة عامة، وهي:

- أسماء المذاهب والمدارس والفرق تكون هي رءوس موضوعات؛ بغض النظر عن المجال الذي تمثله ، وفي حالة اشتراك عدة مجالات في الاسم الواحد يمكن تمييز ذلك باستخدام حرف الجر الذي يحدّد ما بعده المجال أو الموضوع .

المثالية

الواقعية

المثالية في الأدب

الواقعية في الأدب

ب - اضطراب مصطلحات الأدب العربي وتفككها وتناقضاتها : وتعكس الأمثلة التالية بعض أجزاء الصورة.

- الأدب الشعبي - مصر

الأدب الشعبي العربي - مصر

ولست أدري ما الفرق بين الرأسين ، اللهم إلا إذا كان في مصر أدبي شعبي غير عربي .

وهذا «الشعبي» لا يستقيم على حال وتخالفه الأمثال:

- الأمثال الشعبية انظر الأمثال العامية

الأمثال العامية

الأمثال العامية العربية .

ويمكن أن يقال عن هذه الأمثلة ما قيل عن سابقتها .

وعندما نصل إلى محطة «الشّعر» نجد حالة ثالثة :

- الشعر الشعبي

الشعر الشعبي السعودي

الشعر الشعبي العربي انظر الزجل

وتعكس «اللهجات» حالة تختلف عن كل ما سبق من الأمثلة :

● اللهجات العربية انظر اللغة العربية – اللهجات
اللغة العربية – اللهجات – السعودية
اللهجة السعودية

ويتضح التناقض بين هذه الأمثلة الأربعة منهجًا وصياغة وتجزيئًا، ولكن الأمر لا يتوقف على التناقض، ولكنه أكبر من ذلك وأعمق ؛ والملاحظات التالية تجلو الصورة :

١ – هنالك نوعان من الأعمال الأدبية العربية فيما يتصل باللغة: الأول ما كتب بالفصحى ، والثاني ما كتب بالعاميّة . وهذا الأساس يجب أن ينعكس على رءوس الموضوعات :

| | |
|---|---|
| الأدب العربي | الأدب العامي |
| الشعر العربي | الشعر العامي |
| الأمثال العربية | الأمثال العامية |
| اللغة العربية | اللهجات العامية |

٢ – إن النسبة «الشعبي» ليس لها صلة باللغة ، واستخدامها لوصف الشكل الأدبي ليس دقيقًا ، وأدق منها «العاميّ» .

٣ – اللهجات العامية ليست في دائرة اللغة ، ولكنها خروج عليها – كما ذكرت في بداية هذا المبحث – ، أما لهجات القبائل فهي شكل في الفصحى .

٤ – إن الإحالة من الشعر العربي الشعبي إلى الزجل ، باستخدام «انظر» ، تثير الدّهشة والاستغراب فمفهوم الزّجل يختلف عن الشعر الشعبي أو النبطي أو العامي ؛ فهنالك اختلافات عميقة بين المصطلحين لغة ووزنًا وقافية وشكلاً . وللزجل مكانة خاصة في الشعر العربي القديم والوسيط .

## سابعًا : صلة الصلة

ذكرت في مبحث الصلة الذي بدأت به المقال ، أن هناك مقالاً سابقًا كتبت فيه تصورًا لخلافات مكتبيين معروفين حول قائمة رءوس الموضوعات العربية الكبرى التي ظهرت طبعتها الأولى قبل تسع سنوات .

كما ذكرت في الصلة أنه وقع بين يدي الطبعة الثانية من تلك القائمة التي ظهرت في بداية هذا العام ؛ ولذا أعود في هذا المبحث إلى تلك القائمة محاولاً إبراز ملامحها العامّة مظاهرها . وإيجابياتها وسلبياتها بإيجاز شديد ، علمًا بأن المباحث الستة السابقة حوت بين ثناياها بعض تلك الملامح والمظاهر .

١ – الجوانب الإيجابية :

أ – جودة الجوانب الشكلية تجليدًا وطباعة وترتيبًا وترقيمًا .

ب – بعض الإضافات الجادّة في رءوس الموضوعات الرئيسة وتجزيئاتها .

ج – تقليص عدد رءوس الموضوعات المقلوبة والميل إلى الرءوس الطبيعية ، واستخدام أدوات الربط اللغوية بدلاً من علامات الترقيم .

د – ظهرت في المقدمة قوائم مستقلة يمكن الرّجوع إليها عند تجزيء الموضوع بالطرق المعروفة .

هـ – غطّت القائمة مساحة واسعة من المجالات الموضوعية الرئيسة وفروعها ومباحثها .

و – اشتملت على بعض الأمثلة الخاصة بالتجزيء ، التي يمكن اتخاذها للقياس .

ز – تركت الباب مفتوحًا للإضافات والتعديل ، عند اعتماد القائمة كأساس لبناء الفهرس الموضوعي في المكتبات الجامعية العربية ، والمكتبات العامة الكبيرة .

ح – تتميز القائمة بشبكة وافية شافية من الإحالات بجميع صيغها ووظائفها وأنواعها . وهي في هذا الجانب أفضل قائمة عربية ظهرت حتى الآن .

ط – تضمنّت المقدّمة مجموعة جيّدة من قواعد صفّ المداخل .

٢ – الجوانب السلبية :

أ – كثرة الأخطاء الطباعية التي لم تسلم منها أولى كلمات النص (٣٦) .

ب – ورد في المقدمة (٣٧) أن فهارس المكتبة البطاقية التي تضم نصف مليون بطاقة تشغل خمس مئة درج ، تحتاج إلى مساحة ألف متر مربع لاستيعابها

واستيعاب ما يتصل باستخدامها . وهذه معادلة غريبة . فهذه الأدراج يستوعبها ٣٢ صندوقًا ، وتكفي مساحة ١٥٠م٢ على الأكثر لاستيعابها .

ج - تتحدث المقدمة عن قائمتي رءوس موضوعات : الكونجرس وسيرز . وجاء في الحديث عن قائمة الكونجرس أن «الطبعة الحادية عشرة صدرت سنة ١٩٨٨، وتجدد القائمة عن طريق إصدار ملاحق تتضمن الرؤوس الجديدة والتعديلات نظراً لأن الفترة بين الطبعة [والتي تليها] قد تطول إلى خمس عشرة سنة أحيانًا (٢٨).

وجاء في الحديث عن قائمة سيرز : «إن الطبعة الثالثة عشرة والتي صدرت سنة ١٩٨٦ وأعيد طبعها كما هي سنة ١٩٨٩ ...، وهي آخر طبعة موجودة في السوق الآن ...» (٢٩).

وفي هذين النصين مغالطات كبرى ؛ فقد صدرت بعد الطبعة الحادية عشرة أي بعد سنة ١٩٨٨ ست طبعات لقائمة الكونجرس ، أي إن القائمة يصدر لها طبعة جديدة كل سنة ؛ وصدرت الطبعة السابعة عشرة سنة ١٩٩٤ في أربعة مجلدات ، وتضم (٢٠٦٣٠٠) رأس وإحالة وثمانية آلاف رأس جديد ، وثلاثة آلاف تغيير ، وثمنها ١٩٠ دولاراً في أمريكا الشمالية و ٢٣٠ دولاراً خارجها .

أما قائمة سيرز فقد صدرت طبعتها الرابعة عشرة في سنة ١٩٩١ في ٧٣٤ صفحة .

د - أفرطت القائمة في ذكر أسماء الأماكن من مدن وقرى دونما مبرر . ولو أعدّ كشافًا بأسماء المدن والقرى التي وردت في القائمة لجاء في مئة صفحة .

هـ - لم توفق القائمة في تجزيئات الأدب العربي والشعر كما أن التجزيئات لم تلتزم بنسق محدّد .

و - التجزيء بالمكان والتجزيء بالموضوع لم تحكمه قواعد صارمة . والمثال التالي يعكس هذه الصورة .

مصر - الإدارة العامة

الإدارة المحليّة - مصر

وهذا مخالف للمنطق وخارج على النسق .

ومثل هذا التناقض .

مصر - جغرافيا

جغرفيا طبيعية - مصر

ز - جاءت صياغة بعض الرءوس ركيكة أو مصطنعة، وتمثل القائمة التالية هذه الصورة :

آداب السلوك للأطفال والشباب

آداب السلوك لرجال الأعمال

الأخلاق الجنسية للشباب

الأخوة والأخوات في الدّين

الإسلام - النظام السياسي في - السعودية

الاضطرابات العصبية في الأدب

الأقمار الصناعية في الأبحاث الجغرافية

الإيمان في الأكل والشّرب .

## ثامنًا : الخاتمة

إذا كان الإشكال صفة لقضيّة لا يظهر فيها وجه الحق، ويمكنها أن تكون صادقة ، إلاّ أنه لا يقطع بصدقها؛ فإن قضيّة رءوس الموضوعات مازالت إشكالاً .

وقد جلت المباحث السبعة السابقة بعض جوانب إشكالية رءوس الموضوعات العربية ، من حيث لغتها وصياغتها ، اختيارها وتجزيئها ، شكلها الطبيعي والمقلوب، قواعدها ونسقها .

وإذا أخذنا قصيد أبي الطيب مبدأ ، فإنّه :

**لا يعرفُ الشّوقَ إلاّ من يكابدُهُ**

**ولا الصّبَابةَ إلاّ من يُعانيها**

ومفهرسو سجلات المعرفة يكابدون تحليل موضوعاتها، ويعانون من صعوبة اختيار رءوس الموضوعات التي تمثلها تمثيلاً شافيًا كافيًا ؛ فلا قوائم رءوس الموضوعات تقدم الدواء لكل الأدواء ، ولا الأدب المنشور يسد كل الثّغرات .

وعليه فإنّ المكتبيين العرب أكاديميين وفنيين، مطالبون بحل الإشكال وإزاحة الإشكالية ؛ وهذا لا يستقيم إلا بوضع قائمة رءوس موضوعات عربية شاملة كاملة (والكمال لله) جامعة مانعة. وأعتقد (وأرجو أن لا أكون واهمًا) أن مثل هذا الجهد يتطلّب مجموعة خاصة من المؤهلين أكاديمياً والمكابدين مهنياً والمتخصصين موضوعياً، ولابد من تقسيم العمل وفق الموضوعات الرئيسة ، بحيث يسند موضوع أو

عدة موضوعات (اللغات والآداب مثلاً) لعدد من المجموعة ، وبعد إتمام كل موضوع، تقوم المجموعة الكاملة بمراجعة العمل كاملاً وتتناوله تحليلاً وتعديلاً .

ولعل قسم المكتبات في إحدى الجامعات العربية ، أو اشتراك أكثر من قسم ، أهل لإزالة الإشكالية ، وتقديم ما يفرّج كربة المكابدين التحليلات الموضوعية .

## المراجع والحواشي


١ - الخطيب ، فوزي خليل .«تعليقات على نقائض الدكتورين شعبان والسويدان» .**عالم الكتب** ، مج٩ ، ع٤ (نوفمبر ، ١٩٨٨) ص ٦١٧ - ٦٢١ .

٢ - خليفة، شعبان عبدالعزيز والعايدي ، محمد عوض .**قائمة رءوس الموضوعات العربية الكبرى** .- ط٢، مزيدة ومنقّحة .- القاهرة: المكتبة الأكاديمية ، ١٩٩٤ .

٣ - الخطيب ، فوزي خليل .**تطبيقات نظام تصنيف مكتبة الكونجرس في المكتبات الجامعية العربية، مع دراسة لمشكلات إعادة التصنيف**؛ إشراف محمد فتحي عبدالهادي .- رسالة ماجستير (جامعة القاهرة، ١٩٨٩) .

٤ - يوسف ، قاسم .«رؤوس الموضوعات العربية المقلوبة أفضل من الرؤوس الطبيعية» .**عالم الكتب**، مج١٠، ع٤ (نوفمبر، ١٩٨٩) .- ص٤٩٨-٥٠٢ .

٥ - صليبا ، جميل .**المعجم الفلسفي** .- بيروت : دار الكتاب اللبناني ، ١٩٧١ .- مج١ : ص ٤٨٥ .

٦ - المرجع السابق .- مج٢ : ص٥٨٣ .

٧ - المرجع السابق .- ص ٥٨٢ .

٨ - من أبرز الأمثلة على هذه الحالة معايير التعيين في المكتبات الجامعية الأردنية، وبعض المنظمات والمراكز التابعة لجامعة الدول العربيّة .

٩ - صليبا ، جميل .**المعجم الفلسفي** .- مج١: ص٩٥-٩٦ .

١٠- هذه المقولة للعالم الفيلسوف «باسكال» .

١١ - صليبا ، جميل .**المعجم الفلسفي** .- مج ١ : ص٣٢٧ .

١٢- الخطيب ، فوزي خليل .«مداخل أسماء الأشخاص في فهارس المكتبات العربية» .- **مجلة المكتبات والمعلومات العربية** ، مج٢ ، ع٤ (أكتوبر، ١٩٨٢) ص٦٦ - ٧٩ .

١٣- الكتاب هو :
**المدخل إلى علم الفهرسة**/ محمد فتحي عبدالهادي .- القاهرة : مكتبة غريب ، ١٩٧٩ .

١٤- المرجع السابق .- ص ٢٥٩ .

١٥- عبدالهادي ، محمد فتحي .**الفهرسة الموضوعية: دراسة في رؤوس الموضوعات العربية** .- جدة : دار الشروق ، ١٩٨١ .- ص١٤٩ .

١٦- لسان العرب .- مادة (ط و ب).

١٧- المرجع السابق .- مادة (ط ب ق) .

١٨- ورد في المجلد الأول صفحة ١٢١ : الأحداث ، انحراف انظر جناح الأحداث .

١٩- سيبويه ، أبو بشر عمر بن عثمان . **الكتاب** ؛ تحقيق وشرح عبدالسلام هارون .- بيروت : دار الجيل ، ١٩٩١ .- مج٣ : ص٣٣٥ -٣٨٣ .

٢٠- صليبا ، جميل .**المعجم الفلسفي** .- مج١ : ص٣٥٢ - ٣٥٣ .

٢١- المرجع السابق .- مج١ : ص٢٤١ .

٢٢- **قائمة رؤوس الموضوعات العربية الكبرى** .- مج١ : ص٣٨١ .

٢٣- المرجع السابق .- مج١ : ص٣٤ .

٢٤- المعجم الفلسفي .- مج١ : ص٣١٨ .

٢٥- **تطبيقات نظام تصنيف مكتبة الكونجرس** .- ص١٤٢ .

٢٦ - **قائمة رؤوس الموضوعات العربية الكبرى** .- مج١ : ص ٧ .

٢٧- المرجع السابق .- ص ١٣ .

٢٨- المرجع السابق .- ص ٤٦ .

٢٩- المرجع السابق .- ص ٥٠ .

# النقشبندي
# رائد علم المسكوكات العربي
## حياته ومؤلفاته

نايف عبدالله الشرعان
باحث في المسكوكات
الإسلامية
مؤسسة النقد العربي
السعودي - الرياض

### اسمه ولقبه وكنيته :

هو السيد ناصر بن السيد محمود ناصر النقشبندي (١)، عرف بالنقشبندي؛ لأن والده كان معتمد الطريقة النقشبندية في البصرة وجنوب العراق (٢).

### حياته :

ولد في البصرة سنة ١٨٨٩ للميلاد (٣)، وسط أسرة اشتهرت بالعلم والتصوف، فقد كان جده لأمه الشيخ محمد أمين الحنش الجبوري النقشبندي، من علماء البصرة وشعرائها، ألف مايربو على عشرين كتابًا في الفقه والتصوف واللغة العربية وعلم الفلك (٤).

ودرس السيد ناصر في صباه علوم اللغة والبلاغة والتصوف، على يد العديد من أئمة جامع الغصب المعروف بجامع النقشبندي في البصرة (٥)، ثم التحق في أوائل الحرب العالمية الأولى (١٤ - ١٩١٨م) بدار المعلمين الابتدائية بالبصرة، ثم انتقل إلى دار المعلمين الابتدائية ببغداد (٦). حيث تخرج منها في ٢٨/ ٧/ ١٩١٨م، وأصبح مدرسًا في العديد من مدارس بغداد والبصرة (٧). وفي عام ١٩٢٦م. انتخب عضوًا في مجلس معارف البصرة (٨).

واستمر يعمل في حقل التعليم حتى سنة ١٩٢٨م، حيث التحق بكلية وستمنستر بلندن، أمضى فيها سنتين من الدراسة، ثم عاد إلى بغداد، فعين مديرًا لتطبيقات دار المعلمين (٩). وفي ٢٠/ ١١/ ١٩٣٧م عين مفتشًا للآثار في مديرية الآثار القديمة، شارك خلالها في أعمال التنقيب في العديد من المواقع الأثرية في العراق (١٠).

وبعد أن أمضى مايزيد على ثلاث سنوات في ميدان العمل الأثري، عاد إلى حقل التعليم، وذلك في ٢٠/ ١١/ ١٩٤٠م، إلا أنه لم يلبث طويلاً، حيث انتقل إلى مديرية الآثار القديمة للمرة الثانية في ١٨/ ٢/ ١٩٤٢م (١١). واستمر يعمل فيها، إلى أن أصبح مديرًا لقسم المسكوكات والأبحاث الإسلامية، ذلك القسم الذي سعى لإيجاده، ووضع الحجر الأساس له في مديرية الآثار العامة ببغداد (١٢).

ومنذ ذلك الحين ركز السيد ناصر اهتمامه على دراسة المسكوكات الإسلامية، فبدأ بدراسة المسكوكات العربية الإسلامية المحفوظة في المتحف العراقي، كما قام بدراسة مجموعة «كنز خضر إلياس» المحفوظة في متحف طوبي قابي في إستانبول، بالإضافة إلى بعض المجموعات المحفوظة في متحف طهران (١٣). فأصبح من أبرز المتخصصين في هذا الميدان، بل يعد أول رائد من رواد علم النميات في العراق خاصة وفي العالم العربي والإسلامي عامة (١٤). لذلك انتخب في عام ١٩٤٦م. عضوًا في الجمعية الملكية للنميات بلندن، وكان تسلسله السادس عشر من بين أعضائها (١٥).

نشر العديد من الأبحاث والمقالات في الدراسات الإسلامية (١٦)، باللغتين العربية والإنجليزية، في العديد من المجلات العلمية والمتخصصة (١٧)، منها أكثر من عشرين بحثًا في المسكوكات الإسلامية، كما ألف أربعة كتب عن الدينار والدرهم الإسلاميين (١٨)، ظهر منها الجزء الأول من كتاب «الدينار الإسلامي، الأموي

والعباسي»، والجزء الأول من كتاب «الدرهم الإسلامي المضروب على الطراز الساساني» وكتاب «الدرهم الأموي المعرب» مشاركة مع مهاب درويش البكري، حيث كان قد أعده للنشر - قبل وفاته - تحت عنوان «الدرهم الأموي المضروب على الطراز الإسلامي الخاص»[١٩]، كما أعَدَّ الجزء الثاني من كتاب «الدينار الإسلامي» لكن وفاته حالت دون تحقيق رغبته في إصدار العديد من الكتب عن النقود الإسلامية.

## وفاته:

توفي مساء يوم الجمعة السادس والعشرين من المحرم سنة ١٣٨٢ للهجرة، الموافق التاسع والعشرين من حزيران سنة ١٩٦٢ للميلاد، ودفن في مقبرة الشيخ معروف الكرخي، صبيحة يوم السبت السابع والعشرين من المحرم سنة ١٣٨٢ للهجرة، الموافق الثلاثين من حزيران سنة ١٩٦٢ للميلاد[٢٠].

وتمثل هذه الدراسة الببليوجرافية إسهام عالم عربي إسلامي كبير في علم النميات، ومحصلة كتاباته سواء كانت كتبًا أم بحوثًا منشورة في الدوريات العلمية، وتختزل الوصف الببليوجرافي للمواد وفق طريقة الترتيب الألفبائي.

## أبحاثه ودراساته:

### أ - باللغة العربية:

-أ-

١ - ابتداء ضرب النقود في الإسلام ٠- **العراق الجديد** ٠- ع١١ (١٩٦١م) ٠- ص١٤ - ١٧ .

٢ - الآثار الخشب في دار الآثار العربية في خان مرجان ببغداد ٠- **سومر** ٠- ع٥ (١٩٤٩م) ٠- ص٥٥ - ٦٤ .

٣ - الأسطرلاب في دار الآثار العربية ببغداد ٠- **سومر** ٠- ع١٣ (١٩٥٧م) ٠- ص٩ - ٣٣ .

-ح-

٤ - حجر المدرسة المرجانية. مرسوم السلطان (قنغراز) ٠- **سومر** ٠- ع٨ (١٩٥٢م) ٠- ص١٣٠ - ١٣٢ .

-د-

٥ - الدراهم الساسانية في المتحف العراقي ٠- **سومر** ٠- ع١١ (١٩٥٥م) ٠- ص١٥٤ - ١٧٦ .

٦ - **الدرهم الإسلامي المضروب على الطراز الساساني** ٠- ج١ ٠- بغداد: المجمع العلمي العراقي، ١٣٨٩هـ/ ١٩٦٩م ٠- ٢٥٥ص.

٧ - الدرهم الأموي المضروب على الطراز الإسلامي الخاص ٠- **سومر** ٠ ع١٤ (١٩٥٨م) ٠- ص١٠١ - ١٢٤ .

- ع١٥ (١٩٥٩م) ٠- ص٥٣ - ٧٣ .

٨ - **الدرهم الأموي المعرب** ٠- بغداد: وزارة الإعلام، ١٩٧٤م ٠- ٢٦٢ص.

٩ - الدينار الأتابكي ٠- **مجلة المجمع العلمي العراقي** ٠- ع٤، ج١ (١٩٥٦م) ٠- ص٢٣٢ - ٢٥٠ .

١٠ - الدينار الإسلامي ٠- **سومر** ٠- ع١ (١٩٤٥م) ٠- ص١١٥ - ١٣٥ .

- ع١٠ (١٩٥٤م) ٠- ص١٢٩ - ١٣٨ .

- ع١١ (١٩٥٥م) ٠- ص٦٢ - ٨٤ .

١١ - **الدينار الإسلامي في المتحف العراقي** ٠- ج١ ٠- بغداد: المجمع العلمي العراقي، ١٣٧٢هـ/ ١٩٥٣م ٠- ٢٣٧ص.

١٢ - الدينار الإسلامي لملوك الطوائف ٠- **سومر** ٠- ع٣ (١٩٤٧م) ٠- ص٢٧٠ - ٣١١ .

١٣ - الدينار الإسلامي لملوك الطوائف والمتغلبة على الدولة العباسية ٠- **سومر** ٠- ع٥ (١٩٤٩م) ٠- ص٩٥ - ١٠٩، ٢٥٤ - ٢٧٥ .

- **مجلة المجمع العلمي العراقي** ٠- ع٤ (١٩٥٦م) ٠- ص، ٥٩٤ - ٦١٧ .

١٤ - الدينار الصفوي والعثماني ٠- **سومر** ٠- ع١٧ (١٩٦١م) ٠- ص١١٣ - ١٢٧ .

١٥ - الدينار العباسي ٠- **سومر** ٠- ع٢ (١٩٤٦م) ٠- ص٢٣٥ - ٢٥٦ .

- ر -

١٦ - الربع المجيَّب والمقنطر . بوصلة القبلة وكرة فلكية ٠- **سومر** ٠- ع١٦ (١٩٦٠م) ٠- ص٤٢ - ٦١ .

- ص -

١٧ - صناديق مراقد الأئمة في العراق ٠- **سومر** ٠- ع٦ (١٩٥٠م) ٠- ص١٩٢ - ٢٠٢ .

- ض -

١٨ - ضرب النقود في الإسلام ٠- **أهل النفط** ٠- ع١٦ (١٩٥٢م) ٠- ص٨ - ٩ .

- ك -

١٩ - كنز حمزة القفجي ٠- **جريدة الشعب البغدادية** ٠- ع ؟ (٢٦ شباط ١٩٥٥م) ٠- ص؟ .

٢٠ - كنز خضر إلياس «من المسكوكات» ٠- **سومر** ٠- ع١٠ (١٩٥٤م) ٠- ص٨٠ - ١٩٦ .

٢١ - كنز داقوق «في وصف المسكوكات المكتشفة في داقوق» ٠- **سومر** ٠- ع١٢ (١٩٥٦م) ٠- ص٦٥ - ٨٩ .

- م -

٢٢ - المحاريب القديمة في متحف القصر العباسي ببغداد ٠- **سومر** ٠- ع٧ (١٩٥١م) ٠- ص٢١١ - ٢٢١ .

٢٣ - المدرسة المرجانية ٠- **سومر** ٠- ع٢ (١٩٤٦م) ٠- ص٣٣ - ٥٤ .

٢٤ - المدافع والمكاحل ٠- **سومر** ٠- ع٤ (١٩٤٨م) ٠- ص٢٥٤ - ٢٥٧ .

٢٥ - المصاحف الكريمة في صدر الإسلام ٠- **سومر** ٠- ع١٢ (١٩٥٦م) ٠- ص٣٣ - ٣٧ .

٢٦ - ملحق الجزء الأول من الدينار الإسلامي ٠- **سومر** ٠- ع١٠ (١٩٥٤م) ٠- ص٣٠١ - ٣٠٩ .

٢٧ - منشأ الخط العربي وتطوره لغاية عهد الخلفاء الراشدين ٠- **سومر** ٠- ع٣ (١٩٤٧م) ٠- ص١٢٩ - ١٤٢ .

- ن -

٢٨ - نقود أثرية نادرة ٠- **أهل النفط** ٠- ع٤٣ (١٩٥٥م) ٠- ص٤٤ - ٤٥ .

٢٩ - نقود إسلامية كوفية تكتشف في السويد وفيما وراء المنطقة القطبية من إسكنديناوية ٠- **سومر** ٠- ع١١ (١٩٥٥م) ٠- ص٢٢١ - ٢٢٣ .

٣٠ - نقود أندلسية من إسبانيا ٠- **سومر** ٠- ع٧ (١٩٥١م) ٠- ص٨٠ - ٨٧ .

٣١ - نقود الخلفاء الراشدين ٠- **أهل النفط** ٠- ع٦٦ (١٩٥٧م) ٠- ص٢٦ - ٢٧ .

٣٢ - نقود الصلة والدعاية ٠- **العراق الجديد** ٠- ع٣ (١٩٦٢م) ٠- ص١٨ - ٢١ .

**ب - باللغة الإنجليزية :**

- F -

1 - Five Interesting Islamic Coins of Gold ._ **Sumer** ._ IV (1948) ._ p 128 - 131 .

-R-

2 - Rare Islamic Coins in The Iraq Museum ._ **Sumer** ._ V(1949) ._ p 199 - 202 .

-T-

3 - The Zakho Treasure ._ **Sumer** ._ VI (1950) ._ p 177 - 188 .
VII ._ (1951) ._ p 165 - 172 .
VIII ._ (1952) ._ p 220 - 227 .

## الهوامش

(١) الزركلي، خير الدين: **الأعلام**، ج٢، ص٣٤٩ .

(٢) النقشبندي، ناصر: **الدرهم الإسلامي**، ج١، المقدمة.

(٣) عواد، كوركيس: **معجم المؤلفين العراقيين**، ج٣، ص٣٧٨ .

(٤) النقشبندي، المرجع السابق، المقدمة.

(٥) المرجع نفسه، والصفحة نفسها.

(٦) **اليرموك للمسكوكات**، (مجلة)، ع١، ١٩٨٩م، ص٩٣ .

(٧) الألوسي، سالم. نعي المرحوم السيد ناصر النقشبندي، **سومر**، ع١٨، ١٩٦٢م، ص٢٠١ .

(٨) النقشبندي، المرجع السابق، المقدمة.

(٩) المرجع نفسه، والصفحة نفسها.

(١٠) الزركلي، المرجع السابق، ص٣٥٠ .

(١١) الألوسي، المرجع السابق، ص٢٠١ .

(١٢) الحسيني، محمد باقر. هذه المجلة، **المسكوكات** (مجلة)، ع١، ١٩٦٩م ص٤ .

(١٣) اليرموك، المرجع السابق، ص٩٣ .

(١٤) الحسيني، المرجع السابق.

(١٥) النقشبندي، المرجع السابق، المقدمة.

(١٦) عواد، كوركيس، المرجع السابق، ج٣، ص٣٧٨ .

(١٧) **المسكوكات** (مجلة)، ع١، ١٩٦٩م، ص٢١ .

(١٨) النقشبندي، المرجع السابق، المقدمة.

(١٩) النقشبندي، ناصر. مهاب البكري: **الدرهم الأموي المعرب**، ص٥ .

(٢٠) الألوسي، المرجع السابق، ص٢٠١ .



## المراجع

١ - الألوسي، سالم. نعي المرحوم السيد ناصر النقشبندي، **سومر** (مجلة)، ع١٨، ١٩٦٢م المديرية العامة للآثار القديمة، بغداد.

٢ - الحسيني، محمد باقر. هذه المجلة، **المسكوكات** (مجلة)، ع١، ١٩٦٩م، المديرية العامة للآثار القديمة - بغداد.

٣ - الزركلي، خير الدين. **الأعلام** ١ - ٨، الطبعة الخامسة، دار العلم للملايين، ١٩٨٠، بيروت.

٤ - عواد، كوركيس: **معجم المؤلفين العراقيين في القرنين التاسع عشر والعشرين**، ١ - ٣، مطبعة الإرشاد، ١٩٦٩م، بغداد.

٥ - **المسكوكات** (مجلة)، ع١، ١٩٦٩م، المديرية العامة للآثار القديمة - بغداد.

٦ - النقشبندي، **الدرهم الإسلامي المضروب على الطراز الساساني**، المجمع العلمي العراقي، بغداد - ١٩٦٩م.

٧ - النقشبندي، ناصر. مهاب درويش البكري: **الدرهم الأموي المعرب**، منشورات وزارة الإعلام، بغداد - ١٩٧٤م.

٨ - **اليرموك للمسكوكات** (مجلة)، العدد الأول، ١٩٨٩م، منشورات جامعة اليرموك - قسم التاريخ، أربد.

نصوص تراثية محققة

# المسائل السفرية في النحو
## لابن هشام الأنصاري
المتوفى ٧٦١ هجرية

عبدالصمد العشاب
محافظ مكتبة عبدالله كنون
طنجة - المغرب

## مقدمة

دعاني لإحياء هذا البحث النحوي المهم وإعداده للنشر ، إنني اطلعت في بعض أعداد مجلتنا (عالم الكتب) الغراء على نصين محَققين للمؤلف نفسه صاحب المسائل السفرية هذه .

أولها : تحقيق وليد محمد السراقبي لرسالة «موقد الأذهان وموقظ الوسنان» المنشور بالمجلد الرابع عشر العدد الثالث سنة ١٩٩٣م .

وثانيهما : تحقيق عبدالفتاح السيد سليم لرسالة : «الإلمام بشرح حقيقة الاستفهام» المنشور بالمجلد الرابع عشر العدد الرابع سنة ١٩٩٣م .

فأردت أن أضيف إلى النصين المحققين هذا النص الذي لم يسبق نشره حسب نتيجة البحث الذي قمت به . وإن كان معروفًا عند مؤلفي كتب التراجم والطبقات . عنوان النص : المسائل السفرية في النحو . اعتمدت في تخريجه على نسختين مخطوطتين ضمن مجموعين بمكتبة عبدالله كنون تحت رقمي 10318 و 10275 .

النسخة الأولى بخط العلامة الشيخ عبدالصمد بن التهامي كنون المتوفى سنة ١٣٥٢هـ / ١٩٣٣م . وتقع في سبعة أوراق (١٤ صفحة) قياس ٢٢× ١٧ ، و ٢٣ سطراً في كل صفحة بخط مغربي دقيق .

والنسخة الثانية أقدم من سابقتها زمنًا . ولم يذكر فيها اسم الناسخ ولا تاريخ النسخ . عدد أوراقها تسع (١٨ صفحة) في كل صفحة . ٢ سطراً قياس ٢٣ × ١٥ بخط مغربي بدوي يحتاج إلى تمعن لقراءته قراءة سليمة .

وأشير إلى هذه النسخة الثانية بحرف «ب» وللنسخة الأولى بحرف «أ» ، ولم أثقل الهوامش بالتفصيلات التي لا أراها ضرورية ؛ لأن المقصود هو تقديم نص غير مطبوع . ولذلك اكتفيت ببعض التعريفات أو التنبيهات الخفيفة .

## النص

بسم الله الرحمن الرحيم

وصلى الله على سيدنا محمد وآله وصحبه

قال الشيخ العلامة جمال الدين عبدالله بن هشام الأنصاري لطف الله به آمين(١)

سألني بعض الأخوان وأنا على جناح سفر عن توجه النصب في نحو قول القائل «فلان لا يملك درهمًا فضلاً عن دينار» وقوله : الإعراب لغة البيان والإعراب اصطلاحًا تغيير الآخر لعامل ، والدليل لغة المرشد ، والإجماع لغة العزم ، والسنة لغة الطريقة . وقوله : يجوز كذا خلافًا لفلان (٢) ، وقوله : وقال أيضًا . وقوله وهلم جرا . وكل هذه التراكيب مشكلة ولست على ثقة من أنها عربية ، وإن كانت مشهورة في عرف الناس ، وبعضها لم أقف لأحد على تفسيره ، ووقفت على تفسير لبعضها بما (٣) لا يشفي عليلاً

ولا يبرد غليلاً ، وها أنا مورد في هذه الأوراق ما تيسر لي متعذراً (٤) بضيق الوقت وسقم الخاطر ، وما توفيقي إلا بالله عليه توكلت وإليه أنيب .

أما قوله فلان لا يملك درهماً فضلاً عن دينار فمعناه أنه لا يملك ديناراً ولا درهماً ، وإن عدم ملكه للدينار أولى من عدم ملكه للدرهم ، وكأنه قال لا يملك درهماً فكيف يملك ديناراً ؟ وهذا التركيب زعم بعضهم أنه مسموع وأنشدوا عليه :

**قلما يبقى على هذا القلق**
**صخرة صماء فضلاً عن رمق**

والرمق بقية الحياة ، ولا يستعمل فضلاً عن هذه إلا في النفي وهو مستفاد في البيت من قلما ؛ قال بعضهم حدث (قَلَّ) حين كفت بما إفاده النفي . كما حدث لأن المكسورة المشددة حين كفت إفادة الاختصاص قلت : وهذا خطأ فإن (قل) تستعمل في (٥) النفي قبل الكف يقال : قلّ أحد يعرف هذا إلا زيد (٦) ، ولهذا صح استعمال أحد ، وصح إبدال المستثنى وهو بدل أما من أحد أو من ضميره وعلى في البيت للمعية مثلها في قوله تعالى ﴿وإن ربك لذو مغفرة للناس على ظلمهم﴾ (٧) وقوله ﴿الحمدلله الذي وهب لي على الكبر إسماعيل وإسحاق﴾ (٨) وانتصاب فضلاً على وجهين محكيين عن الفارسي (٩) ، أحدهما : أن يكون مصدراً لفعل محذوف ، وذلك الفعل نعت للنكرة . والثاني: أن يكون حالاً من معمول الفعل المذكور وهذا خلاصة ما نقل عنه ، ويحتاج إلى بسط يوضحه .

اعلم أنه يقال فضل عنه وعليه بمعنى زاد فإن قدرته مصدراً فالتقدير لا يملك درهماً يفضل فضلاً عن دينار ، وذلك الفعل المحذوف صفة لدرهما كذا حكي عن الفارسي ولا يتعين كون الفعل صفة ؛ بل يجوز أن يكون حالاً كما جاز في «فضلا» أن يكون حالاً على ما سيأتي تقريره . نعم وجه الصفة أقوى لأن نعت النكرة كيف كانت أقيس من مجيء الحال منها ، وإن قدرته حالاً فصاحبها يحتمل وجهين ، أحدهما : أن يكون ضمير المصدر محذوفاً أي لا يملك (١٠) على حد قوله (هذا سراقة للقرآن يدرسه) (١١) أي يدرس الدرس إذ ليس الضمير للقرآن ؛ لأن اللام متعلقة بيدرس ، ولا يتعدى الفعل إلى ضمير الاسم وإلى ظاهره جميعاً ولهذا وجب في (زيداً ضربته) تقدير لعامله على الأصح ، وعلى هذا خرج سيبويه والمحققون نحو قوله (سار والسير سريعًا) (١٢) وليس سريعًا عندهم نعت لمصدر محذوف لالتزام العرب تنكيره ؛ لأن الموصوف لا يحذف إلا إذا كانت الصفة خاصة بجنسه كما في (رأيت كاتبًا أو حاسبًا أو مهندسًا) فالصفة مختصة بجنس الإنسان ، ولا يجوز (رأيت طويلاً ولا رأيت أحمق) وفي هذا المقام بحث ليس هذا محله ، والثاني أن يكون قوله درهمًا (١٣) مجيء الحال من النكرة ، وإن لم يكن الابتداء بها ومن أمثلته فيها (رجل قائمًا) وفي الحديث : «وصلى وراءه رجال قيامًا» وأما على المشهور من أن الحال لا يأتي من النكرة إلا بمسوغ فلها هنا مسوغان ، أحدهما : كونها في سياق النفي والنفي يخرج النكرة من حيز الإبهام إلى حيز العموم فيجوز حينئذ الإخبار عنها ومجيء الحال منها . والثاني : ضعف الوصف ومتى امتنع الوصف بالحال أو ضعف ساغ مجيئها من النكرة فالأول كقوله تعالى ﴿أو كالذي مر على قرية وهي خاوية على عروشها﴾ (١٤) وقول الشاعر :

مضى زمن والناس يستشفعون بي

فإن الجملة المقرونة بالواو لا تكون صفة خلافًا للزمخشري، وكقولك (هذا خاتم حديدًا) عند من أعربه حالاً لأن الجامد المحض لا يوصف به . والثاني : كقولك (مررت بماء قعدة رجل) فالوصف بالمصدر خارج عن القياس فإن قلت هلا أجاز الفارسي في «فضلاً» كونه صفة لدرهما قلت زعم أبو حيان (١٥) أن ذلك لا يجوز ؛ لأنه لا يوصف بالمصدر إلا إذا أريدت المبالغة لكثرة وقوع ذلك الحدث من صاحبه ، وليس ذلك بمراد هنا ، قال وأما القول بأنه يوصف بالمصدر على تأويله بالمشتق أو على تقدير المضاف فليس قول المحققين . قلت هذا الكلام عجيب ؛ فإن القول بالتأويل للكوفيين ويؤولون عدلاً بعادل، ورضى بمرضي وكذا يقولون في نظائرهما والقائل بالتقدير البصريون يقولون التقدير ذو عدل وذو رضى ، وإن كان كذلك فمن المحققون ؟ ، ثم اختلف النقل من الفريقين والمشهور أن الخلاف مطلق قال ابن عصفور (١٦) : وهو الظاهر إنما الخلاف حيث لا تقصد المبالغة ، فإن قصدت فالاتفاق على أنه لا تأويل ولا تقدير ، وهذا الذي قاله ابن عصفور هو الذي في ذهن أبي حيان ، ولكنه نسي فتوهم أن ابن عصفور قال : إنه لا تأويل مطلقًا؛ فمن هنا والله أعلم دخل الوهم عليه والذي ظهر لي أن الفارسي إنما لم يجز في

«فضلاً» الصفة لأنه رآه منصوبًا أبدًا سواء كان ما قبله منصوبًا كما في المثال أو مرفوعًا كما في البيت أو مخفوضًا كما في قولك : (فلان لا يهتدي إلى ظواهر النحو فضلاً عن دقائق البيان) فهو منتهى القول في توجيه إعراب الفارسي ، وأما تنزيله على المعنى المراد فعسير وقد خرج على أنه من باب قوله (على لا يهتدوا بمناري (١٧) ؟ ) . ولم يذكر أبو حيان سوى ذلك ، وقال قد يسلطون النفي على المحكوم عليه لانتفاء صفته فيقولون (ما قام رجل عاقل) أي رجل فيبينونه (١٨) ثم أنشد بيت امرئ القيس المذكور ، فقال : ألا ترى أنه لا يريد إثبات منار الطريق (١٩) فيهتدي به وقال الأفوه الأودي (٢٠) .

بمهمه لا أنيس به حس
فما له فيه من رسيس

يريد أنه لا إنْس به فيكون له حس ، وعلى هذا خرج قوله تعالى ﴿فما تنفعهم شفاعة الشافعين﴾ (٢١) أي لا شفيع لهم فتنفعهم شفاعته ﴿ولا يسألون الناس إلحافا﴾ (٢٢) أي لا سؤال لهم فيكون إلحافًا ، قال : وعلى هذا يتخرج المثال المذكور أي لا يملك درهمًا فيفضل عن دينار له ، وانتفاء ملكه للدرهم كان انتفاء ملكه للدينار أولى، قلت وهذا الكلام الذي ذكره لا تحرير فيه فإن الأمثلة المذكورة من بابين مختلفين وقاعدتين متباينتين عند الناس (٢٣) أميز كلا منهما عن الأخرى ثم أذكر أن التخريج المذكور لا يأتي على شيء منهما .

**القاعدة الأولى**: إن القضية السالبة لا تستلزم وجود الموضوع ؛ بل كما تصدق مع وجوده تصدق مع عدمه فإذا قيل ما جاءني قاضي مكة ولا ابن الخليفة صدقت القضية، وإن لم يكن بمكة قاض ولا للخليفة ابن وهذه القاعدة هي التي يتخرج عليها ﴿فما تنفعهم شفاعة الشافعين﴾ (٢٤) وبيت امرئ القيس ؛ فإن شفاعة الشافعين بالنسبة إلى الكافرين غير موجودة يوم القيامة؛ لأن الله تعالى لا يأذن لأحد في أن يشفع لهم ؛ لأنه لا يأذن فيما لا ينفع لتعاليه عن العبث ، ولا يشفع أحد عند الله إذا لم يأذن له ﴿من ذا الذي يشفع عنده إلا بإذنه﴾ (٢٥) وكذلك المنار غير موجود في اللاحب المذكور ؛ لأن المراد المتمدح بأنه يقطع الأرض المجهولة من غيرها ويهتدي به فغرضه إنما تعلق بنفي وجود ما يهتدي به في تلك الطريق التي سلكها لا ينفي وجود الهداية عن شيء نصب فيها للاهتداء به ، وأما قول أبي حيان وغيره المراد لا شافع لهم فتتنفعهم شفاعته ولا منار فيهتدي به ، فليس بشيء ؛ لأن النفي إنما يسلط على المسند لا على المسند (٢٦) إليه ، ولكنهم لما رأوا الشفاعة وإظهار غير موجودين توهموا أن ذلك من اللفظ فزعموا ما زعموا ، وفرق بين قولنا الكلام صادق مع عدم المسند إليه وبين قولنا إن الكلام اقتضى عدمه .

**القاعدة الثانية** : إن القضية السالبة المشتملة على مقيد نحو ما جاءني رجل شاعر تحتمل وجهين :

**الأول** : نفي المسند باعتبار القيد فيقتضي المفهوم في المثال المذكور وجود مجيء رجل ما غير شاعر وهذا هو الاحتمال الراجح ألا ترى أنه لو كان المراد نفيه عن الرجال مطلقًا لكان ذلك الوصف ضائعًا ولكان زيادة في اللفظ ونقصًا في المعنى والمراد .

**الثاني** : أن يكون نفيه باعتبار المقيد ، وهو الرجل وهذا الاحتمال مرجوح لا يصار إليه إلا بدليل فلا مفهوم حينئذ للقيد ، لأنه لم يذكر للتقييد ؛ بل ذكر لغرض آخر كأن يكون المراد مناقضة من أثبت ذلك الوصف فقال : (جاءك رجل شاعر) فأردت التنصيص على نفي ما أثبته أو كان يراد التعريض كما أردت في المثال المذكور وأن تعرض بمن جاءه رجل شاعر ، وهذه هي القاعدة التي يتخرج عليها قوله تعالى : ﴿ولا يسألون الناس إلحافًا﴾ فإن الإلحاف قيد في السؤال المنفي والمراد بالآية والله تعالى أعلم نفي السؤال البتة بدليل ﴿يحسبهم الجاهل أغنياء من التعفف﴾ والتعفف لا يجامع المسألة ، ولكن أريد بذكر الإلحاف – والله أعلم – التعريض بقوم ملحفين توبيخًا لهم على صنيعهم أو التعريض بجنس الملحفين وذمهم على الإلحاف ؛ لأن نقيض الوصف مذموم والمثال المبحوث فيه يخرج على هذه القاعدة فيما زعموا فإن فضلاً مقيد للدرهم فلو قدر النفي مسلطًا على القيد اقتضى مفهومه خلاف المراد ، وهو أنه يملك الدرهم ولكنه لا يملك الدينار ، ولما امتنع هذا تعين الحمل على الوجه المرجوح وهو تسلط النفي على المقيد وهو الدرهم فينتفي الدينار لأن الذي لا يملك الأقل لا يملك الأكثر ؛ فإن المراد بالدرهم ليس الدرهم العرفي لأنه يجوز أن يملك الدينار من لا يملكه ؛ بل المراد ما يساوي من النقود درهمًا فهو توجيه التخريج ، وأما الاعتراض عليه فمن جهة القيد ليس نفي الدينار حتي يصير المعنى لا يملك درهمًا فكيف يملك

دينارًا ، وإنما القيد قوله فضلاً عن دينار ، والكلام لم يسق لنفي ملك الزائد على الدينار بل نفي ملك الدينار نفسه ، ثم يلزم عن ذلك انتفاء ملك ما زاد عليه ، والذي ظهر لي في توجيه هذا الكلام أن يقال إنه في الأصل جملتان مستقلتان ، ولكن الجملة الثانية دخلها حذف كثير وتغيير حصل الإشكال بسببه ، وتوجيه ذلك أن يكون هذا الكلام في اللفظ أو في التقدير جوابًا لمستخبر قال (أيملك فلان دينارًا) أو ردًا على مخبر قال (فلان يملك دينارًا) فقيل في الجواب فلان لا يملك درهمًا ، ثم استؤنف كلام آخر ولك في تقديره وجهان أحدهما أن تقدر أخبرتك بهذا زيادة على الإخبار عن دينار واستفهمت عنه وأخبرتك بملك له ، ثم حذفت جملة أخبرتك بهذا وبقي معمولها ثم حذف مجرور عن ، وجار الدينار ودخلت عن الأولى على الدينار كما قالوا (ما رأيت رجلاً أحسن في عينه الكحل من زيد) والأصل منه في عين زيد ثم حذف مجرور من وهو الضمير وجار العين وهو في ، ودخلت من على العين ، والثاني أن تقدر فضلاً انتفاء الدرهم على فلان عن انتفاء الدينار عنه، ومعنى ذلك أن تكون حالة هذا المذكور في النفي معروفة بين الناس والفقر إنما ينفى عنه في العادة ملك الأشياء الحقيرة لا ملك الأموال الكثيرة فوقوع نفي ملك الدرهم عنه في الوجوه فاضل عن وقوع نفي الدينار أي أكثر منه ، وفضلاً على التقدير الأول حال وعلى الثاني مصدر وهما الوجهان اللذان ذكرهما الفارسي لكن توجيه الإعرابين مخالف لما ذكروا وأنه إنما يتضح تطابق اللفظ ، والمعنى على ما وجهت لا على ما وجهوه ، ولعل من لم يأنس بتجوزات العرب في كلامها يقدح فيما ذكرت بكثرة الحذف وهو كما قيل :

**إذا لم يكن إلا الأسنة مركب**
**فلا رأي للمحتاج إلا ركوبها**

وقد بينت في التوجيه الأول أن مثل هذا الحذف والتجوز واقع في كلامهم ، وقال أبو الفتح : قال الأستاذ أبو علي (٢٧) من عرف ألف ومن جهل استوحش .

وأما الإعراب لغة البيان ونحوه فيتبادر إلى الذهن فيه أوجه ، **الأول** وهو أقربها تبادرًا أن يكون على نزع الخافض والأصل الإعراب في اللغة البيان (٢٨) ، وفي هذا الوجه نظر من وجهين ، أحدهما أن إسقاط الخافض من هذا ونحوه ليس بقياس واستعمال مثل هذا التركيب مستمر في كلام العلماء ، والثاني أنهم قد التزموا في مثل هذه الألفاظ التنكير، ولو كانت على إسقاط الخافض لبقيت على تعريفها الذي كان عند وجود الخافض كما بقي التعريف في قوله : تمرون الديار ولم تعوجوا (٢٩) .

وأصله تمرون على الديار أو بالديار وقد يزاد على هذين الوجهين وجهان آخران الأول أنه ليس في الكلام ما يتعلق به هذا الخافض ، الثاني أن سقوط الخافض لا يقتضي النصب من حيث هو سقوط خافض ؛ بل من حيث إن العامل الذي كان الجار متعلقًا به لما زال من اللفظ ظهر أثره لزوال ما كان يعارضه فإن لم يكن في الكلام ما يقتضي النصب من الفعل أو شبهه لم يجز النصب ، ومن هنا كان خطأ قول الكوفيين في (ما زيد قائمًا) إن ما النافية لم ترفع الاسم ولم تنصب الخبر ؛ بل ارتفع زيد على أنه مبتدأ ونصب (قائما) على إسقاط الباء وهذان الوجهان لو صحا لاقتضيا أن لا يجوز الإعراب في اللغة البيان ، ولكن يجيزه على التعليق باعني مضمرة معترضة بين المبتدأ والخبر والفصل بالجملة الاعتراضية جائز اتفاقًا، فإن قلت فهلا قدرت الجار المحذوف أو المذكور متعلقًا بالخبر وهو البيان المؤخر عنه فإن فيه معنى الفعل قلت لفساده معنى وصناعة ؛ أما معنى فلأنه يصير المعنى الإعراب البيان الحاصل في اللغة مصدر وأما الصناعة فلأن البيان ونحوه من المصادر ولا يتقدم المصدر معمول ، ولو كان ظرفًا ولهذا قالوا في قول الحماسي (ويعقد الحلم عند الجهل للقاء إذعان) . إن اللام متعلقة بإذعان محذوف أبدل من الإذعان المذكور ، وليست متعلقة بالإذعان المذكور فإذا امتنعوا من ذلك حيث لم يظهر تأثير المصدر للنصب ، ولم يتجوزوا في الجار والمجرور بالحذف فهم عن تجويز التقديم عند وجود هذين أبعد . فإن قلت هب أن هذا امتنع حيث العامل مصدر ، ولكنه لا يمتنع حيث هو وصف كقوله (الدليل لغة المرشد) قلت بل يمتنع لأن اسم الفاعل صلة للألف واللام أي الدليل الذي يرشد ولا يتقدم معمول الصلة على الموصول ولو كان ظرفًا ، ولهذا تأولوا قوله تعالى ﴿وكانوا فيه من الزاهدين﴾ (٣٠) ﴿إني لكما لمن الناصحين﴾ (٣١) ﴿إني لعملكم من القالين﴾ (٣٢) ولو قدرنا (ال) في ذلك لمحض التعريف كما يقوله الأخفش (٣٣) لم يخلص من الإشكال . الثاني وهو فساد المعنى إذ المعنى حينئذ الدليل الذي يرشد في اللغة لا الذي يرشد في غير

اللغة ، وأيضًا فإذا امتنع التعليق بالخبر حيث يكون الخبر مصدرًا ، وامتنع في الباقي لأن هذه الأمثلة باب واحد فإن قلت قدر المتعلق بمضاف محذوف أي تفسير الإعراب في اللغة البيان كما قالوا (أنت مني فرسخان) على تقدير بعدك مني فرسخان ، وقدر مثلها في قولهم الاسم مادل على معنى في نفسه أي مادل على معنى باعتبار نفسه لا باعتبار أمر خارج عنه ؛ فإنه إذا لم يحمل على هذا اقتضى أن يكون معنى الاسم وهو المسمى موجودًا في لفظ الاسم وهو محال ، وكذا يكون المعنى في تقدير الإعراب لغة أي الإعراب باعتبار اللغة البيان قلت هذا تقدير صحيح ، ولكن يبقى الإشكالان الأولان ، وهما أن إسقاط الجار ليس بقياس وإن التزام التنكير حينئذ لا وجه له .

الوجه الثاني : أن يكون تمييزًا ، وحينئذ فلا إشكال في التزام تنكيره ولكنه ممتنع من جهة أن التمييز هو تفسير للمفرد (كرطل زيتًا) أو تفسير للنسبة (كطاب زيد نفسًا) وهنا لم تتقدم نسبة البتة ولا اسم مبهم وضعا فإن قلت أليس الإعراب في الحد المذكور يحتمل اللغوي والاصطلاحي فهو مبهم ، قلت الألفاظ المشتركة لا يجيء إعراب التمييز باعتبارها لا تقول (عينًا ذهبًا) على التمييز وسر ذلك أن المشترك موضوع للدلالة على ذات المسمى باعتبار حقيقته وإنما يجيء الإلباس لعدم القرينة أو للجهل بها وأسماء العدد ونحوها مما يتميز لم يوضع للذات باعتبار حقيقتها التي تحصل بالتميز ؛ فإنه لا يفهم من العشرين إلا عشرتان من أي معدود كان ، فهو موضوع على الإبهام فافتقر إلى التمييز والمشترك إنما وضع لمعين والاشتراك إنما حصل عند السامع ، فإن قلت يمكن أن يكون من تمييز النسبة بأن يقدر قبله مضاف أي شرح الإعراب فيكون من باب (أعجبني طيبه أبا) فإن كون أبا تمييزًا إنما هو باعتبار طيبه لا باعتبار الجملة كلها ، قلت تمييز النسبة الواقع بين المتضايفين لا يكون إلا فاعلاً في المعنى ثم قد يكون مع ذلك فاعلاً في الصناعة باعتبار الأصل فيكون محولا عن المضاف نحو (أعجبني طيب زيد أبا) إذا كان المراد الثناء على «أب» زيد فإن أصله أعجبني طيب أبي زيد وقد لا يكون كذلك فيكون صالحًا لدخول من نحو (لله دره فارسًا) و (ويحه رجلاً) و(ويله إنسانًا) فإن الدر بمعنى الخير والويح بمعنى الهلاك ونسبتهما إلى الرجل نسبة الفعل إلى فاعله ومنه أعجبني طيب زيد أبا إذا كان الأب نفس زيد وتعلق الشرح بالإعراب ونحوه إنما هو تعلق الفعل بالمفعول لا بالفاعل ثم أنا لا نعلم تمييزًا جاء باعتبار متضايفين حذف المضاف منها .

الوجه الثالث : أن يكون مفعولاً مطلقاً والأصل الإعراب تغيير الآخر لعامل اصطلحوا على ذلك ، ثم حذف العامل واعترض بالمصدر بين المبتدأ والخبر وهذا الوجه مردود أيضًا لأنه ممتنع في قولك الإعراب لغة البيان ، فإن اللغة ليست مصدرًا لأنها ليست اسمًا للحدث ، ولهذا توصف بما توصف به الألفاظ المسموعة فيقال (لغة فصيحة) كما يقال (كلمة فصيحة) اسمًا اللفظ المسموع وزعم أبو عمرو بن الحاجب (٣٤) في أماليه أن ذلك على المفعول المطلق ، وأنه من المصدر المؤكد لغيره . قال وذلك لأن معنى قولنا الإجماع لغة العزم والدلالة تنقسم إلى دلالة شرع وإلى دلالة لغة وإلى دلالة عرف فلما كانت محتملة وذكر أحد المحتملات كان مصدرًا من باب المصدر المؤكد (٣٥) لغيره لكان إنما يأتي بعد الجملة فإنه لا يجوز أن يتوسط ولا أن يتقدم فلا يقال (زيد حقاً ابني) ولا (حقاً زيد ابني) وإن كان الزجاج (٣٦) يجيز ذلك ، ولكن الجمهور على خلافه .

الوجه الرابع : أن يكون مفعولاً لأجله والتقدير الإعراب لأجل الاصطلاح أي لأجل بيان الاصطلاح ، وهذا الوجه أيضًا لا يستقيم لأن المنصوب على المفعول له لا يكون إلاّ مصدرًا كقمت إجلالا له ولا يجوز (جئتك الماء والعشب) بتقدير مضاف أي ابتغاء الماء والعشب .

الوجه الخامس : وهو الظاهر أن يكون حالاً على تقدير مضاف من المجرور ومضافين من المنصوب والأصل تفسير الإعراب موضوع أهل اللغة أو موضوع أهل الاصطلاح ثم حذف المتضايفين على حذفهما في قوله تعالى ﴿فقبضت قبضة من أثر الرسول﴾ (٣٧) أي من أثر حافر فرس الرسول ، ولما أنيب الثالث عما هو الحال بالحقيقة التزم تنكيره لنيابته عن لازم التنكير . كما في قولهم ﴿قضية ولا أبا حسن لها﴾ والأصل ولا مثل أبي الحسن لها ؛ فلما أنيب أبو الحسن عن مثل ، جُرد عن أدوات التعريف ولك أن تقول والأصل موضوع اللغة أو موضوع الاصطلاح على نسبة الوضع إلى اللغة والاصطلاح مجازًا وحينئذ لا يكون فيه إلا حذف مضاف واحد ويصير نظير قول بعض العرب (كنت أظن العقرب

أشد لسعة من الزنبور فإذا هو إياها) على تأويل ابن الحاجب ؛ فإن أعرب إياها حالاً على أن الأصل فإذا هو موجود مثلها فحذف الخبر كما حذف في (خرجت فإذا الأسد) ثم حذف المضاف وهو مثل وقام المضاف إليه مقامه ، فحول الضمير المجرور ضميراً منصوباً ؛ بل تخريج ما يحسن فيه على ذلك أشهر لأن لفظ الضمير معرفة فانتصابه على الحال بعيد . والظاهر في المثال المذكور أنه مفعول لفعل محذوف هو الخبر والتقدير فإذا هو شبهها ، ولحذف الفعل انفصل الضمير أو إنه الضمير أو إنه هو الخبر كما في قول الإكثرين فإذا هو هي ، ولكن أنيب ضمير الرفع عن ضمير النصب وأما قوله يجوز كذا خلافاً فقد يقال إنه يجوز فيه وجهان ، الأول أن يكون مصدراً كما أن قولك يجوز كذا اتفاقاً وإجماعاً أما بتقدير اتفقوا على ذلك اتفاقاً أو أجمعوا عليه (٣٨) ويشكل على هذا إن فعله المقدر أما اختلفوا وخالفوا أو خالفت فإن كان اختلفوا أشكل عليه أمران ، الأول أن مصدرا اختلف إنما هو الاختلاف لا الخلاف ، الثاني أن ذلك يأتي أن يقال (بعدا لفلان) وإن كان خالفوا أو خالفت أشكل عليه . إن خالف لا يتعدى باللام بل بنفسه ، وقد يختار هذا القسم ويجاب عن هذا الاعتراض بأن يقال تقدر اللام مثلها في (سقيا له) أي متعلقًا بمحذوف تقديره أعني له أو إرادتي له ألا ترى أنها لا تتعلق بسقيا لأن سقيا يتعدى بنفسه .

الوجه الثاني : أن يكون حالاً والتقدير أقول ذلك خلافاً لفلان ، وحذف القول كثير جداً حتى قال أبو علي هو من حديث البحر قل ولا حرج ، ودل على هذا العامل أن كل حكم ذكره المصنفون فهم قائلون به وكان القول مقرراً قبل كل مسألة وهذه العلة قريبة من العلة التي ذكروها لاختصاصهم الظروف بالتوسع فيها، وذلك أنهم قالوا الظروف منزلة من الأشياء منزلة أنفسها لوقوعها فيها وأنها لا تنفك عنها والله تعالى أعلم.

وأما قوله وقال أيضًا فاعلم أن أيضًا مصدر آض وآض فعل ماض يستعمل له معنيان ، أحدهما رجع فيكون تاماً قال صاحب المحكم (٣٩) آض إلى أهله رجع إليهم (هـ) . وكذا قال ابن السكيت وغيرهما وهذا هو المستعمل في مصدره هنا ، والثاني صار فيكون ناقصًا عاملاً عمل كان ذكره ابن مالك وغيره وأنشدوا قول الراجز :

ربيته حتى إذا تمعددا
وآض نهدا كالحصان أجردا
كان جزاء بالعصى أن أجلدا (٤٠)

ورواه الجوهري (٤١) (وصار نهدا) يقال تمعدد الغلام إذا شب وغلظ ، والنهيد العظيم الجسم من الخيل ، وإنما يوصف به الإنسان على وجه التشبيه والأجرد الذي لا شعر عليه ، وانتصاب أيضًا في المثال المذكور ليس على الحال من ضمير قال كما توهمه جماعة من الناس ، فزعموا أن التقدير وقال أيضًا أي راجعًا إلى القول ، وهذا لا يحسن تقديره إلا إذا كان هذا القول إنما صدر من القائل بعد صدور القول السابق له حتى يصح أن يقال إنه راجع إلى القول بعد ما فرغ منه وليس ذلك شرطًا في استعمال أيضًا ألا ترى أنك تقول (قلت اليوم كذا وقلته أمس أيضًا) وكذا تقول (كتبته اليوم وكتبته أمس أيضًا) والذي يظهر لي أنه مفعول مطلق حذف عامله أو حال حذف عاملها وصاحبها . وذلك أنك قلت وقال فلان ثم استأنفت جملة فقلت ارجع إلى الإخبار وإلا اقتصرت على ما قدمت فيكون حالاً من ضمير المتكلم ، وهذا الذي يستمر في جميع المواضع . ومما يشهد لما ذكرته من أن العامل محذوف أنك تقول (عنده مال وأيضًا علم) فلا يكون قلبها ما يصح للعمل فيها ، فلابد حينئذ من التقدير وعلى ذلك قال الشاطبي (٤٢) – رضي الله عنه – وقد ذكر أنه لا يدغم الحرف إذا كان ياء متكلم أو مخاطب أو منونًا أو مشددًا . كـ (كنت ترابا) (أنت تكره) (واسع عليم) وأيضًا تم ميقات مثلاً . قال أبو شامة (٤٣) – رحمه الله – وقوله وأيضًا أي مثل النوع الرابع وإلا اقتصر على تمثيل الأنواع الثلاثة وهو مصدر آض إذا رجع (هـ) . فأيضًا على تقديره حال من ضمير أمثل الذي قرره .

واعلم أن هذه الكلمة إنما تستعمل مع ذكر شيئين بينهما توافق ، ويمكن استغناء كل منهما عن الآخر فلا يجوز (جاء زيد أيضًا) إلا أن يتقدم ذكر شخص آخر وتدل عليه قرينة ولا (جاء زيد ومضى عمرو أيضًا) لعدم التوافق. ولا (اختصم زيد وعمرو أيضًا) لأن أحدهما لا يستغني عن الآخر . وأما قوله هلم جرا فكلام مستعمل في العرف كثير وذكره الجوهري في

صحاحه ، فقال في فصل الجيم من باب الراء وتقول (كان ذلك عام كذا وهلم جرا إلى اليوم) هذا جميع ما ذكره . وذكر الصاغاني (٤٤) في عبابه ما ذكره صاحب الصحاح ولم يزد عليه وذكره أبو علي بن الأنباري (٤٥) في كتاب الزاهر وبسط القول فيه ، وقال إن معناه سيروا على هياتكم أي تثبتوا في سيركم ولا تجهدوا أنفسكم ، قال وهو مأخوذ من الجر وهو أن تترك الإبل والغنم ترعى في السير قال الراجز :

لطالما جررتكن جرا
حتى نوى الأعجف واستمرا
فاليوم آلوا الركاب سيرا

قلت الأعجف الهزيل ونوى صار له ني بفتح النون وتشديد الياء وهو الشحم ، أما النيء بكسر النون وبالهمزة بعد ياء ساكنة فهو اللحم الذي لم يطبخ ، واستمر كأنه استفعل من المرة بكسر الميم وهي القوة ومنه قوله تعالى ﴿ذو مرة﴾ قال وفي انتصاب جرا ثلاثة أوجه الأول أن يكون مصدرًا موضع الحال ، والتقدير هلم جارين أي مستثبتين، الثاني أن يكون انتصابه على المصدر لأن في هلم معنى جروا فكأنه قيل جروا جرا وهذا على قياس قولك : (جاءني زيد مشيًا) فإن البصريين يقولون تقديره ماشيًا والكوفيين يقولون مشى مشيًا ، وقال بعض النحاة جرا نصب على التفسير انتهى كلام أبي بكر ملخصًا ، وقال أبو حيان في الارتشاف وهلم جرا معناه تعال على هيأتك وانتصاب جرا على أنه مصدر في موضع الحال أي جارين قاله البصريون، وقال الكوفيون مصدر لأن معنى هلم جروا وقيل انتصابه على التمييز وأول من قاله عابد ابن زيد قال :

فإن تجاوزت مقفرة رمت بي
إلى أخرى كتلك هلم جرا

وقال آخر من بني ثعلب :

المطعمين لدى الشتاء سدائفا مليء نيب غرا
في الجاهلية كان سؤدد وائل فهلم جرا

«انتهى»

وبعد فعندي توقف في كون هذا التركيب عربيًا محضًا ، والذي رابني منه أمور أحدها أن جماعة من النحويين واللغويين إجماعهم منعقد على أن يهلُمَّ معنيين ، أحدهما تعال فتكون قاصرة كقوله تعالى ﴿هَلُمَّ إلينا﴾ أي تعالوا إلينا ، الثاني احضر فتكون متعدية كقوله تعالى ﴿هلم شهداءكم﴾ أي احضروهم ولا مساغ لأحد المعنيين هنا الثاني أن إجماعهم منعقد على أن فيها لغتين حجازية وهي التزام استتار ضميرها ؛ فتكون اسم فعل وتميمية وهي أن تتصل بضمائر الرفع البارزة فيقال هلم وهلمي وهلما وهلموا فتكون حينئذ فعلا ، ولا نعرف لها موضعًا أجمعوا فيه على التزام كونها اسم فعل ولم يقل أحد إنه سمع اسم فعل هلما جرا ولا هلموا جرا ولا هلمي جرا . الثالث أن تخالف الجملتين المتعاطفتين بالطلب والخبر ممتنع أو ضعيف ، وهو لازم هنا إذا قلت كان ذلك عام كذا وهلم جرا . الرابع أن أئمة اللغة المعتمد عليهم لم يتعرضوا لهذا التركيب حتى صاحب المحكم مع كثرة استيعابه وتتبعه وإنما ذكره صاحب الصحاح ، وقد قال أبو عمر ابن الصلاح في شرح مشكلات الوسيط أنه لا يقبل ما تفرد به، وكان علة ذلك ما ذكره في أول كتابه كمن أنه ينقل عن العرب الذين سمع منهم فإن زمانه كانت اللغة فيه قد فسدت ، وأما صاحب العُباب فإنه قلد صاحب الصحاح فنسخ كلامه . وأما ابن الأنباري فليس كتابه موضوعًا لتفسير الألفاظ المسموعة من العرب ؛ بل وضعه أن يتكلم على ما يجري في محاورات الناس ، وقد يكون تفسيره له على تقدير أن يكون عربيًا فإنه لم يصرح بأنه عربي وكذلك لا أعلم أحدًا من النحاة تكلم عليها غيره، ولخص أبو حيان في الارتشاف أشياء من كلامه ووهم فيه فإنه ذكر أن الكوفيين قالوا جرا مصدر ، والبصريون قالوا إنه حال وهذا يقتضي أن الفريقين تكلموا في إعراب ذلك وليس كذلك ، وإنما قال أبو بكر إن قياسه على قواعد البصريين أن يقال إنه حال وعلى قواعد الكوفيين أن يقال إنه مصدر، وهذا معنى كلامه فهذا هو الذي فهم عنه أبو القاسم الزجاجي ورد عليه فقال : البصريون لا يجيزون في نحو ركضا من قولك (جاء زيد ركضًا) أن يكون مفعولاً مطلقًا ؛ بل يجيزون أن يكون التقدير (جاء زيد يركض ركضًا) فلذلك يجوز على قياس قولهم أن يكون التقدير (هلم يجرجرا) ثم قول أبي بكر معناه سيروا على هيأتكم أي تثبتوا في سيركم ولا تجهدوا أنفسكم معترض من وجهين أحدهما أن فيه إثبات معنى لهلم لم يثبته لها أحد الثاني أن هذا التفسير لا ينطبق على المراد بهذا التركيب فإنه إنما يراد به استمرار ما ذكر قبله من الحكم ولهذا قال

صاحب الصحاح وهلم جرا إلى الآن وقول أبي حيان (تعال على هيئتكم) عليه أيضًا اعتراضان ، أحدهما أنه تفسير لا ينطبق على المراد الثاني في إفراده تعال مع أنه خطاب للجماعة ، ولا يقال اسم فعل لا تلحقه ضمائر الرفع البارزة ، وقد توهم ذلك بعض النحاة فيها وفي هات والصواب أنهما فعلان بدليل الآية وهي قوله تعالى ﴿قل هاتوا برهانكم﴾ (٤٦) وقول الشاعر :

**إذا قلت هاتي ناولني تمايلت**

وقوله لأن هلم في معنى جروا منقول من كلام ابن الأنباري وهوخطأ انتقضه الزجاجي في مختصره ، وقال لم يقل أحد أن هلم بمعنى جروا وفيه دليل على أن ما قدمته من الإعرابين المذكورين لم يقلهما البصريون ولا الكوفيون وإنما قالهما ابن الأنباري قياسًا على قولهما في (جاء زيد ركضًا) بتقدير بيت الأول (فإن تجاوزت أرضًا مقفرة) . أي ليس بها أنيس رمت بي تلك الأرض المقفرة إلى أخرى كتلك الأرض المقفرة . وأما البيتان الأخيران فمعناهما الثناء على قوم بالكرم والسيادة ، والعرب تمدح بالطعام في الشتاء لأنه زمن يقل فيه الطعام ويكثر فيه الأكل باحتباس الحرارة في الباطن والسدائف جمع سديفة وهي مفعول للمطعمين ومعنى شوائن سنام البعير المتقطع وغيره مما يغلب عليه السمن، وقوله مليء نيب أصله من النيب والنيب جمع ناب وهي الناقة سميت بذلك ؛ لأنه يستدل على عمرها بنابها . وحذف مجرور من لأنه أراد التخفيف حين انتقى المتقاربان ، وهما النون واللام لتعذر الإدغام لأن اللام ساكنة ونظيره قولهم في بني الحارث بلحارث وهو شاذ . والذي في البيت أسبق منه لأن شرط هذا الحذف أن لا تكون اللام مدغمة بعدها . فلا يقال في بني النجار وبني النضير بنجار وبنضير ، وعلل ابن جني (٤٧) ذلك بكراهية توالي اعتلالين فإن اللام قد أعلت بإدغامها فيما بعدها فمتى اعتلت النون التي قبلها بالحذف توالى الإعلالان ، وقد يرد : بأن ذلك إنما يتجنب في الكلمة الواحدة ، ويجاب بأن كلا من المتضايفين والجار والمجرور كالكلمة الواحدة ، وأعطيا حكمها وقوله غرا حال من النيب وهو جمع غراء كحمراء وحمر وسوداء وسود وفي الجاهلية خبر كان إن قدرت ناقصة أو متعلق بها إن قدرت تامة بمعنى وجد ، وقوله فهلم جرا متعلق المعنى بقوله في الجاهلية أي : كان سؤدد وائل في الجاهلية فما بعدها ، وإذ قد أتينا على كلام الناس وشرحه وبيان ما فيه من نقد فلنذكر ما ظهر لنا في توجيه هذا الكلام بتقدير كونه عربياً فنقول هلم هذه هي القاصرة بمعنى رأيت وتعال إلا أن فيها تجويزين ، أحدهما إنه ليس المراد بالإتيان هنا المجيء الحسي ؛ بل الاستمرار على الشيء والمداومة عليه كما تقول (امش على هذا الأمر) (وانشد على هذا المنوال) ومنه قوله تعالى : ﴿وانطلق الملأ منهم أن امشوا واصبروا على آلهتكم﴾ (٤٨) . المراد بالانطلاق ليس الذهاب الحسي ؛ بل انطلاق الألسنة بالكلام ولهذا أعربوا أن تفسيرية ، وهي إنما تأتي بعد جملة فيها معنى القول دون حروفه كقوله تعالى ﴿فأوحينا إليه أن اصنع الفلك﴾ (٤٩) . وليس المراد بالمشي المشي بالأقدام ؛ بل الاستمرار والدوام أي داوموا على عبادة أصنامكم واحبسوا أنفسكم على ذلك . الثاني أنه ليس المراد الطلب حقيقة وإنما المراد الخبر عبر عنه بصيغة الطلب كما في قوله تعالى : ﴿ولنحمل خطاياكم﴾ (٥٠) ﴿فليمدد له الرحمن مدا﴾ (٥١) . وجرا مصدر جره يجره إذا سحبه ، ولكن ليس المراد الجر الحسي بل المراد التعميم كما استعمل السحب بهذا المعنى إلا أنه يقال هذا الحكم منسحب على كذا : أي شامل له . فإذا قيل كان ذلك عام كذا وهلم جرا فكأنه قيل : واستمر ذلك في بقية الأعوام استمرارًا ، فهو مصدر ، أو واستمر مستمراً فهو حال ، مؤكدة وذلك جار في جميع الصور، وهذا هو الذي يفهمه الناس من هذا الكلام . وبهذا التأويل ارتفع إشكال العطف ؛ فإن هلم جرا حينئذ خبر وإشكال التزام أفراد الضمير لفاعل هلم هذه لأنه مفرد أبدًا كما تقول (واستمر ذلك) أو (استمر ما ذكرته) فإن قلت قد اشتملت هذه التوجيهات التي وجهت بها هذه المسائل على تقديرات كثيرة وتأويلات متعددة ، ولم يعهد في كلام النحويين مثل ذلك . قلت ذلك لأني لم أقف على كلام لهم على مسائل متعددة مشكلة اجتمعت في مكان واحد ولو وقفت لهم على ذلك لوجدت في كلامهم مثل ذلك وأمثاله كثير . والله تعالى اعلم وهو حسبنا ونعم الوكيل .

## الهـــوامـــش

١ – في نسخة «ب» قال الشيخ العلامة جمال الدين أبو محمد بن هشام رحمه الله تعالى .

٢ – في نسخة «ب» وقوله فحقك كذا خلافًا لفلان .

٣ – في نسخة «ب» حذفت (بما) في التعبير .

٤ – في نسخة «ب» متعذرًا بضيق الوقت.

٥ – في نسخة «ب» تستعمل للنفي قبل الكف .

٦ – في نسخة «ب» زيادة «بمعنى لا يعرف هذا إلا زيد» .

٧ – الآية ٦ من سورة الرعد .

٨ – الآية ٣٩ من سورة إبراهيم .

٩ – الفارسي الحسن بن أحمد بن عبدالغفار أبو علي – واحد زمانه في علم العربية أخذ عن الزجاج وابن السراج – من تصانيفه الإيضاح في النحو والتكملة في التصريف وغيرهما كثير – كانت وفاته ببغداد سنة ٣٧٧ وأشير إلى أن هذا التعريف وما بعده من التعريفات مأخوذ باختصار من البغية للسيوطي .

١٠– في نسخة «ب» أي لا يملكه أي الملك على حد قوله ...إلخ .

١١– تمام البيت : والمرء عند الرشا أن يلقيها ذيب – وهو من شواهد سيبويه في الكتاب ولم ينسبه لشاعر بعينه أما ابن هشام في المغني فذكره هكذا: هذا سراقة للقرآن يدرسه .. يقطع الليل تسبيحًا وقرآنًا وفي الحماسة تمامه كما ذكره سيبويه .

١٢– في نسخة «ب» ولهذا يخرج سيبويه والمحققون نحو ساروا سريعًا أي ساروا السير سريعًا .

١٣– تصحيح العبارة من نسخة «ب» هكذا : «الثاني أن يكون قوله درهمًا حالاً فإن قلت كيف يجوز الحال من النكرة قلت أما على قول سيبويه فلا إشكال لأنه يجوز عند مجيء الحال من النكرة ... إلخ» .

١٤– الآية ٢٥٩ من سورة البقرة .

١٥– أبو حيان التوحيدي علي بن محمد بن العباس شيرازي الأصل – كان متفننًا في جميع العلوم معتزليًا يسلك في تصانيفه مسلك الجاحظ وهو صاحب التصانيف الكثيرة منها : الرد على ابن جني في شعر المتنبي – المحاضرات والمناظرات – الإمتاع والمؤانسة ... إلخ مات في حدود ٣٨٠ .

١٦– ابن عصفور علي بن مؤمن ابن محمد النحوي الحضرمي الإشبيلي حامل لواء العربية في زمانه بالأندلس . مولود سنة ٥٩٧ ووفاته سنة ٦٦٩ . من تصانيفه الممتع في التصريف – المقرب – شرح الجزولية – شرح الأشعار الستة وغيرها .

١٧– في نسخة «ب» على لا حب لا يهتدي بمناره . وهو من شعر امرئ القيس .

١٨– في نسخة – أ – زيادة «أي رجل فيبينونه» ثم أنشد ... إلخ وفي نسخة «ب» (ما قام رجل عاقل فيقوم ثم أنشد ... إلخ .

١٩– في نسخة «ب» زيادة هذه العبارة «... وينفي الاهتداء عنه وإنما يريد نفي المنار فتنتفي الهداية أي لا منار لهذا الطريق يهتدي به ... إلخ» .

٢٠– الأفوه الأودي – اسمه صلات بن عمرو بن مالك بن عوف بن الحرث ، وهو من كبار الشعراء القدماء في الجاهلية وكان سيد قومه وقائدهم في حروبهم والعرب تعده من حكمائها . ذكره صاحب الأغاني .

٢١– الآية ٤٨ من سورة المدثر .

٢٢– من الآية ٢٧٣ من سورة البقرة .

٢٣– زيادة في نسخة ألف .

٢٤– تقدمت .

٢٥– من الآية ٢٥٥ من سورة البقرة .

٢٦– في نسخة «ب» (لأن النفي إنما يسلط على المسند إليه) .

٢٧– هو الفارسي الحسن بن أحمد المتقدم .

٢٨– زيادة في نسخة «ب» كالتالي : (ويشهد لهذا أنهم قد يعرضون بذلك عنه بأن يقولوا الإعراب في اللغة البيان ... إلخ) .

٢٩– تمامه : كلامكم علي إذا حرام .

٣٠– من الآية ٢٠ من سورة يوسف .

٣١– من الآية ٢١ من سورة الأعراف.

٣٢– الآية ١٦٨ من سورة الشعراء .

٣٣– الأخفش عبدالحميد بن عبدالمجيد أبو الخطاب الأخفش – كان إمامًا في العربية أخذ عنه الكسائي وسيبويه ويونس وأبوعبيدة وهو أول من فسر الشعر تحت كل بيت ، وما كان الناس يعرفون ذلك قبله وإنما كانوا إذا فرغوا من القصيدة فسروها .

٣٤- أبو عمر أبو الحاجب هو عثمان بن عمر بن أبي بكر بن يونس جمال الدين الكردي - ولد بعد سنة سبعين أو إحدى وسبعين وخمس مئة بإسنا من الصعيد، وتأدب على الشاطبي وابن البنا ولزم الاشتغال حتى برع في الأصول والعربية، وكان ذكياً ألف في الفقه والأصول أما في النحو فله الكافية وشرحها وكتب أخرى معروفة. توفي في شهر شوال سنة ست وأربعين وست مئة.

٣٥- سقط من نسخة (أ) هذه العبارات: (... المؤكد لغيره وفيما قاله نظر من وجهين ما ذكرنا من أن اللغة ليست مصدراً لأنها ليست اسماً لحدث والثاني أن ذلك لو كان مصدراً مؤكداً لغيره) لكان إنما يأتي بعد الجملة ... إلخ.

٣٦- الزجاج إبراهيم بن السري بن سهل أبو إسحاق الزجاج كان يخرط الزجاج ثم مال إلى النحو فلزم المبرد الذي كان يعلمه بدرهم في اليوم. حتى برز في النحو. له تصانيف منها معاني القرآن. الاشتقاق - خلق الإنسان، فعلت وأفعلت، مختصر النحو وغيرها توفي سنة ٣١١هـ.

٣٧- الآية ٩٦ من سورة طه.

٣٨- في نسخة «ب» وأجمعوا على ذلك اجتماعاً.

٣٩- صاحب المحكم - هو ابن سيده المعروف.

٤٠- هذا الرجز لم ينسبه ابن منظور في لسان العرب ولا غير ابن منظور إلى شاعر بالذات، وإنما عبروا بقولهم قال الراجز.

٤١- الجوهري إسماعيل بن حماد صاحب الصحاح المشهور. كان من أعاجيب الزمان فطنة وذكاء وعلماً. أصله من فاراب من بلاد الترك وكان إماماً في اللغة والأدب. توفي في حدود الأربع مئة.

٤٢- الشاطبي القاسم بن فيرة بن أبي القاسم خلف بن أحمد الرعيني المقرئ النحوي الضرير ولد سنة ٥٣٨. كان إماماً فاضلاً بالنحو والقراءات والتفسير والحديث أخذ القراءات عن ابن هذيل وسمع من السلفي وأخذ عنه السخاوي - له القصيدة المشهورة في القراءات. والرائية في الرسم. توفي في جمادى الأولى سنة ٥٩٠هـ.

٤٣- أبو شامة عبدالرحمن بن إسماعيل الدمشقي المشهور بأبي شامة لشامة كبيرة كانت على حاجبه الأيسر ولد سنة ٥٩٩ بدمشق، وكان معتنياً بالحديث ومتقناً للفقه وبارعاً في العربية - من تصانيفه - نظم المفصل للزمخشري ومقدمة في النحو ومختصر التاريخ لابن عساكر وغيرها توفي سنة ٦٦٥.

٤٤- الصاغاني الحسن بن محمد ابن الحسن - حامل لواء اللغة في زمانه - والتكملة على الصحاح والعباب وغيرها - توفي سنة ٦٥٠.

٤٥- ابن الأنباري القاسم بن محمد ابن بشار النحوي كان محدثاً إخبارياً عارفاً بالأدب والغريب توفي سنة ٣٠٤ له تصانيف منها: خلق الإنسان - خلق الفرس - الأمثال - المقصور والممدود شرح السبع الطوال.

٤٦- من الآية ١٠١ من سورة البقرة.

٤٧- ابن جني عثمان النحوي من أحذق أهل الأدب وأعلمهم بالنحو والتصريف. وكان يحضر عند المتنبي ويناظره في شيء من النحو، وكان المتنبي يقول فيه هذا رجل لا يعرف قدره كثير من الناس. من تصانيفه الخصائص في النحو وشرح تصريف المازني وغيرهما كثير توفي سنة ٣٩٢.

٤٨- الآية ٦ من سورة ص.

٤٩- الآية ٢٧ من سورة (المؤمنون).

٥٠- من الآية ١٢ من سورة العنكبوت.

٥١- من الآية ٧٥ من سورة مريم.

## المراجع


- **بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة** للحافظ جلال الدين السيوطي - مطبعة السعادة بالقاهرة ١٣٢٦.
- **من تاريخ النحو** - لسعيد الأفغاني - دار الفكر لبنان.
- **مراتب النحويين** لأبي الطيب عبدالواحد بن علي اللغوي - تحقيق إبراهيم أبي الفضل - مصر ١٩٥٥.
- **المعجم المفهرس لألفاظ القرآن الكريم** - لمحمد فؤاد عبدالباقي - دار إحياء التراث العربي - بيروت - لبنان.
- **الكتاب** للعلامة سيبويه - طبعة بولاق ١٣١٦.
- **شواهد الكتاب** لسيبويه - جمعها العلامة محمد عبدالمنعم خفاجي.
- **الأغاني** لأبي الفرج الأصبهاني - الطبعة الأولى مطبعة التقدم بمصر.
- **مغني اللبيب** - لابن هشام الأنصاري جمال الدين.

مراجعات

# تاريخ المكتبات في مصر: العصر المملوكي

محمد إبراهيم سليمان
نائب رئيس قسم المعلومات
جريدة الأهرام - القاهرة

**النشار، السيد السيد / تاريخ المكتبات في مصر: العصر المملوكي. - القاهرة: الدار المصرية اللبنانية، ١٩٩٣ - ٣٣٥ ص.**

مؤلف الكتاب هو السيد السيد محمود النشار المدرس بقسم المكتبات والمعلومات بكلية الآداب جامعة الإسكندرية. والكتاب في أصله أطروحة علمية قدمها المؤلف للحصول على درجة الماجستير في علم المكتبات.

يتناول الكتاب تاريخ المكتبات في مصر في العصر المملوكي، الذي يعد من أنشط عصور التاريخ المصري فيما يتعلق بحركة الكتب والمكتبات، وذلك من حيث أنواع هذه المكتبات، ومواردها المادية، والبشرية، والمالية، وإجراءاتها الفنية، والأنشطة، والخدمات.

يبدأ الكتاب بمقدمة، ثم دراسة تحليلية نقدية لأهم مصادر الكتاب ومراجعه، ثم تمهيد عن أحوال المجتمع المصري في عصر سلاطين المماليك. ثم خمسة فصول يتناول أولها نشأة المكتبات في مصر في العصر المملوكي وأنواع هذه المكتبات. ويتناول الفصل الثاني الموارد المادية والبشرية في المكتبات المملوكية. أما الفصل الثالث فهو يتناول النظم والإجراءات الفنية المتعلقة بالتزويد والفهرسة والتصنيف، بينما يتناول الفصل الرابع الخدمات والأنشطة المكتبية. ويتعرض الفصل الخامس لمظاهر تدهور أوضاع المكتبات المملوكية وأسبابها.



## وثائق سلاطين المماليك

في مقدمة الكتاب أشار المؤلف إلى أهمية الموضوع، وأهدافه، ومجاله، وحدوده الزمانية، ثم نقد الدراسات السابقة عليه مبينًا أنها لم تتعرض لموضوع المكتبات المملوكية إلا عرضاً وبشكل عام. أما هذا الكتاب فهو يتناول الموضوع بالتفصيل، ومن كل جوانبه.

وفي الدراسة النقدية التحليلية لأهم وثائق ومصادر الكتاب ومراجعه يشير المؤلف إلى أنه لم يصلنا عن المكتبات في العصر الإسلامي الوسيط - بما في ذلك عصر سلاطين المماليك - مصنف خاص بتاريخ المكتبات ومواردها ونظمها وخدماتها ومصائرها، يمكن الاعتماد عليه في إعادة الكتابة لهذا التاريخ. وفي غياب المؤلفات الخاصة بالمكتبات كان على المؤلف أن يتعقب في بطون الوثائق والمصادر والمراجع عن تلك المدة الزمنية موضوع الدراسة، ومن ثم رجع إلى مجموعة متنوعة ومتعددة من الوثائق والحجج والأصول، والمصادر العربية الخطية والمطبوعة، فضلاً عن المراجع المتخصصة الحديثة العربية منها والأجنبية، التي تعالج من قريب أو بعيد المكتبات في مصر إبان عصر المماليك.

وتأتي الوثائق المملوكية في المقام الأول من الأهمية، وترجع أهمية هذه الوثائق إلى أنها مصادر

نزيهة لاشك في صحتها، يستقي منها المؤرخ معلوماته وهو مطمئن إلى صحة ما جاء بها؛ لأنها لم تكتب أصلاً بغرض التأليف التاريخي. لهذا انتفت عنها الأهواء الذاتية. كما أن كتابها الموثقين اتبعوا في إخراجها قواعد وأساليب جرت التقاليد المرعية في تلك الدواوين على اتباعها بدقة. ومن هنا اعتمد المؤلف بصفة أساسية على الوثائق التي ترجع إلى عصر سلاطين المماليك والمخطوطة في أرشيف وزارة الأوقاف بالقاهرة ودار الوثائق القومية ودار الكتب المصرية والتي تزيد في مجموعها على ثمان مئة وثيقة.

وهذه الوثائق تقدم تفصيلات عن إنشاء المكتبات، والهدف من تأسيسها وعن موقع المكتبة بالنسبة للمؤسسة الأم، ومواصفات المقر ومساحته والتجهيزات، وموارد المكتبة المالية ووجوه إنفاقها، وفئات العاملين بها، وتحديد واجباتهم ومؤهلاتهم ومرتباتهم، وبعض الإجراءات الفنية مثل التسليم والتسلم والتسجيل والجرد والصيانة والترميم، وكذلك الخدمات وخاصة خدمتي الاطلاع الداخلي والنسخ التي كانت متوافرة بالمكتبات المملوكية.

وبعد الدراسة التحليلية للوثائق والمصادر يأتي التمهيد حيث تحدث المؤلف بتركيز عن الأحوال السياسية والاقتصادية والاجتماعية والعلمية في مصر في عصر سلاطين المماليك، وكيف أنها تركت بصماتها على الحركة المكتبية آنذاك. ذلك أن استقرار أحوال مصر أدى إلى الرخاء وإثراء الحياة الفكرية، الأمر الذي ترتب عليه ازدهار المكتبات بمختلف أشكالها، وبما حوته من نفائس المخطوطات.

## نشأة المكتبات المملوكية وأنواعها

في الفصل الأول من الكتاب وعنوانه «**المكتبات المملوكية في مصر: نشأتها وأنواعها**» يقدم المؤلف دراسة حول نشأة المكتبات في مصر وتطورها قبيل العصر المملوكي، موضحًا أن المكتبات المملوكية هي امتداد طبيعي للمكتبات في العهود السابقة عليها.

ويشير المؤلف إلى أن سلاطين المماليك كانوا أول من قدر أهمية الكتب فاحتفظوا في قلعة الجبل - قصر السلطان المملوكي - بخزانة كتب كبيرة، كانت في الأصل ملك القاضي الفاضل عبدالرحمن البيساني ثم آلت إلى ابنه من بعده، حتى أمر السلطان الأيوبي الكامل محمد بوضع اليد عليها ونقلها إلى القلعة. وكانت تتألف من ثمانية وستين ألف مجلد، ولم يكن أمراء المماليك يقلون عن سلاطينهم تقديرًا لأهمية الكتب وحرصًا على اقتنائها وتكوين مكتبات خاصة بهم. كذلك كان لدى العلماء والفقهاء والقضاة بل وعامة الشعب أحيانًا مكتباتهم الخاصة. من ذلك الشيخ أبو الفتح محمد أبي بكر الكوفي فقد كانت له خزانة كتب خاصة وقفها على طلبة العلم، والشيخ جلال الدين القويزي الذي كان يجلس في بيته وحوله الطلبة والكتب، وغيرهما كثيرون. وهذه المكتبات بلغت من الفخامة وكثرة محتوياتها أن مكتبة أحدهم وهو الشيخ ناصرالدين شافع الكناني كانت تحتوي على ثماني عشرة خزانة.

يتناول المؤلف بتفصيل أنواع المكتبات المملوكية ومنها المكتبات الخاصة - التي سبق الإشارة إليها - ومكتبات المساجد والجوامع، ومكتبات المدارس، ومكتبات البيمارستانات، ومكتبات الخوانق والربط والزوايا والخلاوي، ومكتبات الترب والمدافن والقباب. مع ذكر أمثلة لكل نوع من أنواع المكتبات الست، والتركيز على اسم المكتبة ومؤسسها وسنة التأسيس ومكانها.

ويكفي هنا الإشارة إلى مكتبات المدارس في العصر المملوكي. فقد كانت هذه المدارس أشبه بالجامعات. وقد تبارى سلاطين المماليك وأمراؤهم وأغنياؤهم في إنشاء المدارس، وقد ألحقت بكل مدرسة مكتبة وخزانة كتب - على حد مصطلح وثائق الوقف المملوكية - حوت أنواعًا عديدة من المؤلفات في مختلف العلوم والفنون، يرجع إليها الدارسون والطلاب في البحث والاستقصاء كما يقول القلقشندي. وكانت هذه

المدارس من الكثرة بحيث يصعب حصرها، فقد ذكر ابن بطوطة في رحلته ما نصه: «وأما المدارس بمصر فلا يحيط أحد بحصرها لكثرتها».

ولم يقتصر إنشاء مكتبات المدارس على القاهرة وحدها بوصفها العاصمة، بل امتد إلى معظم أقاليم مصر من أسوان جنوبًا إلى الإسكندرية شمالاً. وقد أنشيء في الإسكندرية وحدها ما لا يقل عن خمسة وعشرين مدرسة ملحقاً بكل واحدة منها خزانة كتب عامرة بصنوف الكتب والتواليف كما يقول البلوي.

وهكذا يتأكد من خلال هذا الفصل أن الكتاب كان جزءاً لا يتجزأ من حياة الإنسان في مصر المملوكية، الأمر الذي دفعه إلى إنشاء مكتبة داخل كل مؤسسة أو منشأة، كبيرة كانت أم صغيرة لتلبية احتياجات مجتمعها حتى ولو كان محدوداً.

## الموارد المادية والبشرية في المكتبات المملوكية

يعرض المؤلف في الفصل الثاني من الكتاب وعنوانه «**الموارد المادية والبشرية في المكتبات المملوكية**» لعدد من القضايا المهمة وهي: المبنى والتجهيزات (ويشمل الموقع ومواصفاته والأثاث والأدوات الخاصة بحفظ الكتب، وصناديق الكتب ورفوفها، وكراسي الكتب، وأدوات الكتابة، وأدوات إعداد الكتب وتسجيلها وصيانتها). ثم انتقل إلى الموارد المالية ووجوه الإنفاق وتشمل: (إيرادات المكتبة المملوكية، ريع الوقف، الهبات والتبرعات، وجوه الإنفاق، مرتبات العاملين بالمكتبة، صيانة وترميم المكتبة ومجموعاتها وتجهيزاتها وأدواتها). وفي هذا الفصل أيضًا تحدث المؤلف عن الموارد البشرية، من حيث (فئات العاملين بالمكتبة وواجباتهم ومؤهلاتهم - خازن الكتب أو أمين المكتبة ـ المناولون - الوراقون). ثم اختتم الفصل بالحديث عن المجموعات المكتبية، من حيث (أحجام مقتنيات المكتبات وأنواعها وموضوعاتها).

ويشير المؤلف في هذا الفصل إلى أن الوقف كان هو المورد المالي الرئيس للمكتبات المملوكية. ذلك إلى جانب المبالغ التي يرصدها أصحابها لبناء مباني المكتبات وإنشائها وتأثيثها وتجهيزها وتزويدها بالكتب وغيرها وهناك أيضًا الهبات العديدة نقداً وعينًا. وتعج وثائق الوقف بمعلومات مفصلة عن وجوه الإنفاق أو مصروفات المكتبات المملوكية، وهي تكفي للدلالة على مدى اهتمام المماليك بالإنفاق على المكتبات حتى تؤدي رسالتها التعليمية والتربوية.

ويمكن تصنيف مصروفات المكتبات المملوكية في وجهين رئيسين:

أحدهما خاص بمرتبات العاملين بالمكتبات، والآخر يتعلق بصيانة بناء المكتبة وترميمه والكتب وتجهيزاتها وأدواتها. وبخصوص مرتبات أمناء المكتبات كانت تتفاوت وفقاً للعمل الموكل للأمين ومركزه وسمعته، وتبعاً لمقدار ريع الوقف السنوي. فأمين مكتبة مدرسة السلطان حسن ابن قلاوون كان راتبه الشهري مئة درهم. وفي المدرسة الصرغتمشية كان خازن الكتب يتقاضى خمسين درهمًا شهرياً. أما أمين مكتبة مدرسة فرج بن برقوق فكان يتقاضى عشرين درهماً شهرياً.

وقد عرفت المكتبات المملوكية ثلاثة أنواع من العاملين هم: أمناء المكتبات والمناولون والوراقون كما عرفت الخدم من بوابين وفراشين وطباخين - كما نصت على ذلك بعض الوثائق المملوكية، وقد نال العاملون جزءاً كبيراً من اهتمام منشئي المكتبات فخصصوا لهم المرتبات المجزية. ويكفي الإشارة إلى أن مرتب أمين المكتبة المملوكية كان يتساوى في كثير من الأحيان مع مرتبات المدرسين بالمدرسة. فلا عجب إذن أن يحب المكتبيون في عصر المماليك عملهم ويخلصوا في خدمة مكتباتهم.

## نظم المكتبات المملوكية وخدماتها

الفصل الثالث من الكتاب وعنوانه «**النظم والإجراءات الفنية في المكتبات المملوكية**» ناقش موضوعين مهمين : أولهما بناء المجموعات المكتبية وتنميتها، وثانيهما التنظيم والإعداد الفني للمكتبة. وفيما يتعلق بالموضوع الأول أثبت أن المكتبات المملوكية عرفت سياسة التزويد متمثلة في وثائق الوقف التي كانت بمثابة لوائح تنظيمية لها. وأوضح أن مصادر التزويد تعددت ما بين شراء ووقف وإهداء ونسخ. وحدد أيضًا كيفية اختيار الكتب مبينًا أنها كانت تتم عادة بالتشاور بين أمناء المكتبات وأولى الأمر في المؤسسات التي تتبعها، وبالنسبة للموضوع الثاني أكد أن المكتبات المملوكية عرفت نظم التسليم والتسلم، وإجراءات التسجيل، والجرد، والفهرسة، والتصنيف، والتجليد، والترميم، والصيانة.

واستعرض المؤلف في الفصل الرابع وعنوانه «**الخدمات والأنشطة في المكتبات المملوكية**» أنواع تلك الخدمات والأنشطة، التي يدخل في نطاقها مواعيد فتح المكتبة، وعدد ساعات العمل بها، مبينًا أن ذلك كان يختلف من مؤسسة إلى أخرى وفقًا للائحة كل منها وشروط الواقف، وتحدث عن المستفيدين من تلك المكتبات وفئاتهم، مؤكدًا أن أنماط الإفادة تعددت بين خدمات الاطلاع الداخلي، والإعارة الخارجية، والنسخ، وإرشاد القراء، إلى جانب الخدمات الببليوجرافية والتعليمية. وأنهى الفصل بتقييم عام للدور التربوي لتلك المكتبات، وأوجه الشبه والاختلاف بينها وبين المكتبات الأوربية المعاصرة لها.

أما الفصل الخامس الأخير من الكتاب وعنوانه «**مصائر المكتبات المملوكية**»، فقد تحدث فيه المؤلف عن أسباب ومظاهر تدهور أوضاع تلك المكتبات والتفريط في محتوياتها خاصة في المدة الأخيرة من عصور دولة المماليك الجراكسة.

وأرجع ذلك إلى عدة عوامل منها سوء إدارة بعض المشرفين على تلك المكتبات واستغلال بعض العلماء والقضاة لها ونهب محتوياتها، وفقد عدد منها لمصادر تمويلها، بالإضافة إلى عوامل الجو الطبيعية. كما أن تلك المكتبات تعرضت للسلب والنهب خلال مدة الانتقال من الحكم المملوكي إلى الحكم العثماني.

وفي خاتمة الكتاب استعرض المؤلف أهم القضايا والمشكلات التي تعرض لها، وأبرز النتائج التي توصل إليها. ولم يكتف بذلك. بل قدم عددًا من التوصيات كحلول للمشكلات التي ناقشها، بحكم ارتباطه الوثيق بالحركة المكتبية بمفهومها الدقيق بالنسبة للمتخصصين في علم المكتبات. وفي هذا الصدد أوضح أن التجربة المملوكية في مجال الحركة المكتبية، إلى جانب غيرها من التجارب العربية، يمكن أن نفيد منها، وأن نعدّها الأساس المتين الذي يرتكز عليه علم المكتبات والمعلومات في عالمنا العربي المعاصر.

## الملاحظات

في ختام هذا العرض المختصر لمحتويات الكتاب نود إيراد الملاحظات التالية :

١ - ترجع أهمية الكتاب إلى أنه يسد فجوة في تاريخ علم المكتبات في العالم العربي. ففضلاً عن ندرة الدراسات التي تؤرخ للمكتبات العربية، فلم يسجل مؤرخونا العرب في مجلداتهم الضخمة إلا سطورًا متناثرة عن المكتبات. وربما يرجع ذلك - كما ذكر المؤلف - إلى أن فن الكتابة عن المؤسسات - ومنها المكتبات - هو اتجاه جديد لم يعرف في العالم الإسلامي إلا متأخرًا.

٢ - يعتمد الكتاب على المصادر الأصيلة التي أرخت للعصر المملوكي، ولعل أهمها وثائق السلاطين المماليك - وخاصة الوقفيات - وكذا كتب التاريخ والسير والطبقات وكتب الرحلات والخطط.

٣ - التزام المؤلف الدقيق بالمنهج العلمي مما يستحق الإشادة والتقدير. وليس أدل على قيمة الكتاب من تقديمه للقراء من قبل اثنين من كبار أساتذة علم المكتبات وعلم التاريخ وهما : محمد فتحي عبدالهادي أستاذ المكتبات والمعلومات بجامعة القاهرة، وجوزيف نسيم يوسف أستاذ تاريخ العصور الوسطى بجامعة الإسكندرية.

# دولة بني العباس

لشاكر مصطفى

يحيى زكريا عبارة
حمص - سورية

**مصطفى، شاكر/ دولة بني العباس ٠- الكويت: وكالة المطبوعات، ١٩٧٣م ٠- جزآن (١٤٦٢ص).**

دولة بني العباس كتاب جامعي مؤلف لطلاب الدراسات العليا - قسم التاريخ - ومؤلفه الدكتور شاكر مصطفى الأستاذ المحاضر في جامعتي دمشق والكويت - سابقًا - وغيرهما.

وشاكر مصطفى معروف بين المؤرخين ومعروف في ميدان التأليف والترجمة والنشر. صدرت له سابقًا مؤلفات كثيرة . . . وبقي لديه الشيء الكثير مما لم ينشر ولم يعرفه الناس.

ومن مؤلفاته التي نشرت وعرفت كتابه: «دولة بني العباس» أصدرته وكالة المطبوعات في الكويت - أيلول - ١٩٧٣ - وطبع في دمشق - بمطبعة خالد بن الوليد - وكان بودّ المؤلف أن ينشر الكتاب في جزء واحد متكامل إلا أن تشقق أطراف البحث، وكثرة الآراء، وغزارة المادة المدروسة أخرجت المؤلف عن مقصده المرسوم وماشاءه فن الطباعة والإخراج الأنيق أبى إلا أن ينشر هذا السفر القيم في جزأين من القطع المتوسط - تسهيلاً للقراءة والتناول. وقد وقع الجزء الأول من الكتاب في (٧٥٢) صفحة، والجزء الثاني في (٧١٠) صفحات.

وهذا الكتاب المنشور أخيرًا كتابٌ حديث قديم، حَديثٌ لأنه ظهر في آخر طبعة سنة (١٩٧٣ - ١٩٧٤م)، وقديمٌ لأن المؤلف ألغي كتابًا سابقًا له من مثله صدر قبل خمس عشرة سنة خَلَتْ، قبل صدور الطبعة المنوه بها آنفا. والمؤلف خلال هذه المدة المديدة تحول عن كثير من الآراء التي سبقت في الطبعة القديمة.

ولعل ذلك التحول في الرأي والبحث جاءا عن قناعة داخلية تولدت في ذهن المؤلف لوقوفه على مصادر جديدة أنارت له ساحة الرؤية فبددت عن البحث ماكان يعتريه من الحجب التي تغطي الحقيقة، فلما استبان له فيها وجه الصواب أخذ به وتراجع عما كان عليه الرأي في الطبعة الأولى.

وقد أشار المؤلف إلى هذا التحول والأخذ بالإلغاء فقال: «ولست بالزعم أنّ هذا الكتاب يأتي بالجديد الذي قد أريد منه، أو الذي قد يأمله منه الباحثون ولكنه محاولةٌ متواضعةٌ في هذا السبيل، وما كان له أن يعرف أسنان المطبعة لولا الرغبة في أن يلغي كتابًا سابقًا لَهُ . . . إلخ».

ولقد كان لانقضاء خمس عشرة سنةً على الطبعة الأولى مدةً كافيةٌ لاكتشاف المؤلف ثغرات في الكتاب تقتضي منه إعادة النظر أو التصحيح أو التوضيح أو التعديل فذلك أمر طبيعي في طباع بني البشر - على حد قول العماد الأصفهاني في ذلك - لاسيما أنه قد ظهر عدد كثير من المصادر والدراسات في اللغة العربية وسواها خلال هذه الفترة الزمنية المديدة، ولابد أن المؤلف قد اطلع على بعضها واستفاد منها، ولذلك فالتحول والتغيير واقع لامحالة على الكتاب في طبعة جديدة.

وأولى الضرورات التي يجب أن يعرفها القارئ أولاً أن هذا السفْر القيم محصور في دراسة العصر العباسي الأول فقط من دون دولة بني العباس أي ابتداءً من سنة (١٣٢هـ) حتى سنة (٢٣٢هـ) وهو العصر الذي كان فيه حكم الخلفاء العشرة الأوائل من خلفاء بني العباس، وهم:

١ - أبو العباس عبدالله السفاح (١٣٢هـ)
٢ - أبو جعفر عبدالله المنصور (١٣٦هـ)
٣ - أبو عبدالله محمد المهدي بن المنصور (١٥٨هـ)
٤ - أبو محمد موسى الهادي (١٦٩هـ)
٥ - أبو جعفر هارون الرشيد (١٧٠هـ)
٦ - أبو موسى محمد الأمين (١٩٣هـ)
٧ - أبو جعفر عبدالله المأمون (١٩٨هـ)
٨ - أبو إسحاق محمد المعتصم (٢١٨هـ)
٩ - أبو جعفر هارون الواثق (٢٢٧هـ)
١٠ - أبو الفضل جعفر المتوكل (٢٣٢هـ)

ففي هذا العصر العباسي السياسي الأول، كان الخليفة العباسي متمتعًا بكافة سُلطاته الشرعية والسياسية المستوحاة من كتاب الله لايشركه به شريك، فهي كاملة له غير منقوصة، فليس بعد صوته صوت، وليس بعد يده يد، فهو الآمر الناهي النافذ الأمر في طول أقطار الخلافة الإسلامية وعرضها، فسلطته شاملة ومسلطة على كافة الرعايا.

وأجد من المناسب أن أذكر أن عهد بني العباس في خلافتهم في بغداد وماقبلها استغرق مابين سنة (١٣٢هـ/ ٧٥٠م) إلى سنة (٦٥٦هـ/ ١٢٥٨م)، وقد عمد بعض المؤرخين من المحدثين إلى تقسيم تاريخ دولة بني العباس إلى عصور، واختلفوا في التقسيم وسببه، فجعلها بعضهم ثلاثة عصور. وذلك لاختلاف ملامح وسمات كل عصر منها عن سواه.

فالعصر الأول امتد مابين السنوات: (١٣٢ - ٢٣٢هـ) - وكانت السلطة خلاله في أيدي خلفاء العصر.

والعصر الثاني امتد مابين السنوات: (٢٣٢ - ٥٩٠هـ) - وفي هذا العصر ضاعت السلطة من أيدي الخلفاء وانتقلت إلى القوى الآتية:

أ - «الأتراك»: (٢٣٢ - ٣٣٤هـ) فيما عدا فترة صحت الخلافة على يد الموفق إبّان خلافة أخيه المعتمد: (٢٥٦ - ٢٧٩هـ) على يد المعتضد بن الموفق إبان خلافة المعتمد وخلافة المعتمد وخلافة المعتضد نفسه بعد عمه (٢٧٩ - ٢٨٩هـ).

ب - «البويهيون»: (٣٣٤ - ٤٤٧هـ).

ج - «السلاجقة»: (٤٤٧ - ٥٩٠هـ)

والعصر الثالث: امتد مابين: (٥٩٠ - ٦٥٦هـ) وذلك عندما ضعف سلاطين السلاجقة وأخذت دولتهم في الانحلال والتفكك، فقام بها حكام كثيرون عرفوا بالشاهات والأتابك، استقل كل منهم بجزء من مملكة السلاجقة، فانتهز الخليفة ومن بعده أولاده يستمتعون باستقلال كامل في هذه المنطقة الصغيرة حتى دهم التتار العالم الإسلامي وهدموا بغداد، وقتلوا الخليفة وأنهوا خلافة بني العباس سنة (٦٥٦هـ).



ولقد كان أطول عهد زمني عرفته أسرة حاكمة في ذلك التاريخ، وفي كثير من التواريخ الأخرى. ويوحي تاريخ دولة بني العباس إذا ذكر في الخاطر صورة أزهى عصر عرفته عصور الإسلام الأخرى، فتنساب في الذاكرة صور شتى فيها من يد الأدب، وألف ليلة، ومن الشعر ومن الخمر، وملذات الحياة وصحبتها أكثر مما هو فيه من وقائع التاريخ وفيه من جواء الحضارة وخبر العلم والتجارة أكثر مما فيها من معرفة الأحداث ودخائل السياسة.

وإذا كان العهد العباسي يمثل فترة الأوج في العطاء العربي الإسلامي، فإنه كان أيضًا قمةً في الخصب السياسي. وإذا كنا نعدُ العطاء الحضاري هو الأهم والأبقى في التاريخ فإن ذلك العطاء إنما قام على خلفية سياسية عريضة لم تكن أقل منه خصبًا وتفاعلاً مع حياة الناس.

ومن المهم أن نوضح منذ البدء أن ثمة صور خاطئة أضفاها بعض المؤرخين العباسيين، من ذوي الأصل الإيراني على الحركة العباسية وتناقلها عنهم المؤرخون من بعد. ثم جاء بعض المستشرقين فأعطوها فلسفتها وصولتها العنصرية منذ أواخر القرن الماضي وتابعهم في ذلك أعداد من الباحثين العرب المحدثين وغيرهم. تلك هي الصورة التي تجعل الثورة العباسية على الأمويين حركة فارسية ضد العرب. وتفسّرها على أنها ثورة الموالي من الفرس ضد الطبقة العربية الحاكمة، أي إنها حركة عنصرية واجتماعية. ولم تكن الحركة العباسية لا ثورة قومية إيرانية عنصرية ضد العرب، ولا تمرّدًا طبقيّاً أو وطنيّاً ضد التمييز الاجتماعي أو التسلط العربي. وإذا كانت جغرافيّاً خراسانية انطلقت من إقليم إيراني، وجرفت منها بهذا الشكل عناصر إيرانية عديدة فإنها كانت حركة عربية - إسلامية خالصة بمبادئها وزعمائها وأهدافها. وقد قام بها جماعةٌ من العرب كانت تسكن جنبًا من جوانب الدولة القصيّة (خراسان) ضد جماعة عربية أخرى حاكمة تمركزت في الشام. واستغل الثوار في سبيل غايتهم أفكارًا دينية - سياسية راهنة، واضطرابات سياسية قائمة، وأزمات اقتصادية كان يعاني منها الحكم الأموي نفسه في الشام ومصر. وآلامًا مالية- ضرائبية كانت تعاني منها مختلف الأقاليم سواء في المشرق أو المغرب.

والواقع أن الثلث الأول من القرن الثاني الهجري كان فترة أزمات ذات منابت مختلفة ومظاهر متعددة في المجتمع الإسلامي الواسع. التطورات الاجتماعية والاقتصادية والفكرية والسياسية التي تمت في ذلك المجتمع خلال قرن من الحكم الإسلامي تجاوزت به الأوضاع القائمة منذ الفتوح الأولى. وخلقت كثيراً من التخلخل في مؤسساته. وقد كانت الثورة العباسية محاولة لحل تلك الأزمات. كما كانت تعبيراً عن الرغبة في الخلاص منها. وكانت عبقرية الدعاة العباسيين أنهم جندوا لتأييد الدعوة جماعات واتجاهات متباينة الأهداف، رأت كلٌّ نها في هذه الثورة علّى الأمّويين تحقيقًا لمصالحها الخاصة وحلاً لمشكلاتها. أو أنها حسبت ذلك.

ولعل نجاح الحركة العباسية يتضح من خلال أمرين:

الأول: سياسي اقتصادي يتعلق بأوضاع خراسان، بؤرة الثورة.

الثاني: ديني - عملي يتعلق بتكوين الدعوة العباسية في الفكر والتنظيم.

وتوجّه الاهتمام بين أقاليم الدولة الإسلامية إلى هذا الإقليم في أقصى المشرق: خراسان لأن الثورة العباسية إنما تكونت واكتملت سياسياً هناك. وتحليل الأوضاع في ذلك الإقليم يلقي الضوء على العوامل السياسية - الاقتصادية التي كونت الثورة وأعطتها مقومات النجاح. وبالرغم من أن تاريخ العراق بالذات، في العصر الأموي كان يرشحه لقيادة الثورة التي تكتسح في يوم من الأيام الحكم الأموي إلا أن قربه من الشام، وكثرة الثورات الفاشلة فيه وبالتالي كثرة التشيع والأحزاب وتنبه الأمويين الدائم له، كل ذلك حرمه أن يكون مهد الثورة وسبب نقلها إلى إقليم آخر، تابع للعراق، ومتصل به أوثق الاتصال، عششت فيه التكوينات الأولى للتمرد، فلما نضجت كل النضج قدمت ثمارها للعراق، فكان هو الإقليم الذي قطف الثمار واستقرت به أثرة الثائرين.

وفي الثلث الأول من القرن الثاني الهجري يمكن أن تميز مابين ثلاث مجموعات سكانية رئيسة فيها: العرب، والإيرانيين، والترك الموجودين فيما وراء النهر. ولكل منهما أوضاعه الناقمة الخاصة.

أقدم شاكر مصطفى على دراسة دولة بني العباس في عصرها العباسي الأول نظرًا لأهمية هذا العصر، وخصبه وكثرة عطاءاته في مختلف مجالاته العلمية والفكرية والسياسية والمالية والاقتصادية، ورقيه الحضاري وازدهار الآداب والفنون فيه. فاستأثر بذلك

اهتمام المؤرخين على اختلاف أجناسهم من عرب وعجم فتعددت فيه الدراسات والكتب، في العصر الحديث أذكر منهم على سبيل المثال لا الحصر:

محمد الخضري المتوفى سنة (١٣٤٥هـ/ ١٩٢٧م) مؤلف: «محاضرات في تاريخ الأمم الإسلامية».

أحمد أمين المتوفى سنة (١٣٧٣هـ/ ١٩٥٤م) مؤلف: «ضحى الإسلام»

حسن إبراهيم حسن مؤلف: «تاريخ الإسلام السياسي»

عبدالعزيز الدوري مؤلف: «العصر العباسي الأول».

أحمد شلبي مؤلف: «التاريخ الإسلامي والحضارة الإسلامية» - الجزء الثالث -

فيليب حتي - اللبناني الأصل - صنف بالإنجليزية «تاريخ العرب المطول»، وقام بنقله إلى العربية «إدوار جرجي» و «جبرائيل جبور». وصدر عن دار الكشاف ببيروت.

سيد أمير علي - الهندي - المتوفى سنة (١٣٤٣هـ/ ١٩٢٨م) صنف بالإنجليزية «تاريخ العرب والتمدن الإسلامي» نقله إلى العربية «رياض رأفة» ط. القاهرة.

«كارل بروكلمان» - الألماني - المتوفى سنة (١٣٧٥هـ/ ١٩٥٦م) مؤلف: «تاريخ الشعوب الإسلامية» وقد نقله إلى العربية «نبيه أمين فارس» و «منير البعلبكي» وأصدرته دار العلم للملايين ببيروت.

وإن هذه الدراسة لن تكون آخر ما في السلسلة من المؤلفات في هذا المضمار وما أعتقد أنه لن يكون أيضًا الأخير، ولسوف تعقبها دراسات عديدة؛ لأن ما ظهر لم يستوف كل ما قيل وما لم يقل، ولقد بقي الشيء الكثير مما يجب أن يقال فيما كان خافيًا عن الباحثين.

وقد عني المؤلف بجمع مادة بحثه من بطون المصادر المخطوطة والمطبوعة، ومن مختلف أبحاث الباحثين من مستشرقين وسواهم، ومن كل ما تحتويه المكتبة العربية من مصنفات ومن تراجم فوقع له فيض من الوثائق والنصوص والشهادات الموثقة فنقب فيها واستخرج مكنوناتها، فأخذ منها ما فيها من الصواب، واستبعد منها ما وقع في الغلط، ثم حلل مدلولاتها وشرحها وفسرها ثم ألحقها في مواقعها المناسبة لها، وساق النتائج في أبسط لفظ وأوجز عبارة في أسهل أسلوب عربي مفيد وأرشق صياغة.

ثم حدد المؤلف منهجه في الكتاب فقال: وإذا اقتصر هذا السفر - على سعته - على بحث الجانب السياسي من العصر العباسي الأول، فإنما هذا في الواقع هدفه.

وقال أيضًا: «وإذا أخذ الكتاب اسم: (دولة بني العباس) ثم لم يبحث من التاريخ العباسي كله سوى العصر الأول؛ فلأننا نتناول فيه من جهة التاريخ السياسي فحسب، ولأننا من جهة أخرى نفرق - أو يجب أن نفرق - بوضوح بين عهد كانت الكلمة فيه والحكم في السلطان لبني العباس. وعهود أخرى تلته ما كان لهم فيها السلطة على حاجب القصر . . . بلى! هم الخلفاء بالبردة والقضيب والخاتم، ولكنهم ليسوا أصحاب الدولة. دولة العباسيين قُتِلَتْ مع (المعتصم)، مصرعه كان مصرعها فلم يكن لهم بعدها من دولة أبدًا».

وقصة «دولة بني العباس» هي قصة الدولة التي كانت لمدة قَرْن على الأقل هي دولة الدنيا الأولى. والدولة المسيطرةَ على مقدرات أكبر عدد من البشر - عدا إمبراطورية الصين - والموجّهة لأكبر عدد من الشعوب تحت يدها ومن حَوْلَها. دول معدودة على الأصابع فقط هي التي عرفها التاريخ دولاً أولى في الأرض وبمثل هذه الهيمنة الواسعة، فهي حتى في مسيرة التاريخ العام للبشرية مستحقة للمزيد من البحث والدراسة وتقويم الأثر.

على أن هذا الكتاب إنما عني خاصةً بنواح ثلاث: «السياسة الدينية» و «العلاقات الخارجيّة» و «الأثر الاقتصادي في الأحداث» وإنما قصد إلى ذلك قصدا.

فالعصر العباسي الأول لا يزال حيّاً فينا إلى اليوم في حياته الدينية. والعالم الإسلامي لا يزال

إلى يوم الناس هذا عالة على ذلك العصر بالذات في مفهومه عن «الإسلام».

فقه هذا الدين - بمذاهبه المشهورة الستة أو السبعة الباقية - إنما تبلورت واجتمعت مادته وأركانه في ذلك العصر فلا يزال هو «الإسلام». وهو فكر الإسلام الرسمي حتى الآن. كان هو المتن، وما كان بعده فإنما هي شروح.

ثم إن العلاقات الدولية تأخذ المزيد من اهتمام الباحثين ونظرهم الآن؛ لأنها صورة الروابط الإنسانية، ولأن هذه الروابط ماتنفك تزداد أثرًا وشأنًا بين البشر.

وقد أسهم العصر العباسي الأول أوضح الإسهام في دفع تلك الروابط والعلاقات وكان وضع الخطوط الأولى في القانون الدولي في فترة من أندر فترات التاريخ موضع اهتمام ببغداد.

وأخيرًا فطالما أهملت العناصر المادية في تحليل الأحداث. وبالرغم من نقص الدراسات فقد حاولنا أن يغطي العامل الاقتصادي دوره «ليست الجيوش وحدها هي التي تسير على معداتها» كلمة نابليون هذه عمّت الشعوب والإنسان.

ولقد كان نجاح الدعوة للعباسيين هو الحدث العظيم الذي تمخض عنه قيام «دولة بني العباس».

وكان من آثاره ذلك التحول العربي نحو العباسيين ومن ولاهم، وهو التحول الذي خسر به نصر بن سيار والأمويون من ورائه، قضيتهم. لأن مختلف القبائل العربية انسحبت بذلك إلى صفوف العباسيين آملة بتغيير جديد. ولم ينفع نصر بن سيار ما أطلقه من الدعاية القوية البليغة لتشويه سمعة أتباع العباسيين ووصفه إياهم بالكفار الذين يعبدون الرءوس والسنانير، وبالرّعاع، وسُقّاط العرب وبالموالي والسفهاء والمجوس وبأنهم:

**ليسوا إلى عرب منا فنعرفهم**
**ولا صميمِ الموالي إن هُمُ نسبوا**

وورث العباسيون عن الأمويين إمبراطوريتهم، وهي أوسع دولة عربية إسلامية موحدة في تاريخهم.

وكان انتشار العرب في أقطار المشرق والمغرب فاتحين ومتوطنين ودخولُ غيرهم معهم في الإسلام عقيدةً ونظام حياة. وتحول اللغة العربية إلى لغة عالمية هي في الدين والسّياسة والتجارة لغةُ الدُّنيا الأولى كان لذلك أبعد الأثر في التاريخ الحضاري للمنطقة بأسرها.

وأظلت الراية الأموية، ثم الراية العباسية خلفاء الرسول ﷺ فظلوا يحكمون أكبر إمبراطورية جمعت إلى عهدهم في التاريخ عدا إمبراطورية آتيلا وتتألف جغرافية هذه الدولة من ثلاث هضاب كبرى: إيران، وآسية العربية، وإيبيرية، عدا شمالي إفريقية كله.

وأما الغطاء السكاني في العصر العباسي الأول فرشًا تختلف عناصره باختلاف الأطراف، ففي إيبيرية كان سواد السكان من العناصر الإيبيرية ومن القوط الغربيين (الفيزيقوط) ومن بعض اليهود والفاندال والرومان. وأما البربر فكانوا في شمال إفريقية في منطقة الأطلس حتى ليبيا.

وأما الحاميون يختلط بهم على السواحل بعض الفاندال وبعض الرومان.

وفي مصر كان القبط مع مجموعات صغيرة من الرومان وغيرهم في الإسكندرية خاصةً، وفي جنوبي مصر. النوبيون وهم من العناصر الحامية الزنجية.

وفي الشام كان العنصر السائد هو الآرامي مع مجموعات من اليهود في الجنوب وبعض العرب اليمانية (الغساسنة) على أطراف البادية حتى دمشق مع جماعات محدودة من الرومان واليونان في بعض المدن كعسقلان وأنطاكية والقدس.

وفي العراق كانت الخلائط القديمة من البابليين والآشوريين والكلدان قد غابت وراء غطاء من العناصر الإيرانية كلها من الرقيق.

وفي شمال العراق في الموصل وما صاقبها كان

السريان - وهم من العناصر الآرامية - وفي جنوبي العراق كان القبط.

وأما في البطائح والأحواز من جنوبي العراق فقد تجمع عددمن الزنج المجلوبين عبيدًا للعمل في الأرض وفلاحتها، ومعظمهم من شرقيٍّ إفريقية، كما كان فيها عناصر من الزُّط انتقلوا إلى البطائح من حوض السند قبل الإسلام وبعده، كما كان عدد من القبائل العربية يرود أطراف العراق الغربية حتى الجزيرة العليا ومنها قبائل بكر وتغلب.

وكانت عناصر من الأرمن تتوزع بين بحيرة وان، وبحر الخزر في إرمينية، وإلى الجنوب في المناطق الجبلية كانت بعض العناصر الكردية حتى حوض الزاب ودَيَالي.

أمَّا هضبة إيران فكانت عناصر الإيرانيين والفرس تملؤها حتى أطراف بوادي تركستان حيث تقيم عناصر تركية صفراء حتى الجبال المشرفة على حوض نهر السند الذي تقيم فيه بعض العناصر الدراڤيدية بطوائفها الطبقية الهندوسية. وتتكلم هذه العناصر لغات مختلفة، لها غالبًا كتابات خاصَّة.

والڤيزيقوط كانوا قد تبنوا اللغة والكتابة اللاتينية - عن الرومان - وللبربر لغتهم الخاصة التي لا تكتب.

كما أن للقبط كتابتهم «الديموطيقية»، ولغتهم القبطية القديمة، بجانب اللغة والكتابة اللاتينية.

وكانت عناصر من أهل الشام والعراق تتكلم وتكتب لهجات متعدِّدَة من اللسان الآرامي أهمها اللغة السريانية.

أمَّا في إيران فقد كانت للفرس لغتهم الفارسية الراقية، كما كان للهنود اللغة السنسكريتية.

أما الأتراك فلهم لهجاتٌ غير مكتوبة.

وهناك تعدد في أديان هذه المجموعة من الشعوب: فالقسم الغربي من الإمبراطورية كان قبل الإسلام يدين بالمسيحية. وإذا كانت إيبيرية كاثوليكية، وشمالي إفريقية الأرثوذكسي - حديث العهد بهذه الديانة، وفيهما الكثير من الوثنيين - فقد كان للمسيحية في مصر والشام والعراق مذاهب متعددة أهمها «المونوفيسية» (اليعاقبة السريان)، والمونوتيلتية (الروم الأرثوذكس) والنسطورية.

أما في بلاد إيران ففيها دياناتٌ ثلاث: الزرادشتية، والمانوية، والمزدكية المشاعية، وجماعات من اليهود، ومن النصارى النساطرة.

تربعت الإمبراطورية العباسية على أطلال رسوم الإمبراطورية الأموية ضمن حدودها العامة وجغرافيتها وورثت عنها مشكلاتها الداخلية وعلاقاتها الخارجية، وقضاياها الاقتصادية ومشاغلها، ومعتقداتها الدينية، وإسهاماتها الفكرية، ومارس العباسيون سلطانهم الإلهي في الحكم - وعُقِدت الخلافة لخلفائهم الملوك، بعد نجاح الدعوة العباسية التي نظمت بسرِّية تامة وتصميم دقيق وذلك بالدعوة لخليفة من آلَ البيت بقي مجهول الهوية والشخصية حتى ساعة الصفر عند العامة - خوفًا من انكشاف أمره عند الخليفة الأموي الذي كان يخشى بأسه ومازال الأمر كذلك حتى أظهر الأمر وزيرُ بني العباس أبو سلمة الخلال حفص بن سليمان وهو أول وزير في الإسلام - ثم استوى الحكم لبني العباس بمبايعة أبي سلمة الخلال للسفاح جهرًا بالكوفة سنة (١٣٢هـ).

وجدير بنا أن نلفت النظر أن المؤلف صحح أوهام من قال إن الدعوة العباسية قد قامت على سواعد الموالي والعناصر غير العربية، فذلك وهم روج له المستشرقون ومن سار في فلكهم.

وقد عني المؤلف ببيان شأن العرب في خراسان فقال: فحين افتتحت خراسان عقد العرب المسلمون مع مرزبان مرو معاهدة ترك فيها للدهاقين والمرازبة - وهم الطبقة التي كانت لها السيادة ولها ملك الأراضي والضياع الواسعة والحكم السابق - مهمة تقدير الضرائب وجبايتها، كما اشترطت المعاهدة إفساح المجال لاستيطان العرب في ذلك الإقليم. وقد أنشأ الأمويون هنالك قواعد ثابتة لمقاتلي العرب الذين كانوا يفدون من البصرة والكوفة خاصة مع قبائلهم وذراريهم للقتال فيما وراء النهر، وقد استقر هؤلاء بعد سنة (٤٥هـ) / ٦٦٥م خاصة

وأخلدوا تدريجيّاً إلى حياة الاستقرار والتجارة والاستقلال الزراعي بدلاً من العمل العسكري، ولم يستقروا في المدن فقط مثل مرو التي وصفها الطبري بأنها «بيضة خراسان» ولكن في القرى المحيطة بالمدن أيضًا وخاصةً حول مرو. وحول بلخ حين اتخذها أسد بن عبدالله القسري مركزًا له وبنى القرى حولها لجنده وكانت بعض القرى معروفة بأنها أزدية أو خزاعية أو طائية. وبلغ من اندماج هؤلاء العرب في المحيط الإيراني الفارسي أن اتخذوا مع أسمائهم القبلية أنسابًا للمدن التي سكنوها فهذا مروزي (حازم بن خزيمة التميمي) وذاك طوسي (قحطبة بن شبيب الطائي والفضل بن سليمان التميمي)، وثالث كرماني (جديع بن علي الأزدي) أو بلخي أو نيسابوري . . . وتزوجوا الفارسيات وتكلموا اللغة الفارسية، ولبسوا الملابس حتى صار من الصعوبة في عصر الجاحظ فيما بعد (أي في القرن الثالث الهجري) تمييز العرب المستقرين في خراسان عن سكان القرى الأولين . . . وقد نرى - كما قال - الناس أبناء الأعراب والأعرابيات الذين وقعوا إلى خراسان . . .

وجموع العرب المقيمين في خراسان لم تكن بالقليلة في العدد ولا الضعيفة في العدة وأول من نزل العرب خراسان كان حين أرسل زياد بن أبيه أيام معاوية نحوًا من خمسة وعشرين ألفًا من البصريين ومثلهم من الكوفيين إليها. خمسون ألف مقاتل تعني خمسين ألف عائلة تتوطن هناك - ولن أستطيع الاسترسال في هذا المجال، ولكن أحيل القارئ على أطروحة الباحث محمد عبد الحي شعبان الذي خصص الجانب الأكبر من أطروحته سنة ١٩٦٠م (الجذور الاجتماعية السياسية للثورة العباسية) وعلى ما كتبه صالح أحمد العلي حول استيطان العرب في خراسان في مجلة كلية الآداب سنة (١٩٥٩م).

ويقدر «ولهاوزن» عدد العرب في خراسان - وكان قليلاً نسبيّاً في خراسان - بمئتي ألف لكنهم كانوا جندًا وكان يشتركون جميعًا في النقمة على الحكم الأموي، فهم إذن القوة الضاربة، ولم يحصروا أنفسهم بالأعمال العسكرية بل امتلكوا الضياع في الأرياف واستقروا.

أما مضمون هذا السفر الغني بمعلوماته الباهرة فقد بدئ بتقديم المؤلف في الجزء الأول بين يدي الكتاب بمقدمة موجزة شرح فيها أهدافه ومراميه بدقة تامة وإيجاز خاطف، ثم انتقل إلى الكتاب فقسمّ فصول هذا الجزء إلى اثني عشر فصلاً، كما قسم الجزء الثاني إلى عشرة فصول.

**ففي الفصل الأول:** «العالم الإسلامي في نهاية العهد الأموي».

**وفي الفصل الثاني:** «دراسة الثورة العباسية».

**وفي الفصل الثالث:** «العباسيون وميزات الحكم العباسي».

**وفي الفصل الرابع:** «توطيد الدولة العباسية» و«الثورات المناوئة للعباسيين».

**وفي الفصل الخامس:** «توطيد الدولة العباسية» و«المشاكل الداخلية».

**وفي الفصل السادس:** «تنظيم الدولة» . . (ولاية العهد، الوزارة، الولاية، الموقف المالي، الجيش، العاصمة، بغداد).

**وفي الفصل السابع:** «العلاقات الخارجية» . . (السياسة الخارجية، سياسة تأمين الحدود، العلاقات مع الخزر والروم، جبهة الروم).

**وفي الفصل الثامن:** عصر الرشيد والاستقرار . . (الخلفاء المهدي، الهادي، الرشيد، الأمين والمأمون).

**وفي الفصل التاسع:** «مشاكل الحكم» (المهدي وولاية العهد، الرشيد وولاية العهد، خلافة الأمين والمأمون، التطور الدبلوماسي السلمي، طور النزاع المسلح).

**وفي الفصل العاشر:** «مشاكل الحكم» (الوزارة، وزارة الرشيد وقضية البرامكة، أسباب النكبة، قصة العباسة؛ الأسباب: الديني والمالي والشخصي والسياسي؛ الوزارة بعد البرامكة).

**وفي الفصل الحادي عشر:** السياسة الداخلية، رسالة الصحابة لابن المقفع - رسالة طاهر بن الحسين ومراميها الإصلاحية - تطور الإدارة العباسية - الولايات - القضاء والقضاة والشهود، الحسبة، المظالم، السياسة المالية - طرق الجباية والإنفاق - بدء الانهيار المالي، المؤسسة العسكرية العباسية في تكوين الجيش . . .

**وفي الفصل الثاني عشر:** «المشاكل والحركات السياسية - الطامعون العباسيون . . . حركة ابن عائشة، العلويون، الخوارج - حركات الأقاليم في إفريقية، في مصر، في الشام، في السواد، في الموصل، في خراسان».

أما تفصيل الفصول في الجزء الثاني فكان على عشرة فصول.

**ففي الفصل الأول:** السياسة الدينية - الملامح العامة للسياسة الدينية العباسية - القربى من الرسول وحق الإرث - القيام بأمر الدين، تمثيل الجماعة الإسلامية في الحكم - توطيد المذهب السني وصيرورته المذهب الرسمي.

**وفي الفصل الثاني:** السياسة مع الذمة؛ الموقف من الذمة (النصارى واليهود والمجوس)، الذمة في عصر المنصور، الرشيد، استخدام الذميين في الدولة، العلاقات مع المؤسسات الكنسية. قضايا الاضطهاد: (تنوخ، تغلب، أقباط مصر، نصارى الجزيرة، قرارات التضييق على الذمة) الجدل الديني مع أهل الذمة.

**وفي الفصل الثالث:** المشاكل والحركات الدينية، مشكلة الزندقة، الشعوبية، حركة الزندقة، قصة المكافحة.

الحركات الدينية الإيرانية: المخرمية (المحمرة)، البابكية، قضية طبرستان.

**وفي الفصل الرابع:** العلاقات الخارجية (مع الشرق ومع الروم) العلاقات مع الشرق والشمال (قطاع الهند، الصين، تركستان، الخزر والأرمن).

العلاقات مع الشمال الغربي (جبهة الروم) البيزنطيون، نظام الدفاع الغربي - غزوات المهدي، غزوات الرشيد - غزوات المأمون - معنى الحروب مع الروم - ميزاتها ونتائجها - العلاقات الحضارية مع الروم.

**وفي الفصل الخامس:** العلاقات الخارجية (في البحر المتوسط والغرب) العلاقات مع الجنوب (جنوب مصر وحوض النيل) - العلاقات مع المغرب العربي - مع إمارة الأندلس - مع الغرب: (العلاقات مع الفرنجة).

**وفي الفصل السادس:** عصر المعتصم (فترة القلق) - الخلفاء (المعتصم، الواثق بالله، المتوكل على الله).

**وفي الفصل السابع:** الترك وسامراء - الأتراك عنصر جديد - عاصمة جديدة: سامراء - عاصمة المتوكل: المتوكلية.

**وفي الفصل الثامن:** مشكلات الحكم - ولاية العهد - الوزارة - الكتاب والمصادرات.

**وفي الفصل التاسع:** مشكلات الرعية - ثورات العقائد - الثورة الإيرانية - ثورة المازيار - قضية الأفشين - ثورة العلويين، ثورة الخوارج - ثورات الأقاليم - ثورات إرمينية - في أذربيجان - ثورات الشام - ثورات الأعراب في البادية العربية - ثورات برقة.

**وفي الفصل العاشر:** العلاقات الخارجية: (في عصر المعتصم) العلاقات مع الأمم المختلفة - صراع القوى البحرية في المتوسط - في عهد المعتصم.

العلاقات مع الروم في عهد المعتصم، الواثق، المتوكل.

وبذلك ينتهي هذا السفر العظيم.

وأما جهد المؤلف المضني الذي بذله في تصنيف كتابه هذا فيكشف عنه مراجعة الثبوت الثلاثة التي رتبت الأعلام ترتيبًا ألفبائياً فكان منها مايتصل بأصحاب المصادر مع ذكر مصادرهم، ومنها مايتصل بأصحاب الدراسات وأسماء دراساتهم، وأصحاب المصادر من المستشرقين وسواهم مع أسماء مصنفاتهم الموضوعة باللغة الفرنسية، أو الإنجليزية أو الألمانية.

فذكر المؤلف في الثبت الأول أسماء ثمانية وعشرين عالمًا ومئة عالم لهم من المصادر اثنان وثمانون مصدرًا ومئة مصدر.

وذكر المؤلف في الثبت الثاني سبعين دارسًا ومترجمًا لهم من الدراسات ومن الكتب المترجمة سبعة وتسعون كتابًا مابين دراسة أو كتاب مترجم .

وذكر المؤلف في الثبت الثالث أربعة وعشرين مؤلفًا من العلماء الأجانب لهم من الكتب سبعة وعشرون كتابًا .

فبحث المؤلف وتنقيبه في بطون هذه المصادر ، وهذه الدراسات والكتب المترجمة والعودة إلى المراجع الأجنبية سعيًا وراء تصيد الشوارد لاقتناصها للإفادة منها في إثراء معلومات مادة الكتاب الوافرة لدراستها وتقويمها ، ثم تصنيفها في المواضع المناسبة من الكتاب دليل واضح على الجهد المضني المبذول ليكون كتابه في طليعة الكتب التي يرجع إليها في دراسة الدولة العباسية في عصرها الذهبي الأول .

وزيادة في الإفادة أرفق المؤلف بكتابه أربع عشرة خارطة ذات صلة وثيقة بجغرافية الحبشة تعين في توضيح مسرح الأحداث والوقائع في واقعها التاريخي المحدد .

وأغنى المؤلف كتابه بإيداع ثلاثة مشجرات توضيحية الأول منها يكشف عن نسب بني هاشم ، والثاني منها يكشف عن نسب بني المطلب والثالث يكشف عن أمراء أرمينية وجورجية .

وقد عني المؤلف بوضع فهرس تفصيلي تحليلي شامل للأعلام والأمم والشعوب والأقوام والأجناس والعناصر والجماعات وأصحاب الفرق والأهواء وأسماء القرى والمدن والأماكن والجبال والأنهار وأسماء الكتب . . . إلخ خاص بكل جزء .

وألحق المؤلف بكل جزء فهرسًا خاصًا به .

وألحق المؤلف أيضًا ستة إستدراكات في آخر الجزء الثاني فأشار إلى موقع كل منها في تحديد موقعها في الصفحة والسطر مع تقديم الرجاء بإجراء التصحيح قبل البدء بقراءة الكتاب .

وألحق المؤلف في نهاية الجزء الثاني جدولاً بالخطأ والصواب محددًا بالصفحة والسطر لإجراء التصحيح وذلك لتصحيح الخطأ في الجزء الأول .

وختامًا ؛ لابد لنا من أن نشكر المؤلف على سعيه المشكور في إخراج كتابه «دولة بني العباس» في حلته الجديدة الذي أتحف به المكتبة العربية ، وقد أعطى طاقته الحد الأقصى في الكشف عن خفايا العصر العباسي الأول ومغاليقه وتوضيح مشكلاته السياسية والاقتصادية والفكرية والحضارية والعلمية والفنية . . .

وإنا لنشد بالأيدي على يديه مهنئينه على نجاحه العظيم في عمله القيم ، وإنا لنأمل أن تقوم الجهات المعنية في العالم العربي بتكريمه وطبع مؤلفاته الكثيرة التي لم تأخذ بعد طريقها إلى النشر بتبنيها لذلك للاستفادة من ثمرات هذا العالم القدير .

وأخيرًا ؛ نتمنى له دوام العطاء والتوفيق المستمر وطول العمر والصحة والله الموفق لكل خير .

# المناظرة بين مكة والمدينة

**لعلي بن يوسف الزرندي (ت ٧٧٢هـ)**

**تحقيق وتقديم : سعيد عبدالفتاح**


**يحيى عبدالله المعلمي**

عضو مجمع اللغة العربية – القاهرة



**الزرندي، علي بن يوسف / المناظرة بين مكة والمدينة ؛ تحقيق وتقديم سعيد عبدالفتاح.– القاهرة : دار الأمين، ١٤١٢هـ / ١٩٩٢م.– ١٠٢ص.**


في أثناء إقامتي بالقاهرة في أشهر الصيف لقيت عدداً من الأصدقاء، وتعرفت على عدد آخر من الأدباء والمثقفين .

وكان ممن التقيت بهم في القاهرة صديق عزيز اتصلت بيني وبينه عرى الصداقة منذ ربع قرن عن طريق المراسلة هو الأستاذ مختار فوزي النعال من أبناء حلب الشهباء في الجمهورية العربية السورية، فقد بادر بالكتابة إليّ على أثر اطلاعه على بعض مقالاتي في مجلة الفيصل فعلق عليها بما أملاه عليه حسن ظنه فأجبته ، واستمرت المراسلة بيني وبينه ثم انقطعت مدة من الزمن حتى وجدت خبراً عن كتاب ظهر له في سوريا عن أسماء النبات في القرآن الكريم، ولما كنت مهتماً بما يتعلق بالقرآن فقد كتبت إليه مستهدياً نسخة من هذا الكتاب فبادر ببعثه مع مجموعة أخرى من إصدارات دار النشر التي يتولى إدارتها، فوجهت إليه دعوة لزيارتي في الرياض ، وأخبرته بأني سأكون في القاهرة في الصيف ورجوت أن تكون زيارته لي بعد انقضاء الصيف .

وفوجئت يوماً وأنا في منزلي بالقاهرة بالهاتف يعلن لي اسم الصديق مختار فوزي النعال، ويخبرني بوجوده في القاهرة في كلية أصول الدين فتواعدنا على اللقاء في حي الأزهر الشريف بجوار مسجد الحسين بن علي، رضي الله عنه ، وقد التقينا وعرف بعضنا بعضاً وجهاً لوجه بعد أن كان تعارفنا على متن الطرس، وقضينا أياماً وليال سعيدة نتجاذب الحديث ونطالع ما يقع في أيدينا من الكتب ونقضي بعض الليالي على شواطئ النيل نستمتع بجماله، ونأنس بما نراه في رياضه .

وكان معنا في هذه الجولات أخ كريم من الباحثين الجادين في القراءة والتدقيق هو الأستاذ سعيد عبدالفتاح الذي قدم لي عدداً من الكتب التي قام بتحقيقها ومنها كتاب : «المناظرة بين مكة والمدينة» تأليف شيخ المحدثين بالمسجد النبوي في عصره الشيخ علي بن يوسف الزرندي المتوفى سنة ٧٧٢هـ .

ومع أني لم أستسغ مبدأ المناظرة والمفاضلة بين مدينتين مقدستين لكل منهما ميزتها وشرفها وفضلها فقد استهواني أسلوب الكتاب لبلاغته وفصاحته وإشاراته اللطيفة إلى بعض خوافي الأدب .

فأخذت في قراءة الكتاب بعناية ، ولكن نغص عليّ استمتاعي بقراءته ما لاحظته في ثنايا الكتاب من أخطاء بعضها مطبعية .

ومع أن الأستاذ الفاضل سعيد عبدالفتاح قد بذل جهداً مشكوراً في تحقيق الرسالة (الكتاب) المخطوطة، وهي من ضمن المخطوطات بالمكتبة التيمورية الملحقة بدار الكتب المصرية واختار اسمها (المناظرة بين مكة والمدينة) من بين بعض الأسماء التي أطلقت عليها في عدد من المصادر ، ومنها : مناظرة الحرمين ومفاضلة المحلين ، ومفاخرة الحرمين .

وقد أشار المحقق في بيانه عن منهج الرسالة إلى ما أدرجه المؤلف في الرسالة وكنى عنه مما يود إخفاءه من مضامين وأفكار وجوانب معرفية مهمة وإلى لجوء المؤلف إلى دمج الآيات القرآنية والأحاديث الشريفة والأخبار المروية في محاولة لتقديم صياغة معينة خاصة تبرز ثقافة مؤلفها .

وقد أشار المحقق الفاضل في بيان منهجه في التحقيق إلى أنه لم يشر إلى الآيات الكريمة والأحاديث الشريفة والأمثال العربية المنثورة داخل النص حتى لا

يرهق النص بكثرة التعليقات وإن كان قد ذكر بعضها .

وفي رأيي أن عمل المحقق كان سيكون أكثر فائدة للقارئ لو أنه أقدم على ما أحجم عنه فذكر النصوص الكاملة للآيات القرآنية ورقم كل آية والسورة التي وردت فيها ، وشرح الأحاديث الشريفة وذكر الأمثال وما ضربت من أجله ، وترجم للذين وردت الإشارة إليهم في الرسالة .

ولكن ذلك لا ينقص من جهد الأستاذ المحقق وفضله في الكشف عن هذا الأثر التراثي النفيس .

ولعلي أورد ما ظهر لي من ملحوظات في أثناء قراءتي لهذا النص :

١ - قال الأستاذ المحقق في (منهج التحقيق) ص٢٣ ما يلي: «أوضحت للقارئ بعض الألفاظ اللغوية المنتثرة والتي توخيت غيابها على البعض ...» .

على هذه العبارة أربع ملحوظات :

فأولاً : واو العطف التي سبقت كلمة : التي لا لزوم لها لأنها تفيد المغايرة فكأن الألفاظ اللغوية المنتثرة شيء والتي (توخى) المحقق غيابها شيء آخر .

وثانيًا : فكلمة توخيت لعل المحقق قصد بها التعبير عن شكه أو ظنه أن الكلمات قد غابت عن بعض القراء ، والتوخي لا يكون بمعنى الظن أو الشك وإنما يكون بمعنى التحري والقصد .

وثالثًا : قوله (غيابها على ...) كان يحسن أن يقول (غيابها عن ...) والشيء قد يغيب عن النظر أو عن البال ولكنه لا يغيب عليه .

ورابعًا : قوله : (على البعض) فكلمة بعض نكرة لا تعرف بأل وإنما تعرف بإضافتها إلى معرفة، وقد تضاف إلى نكرة فتكون الإضافة تخصيصًا لها ، ويقال : تغيب عن بعض القراء أو عن بعض قراء .

٢ - في الصفحة ٢٤ قال الأستاذ المحقق : «فإن وفقت فالحمدلله ، وإن لم ... فحسبي إشارات المخلصين ... إلخ» .

والحمدلله لا يتوقف على شرط التوفيق أو غيره فالحمدلله على كل حال والحمدلله على الخير والشر ولا غنى عن حمد الله مهما كانت النتائج .

٣ - في الصفحة ٤٣ جاء في النص : «وتسنم شرفًا من الشرف عالٍ» والصواب عاليًا ؛ لأن الكلمة صفة للشرف أو حال منه .

وليت المؤلف أشار إلى الجناس في كلمة (شرفًا والشرف) فشرفًا تعني مكانًا مرتفعًا ، والشرف تعني المجد والعلو .

٤ - في الصفحة نفسها قال المؤلف : « ... وشرف كل حاضر وباد ...» وعلق المحقق على ذلك بأن المقصود كل ما هلك وانقرض .

وهذا في رأيي لا يتفق مع وصف سيدنا محمد ﷺ خير العباد فهو أشرف أهل الحضر وأهل البادية .

٥ - في الصفحة ٤٤ أورد المؤلف بيتًا من الشعر نصه :

**لا تحسب المسك الذكي يكثر بها**
**هيهات إن المسك من رباها**

وفي البيت لحن ظاهر فقد أوجبت ضرورة الوزن جزم كلمة يكثر بدون وجود حرف جازم .

وقد علق الأستاذ المحقق على ذلك بقوله : في الأصل (كثر بها) وعدلت للوزن والسياق والبيت من بحر الرجز.

والتعديل لم يقوِّم البيت ، وإنما أوجد لحنًا أوجبته الضرورة .

٦ - في الصفحة ٤٦ ذكر المؤلف : المصافي وزمزم، وقد علق المحقق على ذلك بقوله: المصافي وزمزم موضعان .

وإذا سلمنا بأن المصافي موضع وهو فعلاً موضع بأجياد في مكة المكرمة فزمزم أشهر من أن تعرف بأنها مجرد موضع فهي بئر زمزم الموجودة في المسجد الحرام بجوار الكعبة المشرفة .

٧ - وفي الصفحة نفسها جاء قول المؤلف : «فارتعي يا هذه على نفسك» ولعل هذا خطأ من الناسخ ، فصحة العبارة هي : فاربعي بالباء التحتية الموحدة لا بالتاء المثناة الفوقية في الكلمة الأولى ، «يا هذه على نفسك» أي أريحي نفسك وأقلي من إجهادها .

٨ - في الصفحة ٤٨ جاء المثل المشهور : اسمع جعجعة ولا أرى طحنًا ، ولم تضبط كلمة طحنًا بكسر الطاء كما هو الصحيح بخلاف ما يظنه بعض الناس خطأ وهو فتح الطاء فكلمة طحنًا بفتح الطاء مصدر من طحن أما بكسر الطاء فهو اسم لما يطحن .

٩ - في الصفحة نفسها جاء في النص قول المؤلف : «وإن

كانت كعبتك بثينة الحسن فحالي كله جميل» وفي هذه العبارة تورية ببثينة وعاشقها جميل بن معمر، وكان يحسن الإشارة إلى ذلك .

١٠- في الصفحة ٤٩ قال المؤلف : «وإن جئت بالتنعيم جئت بروضة جنات النعيم» وقد علق المحقق على كلمة التنعيم بأنها مكان بين مكة والمدينة وهو بغرب مكة أقرب منه إلى المدينة ، لذا اعتبرته مكة مكانها ، وهو أيضًا في ما يؤديه الحجيج من مناسك .

وفي هذه العبارة ملحوظات منها : أن التنعيم ضاحية من ضواحي مكة المكرمة ؛ بل هو أصبح حيًا من أحيائها لوصول العمران إليه ، وبينه وبين المدينة ما يزيد على أربع مئة وخمسين كيلاً (كيلو مترًا) ، وعبارة اعتبرته مكة مكانها غير واضحة الدلالة ، وإذا كان المقصود أن التنعيم يعد مكانًا يبدأ فيه من كان بمكة الإحرام للعمرة ، فكان ينبغي صياغة هذا المعنى بعبارة أوضح وأدل وأدق، ثم إن التنعيم لابد حل في ما يؤديه الحجيج من مناسك فهو موضع وليس عملاً يؤدى، وهو ليس من مشاعر الحج التي يقصدها الحجاج عند بدء الحج فهم يذهبون إلى منى ثم عرفات ثم يعودون إلى المزدلفة ثم يفيضون إلى منى ولا يذهبون إلى التنعيم إلا من أراد أن يقوم بعمرة بعد الحج؛ فإنه يذهب إلى التنعيم ويحرم منه لأنه خارج الحرم ، وأنا أعذر المحقق الفاضل فهو لم يزر مكة المكرمة في ظني أو لم يقم بها فلا عجب إن فاته معرفة بعض الأماكن فيها .

١١- في الصفحة ٥١ قال المؤلف : «يجدى لا يكدى» وكان يحسن أن يضبط المحقق كلمة يجدي بالشكل بفتح الجيم وأن يعلق على ذلك بما يوضح المعنى لأن كلمة «جَدى» هنا يعنى (حظى) وليست بمعنى السعي والكدح، وفي دعاء القنوت : «ولا ينفع ذا الجد منك الجَد» أي لا ينفع صاحب الحظ حظُه يوم القيامة وإنما ينفعه عمله .

١٢- وفي الصفحة نفسها جاء في النص : «كيف جسرت على الآساد في أجمها الأرانب» وقد شرح المحقق كلمة الأجم بأنها الحصن والجمع آجام أي البيوت الحصينة المربعة ...

وهذا الشرح في نظري غير دقيق والأجم جمع أجمة بفتح الهمزة والجيم ، والأجمة هي الغابة .

١٣- في الصفحة ٥٣ جاء في النص : «أم في ثنايا ثغورك كسلمى كداء» ولا أعرف في ضواحي مكة أو شعابها ما يسمى سلمى ، وإنما هو أحد جبلي طيئ في حائل بالشمال الشرقي للمملكة .

وقد قال المحقق أن في الأصل (كلما وكداء) ولعل سلمى تصحيف من الناسخ لكلمة (كدي) وهو شعب في أسفل مكة وكداء شعب في أعلاها ثم إنه قد أسقط حرف العطف الواو بين (سلمى) وكداء .

١٤- في الصفحة نفسها جاء في النص : «... ولا راعد، فاقعدي بيتحبائك» وفي العبارة خطآن مطبعيان فقد سقطت تاء التأنيث من كلمة (راعدة) وربطت كلمة (بيت) و (حبائك) والأصل أنهما كلمتان منفصلتان كل منهما عن الأخرى .

١٥- في الصفحة ٥٤ أورد المؤلف البيت التالي :

**أنا ابن جلا وطلاع الثنايا**
**متى أضع العمامة تعرفوني**

وقد ضبطت كلمة (أضع) بضم العين والصواب أن تكسر لأنها أصلاً مجزومة بمتى وتُحرك بالكسر لالتقاء الساكنين .

ولم يذكر المحقق اسم قائل البيت وهو سحيم بن وثيل الرياحي، وقد استشهد الحجاج بهذا البيت على منبر الكوفة فظنه الناس من شعره .

١٦- في الصفحة ٥٥ جاء في النص : «... فمتى لاقى زهير شباب هرم سنك» ولم يعلق المحقق على ذلك وكان يحسن بيان التورية الموجودة في كلمتي زهير وهرم، وزهير هو الشاعر المعروف صاحب إحدى المعلقات وهرم هو ممدوحه هرم بن سنان .

١٧- في الصفحة نفسها جاء في النص عبارة : «كل الصيد في جوف الفراء» بألف ممدودة والصواب أنها بألف مقصورة (الفرى) وهذه عبارة معروفة ومثل عربي استشهد به النبي ﷺ في خطاب أبي سفيان ابن حرب عندما وفد عليه في المدينة المنورة .

١٨- في الصفحة ٥٦ جاء في النص البيت التالي :

**من يفعل الخير لا يعدم (جوائزه)**
**لا يذهب العرف بين الله والناس**

وقد ضبط كلمة (يفعل) بضم اللام والصواب جزمها لوقوعها من اسم الشرط (من) وجوابها يعدم مجزوم أيضًا ولم يضبط .

والمعروف أن الشطر الأول كما يلي :

**«من يفعل الخير لا يعدم جوازيه»** لا جوائزه ، وقد تكون الروايتان واردتين .

١٩- في الصفحة نفسها جاء في النص : «... فإنه ﷺ حي مثواه» .

ولعل كلمة (في) قد سقطت عند النسخ وموقعها بين كلمتي حي ومثواه ، والله سبحانه وتعالى يقول : ﴿إنك ميت وإنهم ميتون﴾ (سورة الزمر الآية ٢٠) ، وحياة النبي ﷺ والشهداء من أمته حياة برزخية علمها عند الله، ولا أعرف دليلاً على أنها حياة مادية كحياتهم في الدنيا .. والله أعلم.

٢٠- في الصفحة ٥٧ جاء في النص : «.. لقد آلت هذه المسألة إلى العول» وعلق المحقق على ذلك بقوله : «العول : شيء في الميزان» .

وليس في الميزان جزء يسمى بالعول ، وإنما العول في الميزان هو نقصه والمقصود في النص هو العول في الفرائض وهو زيادة عدد الأسهم أو بالاصطلاح الحديث إيجاد المضاعف المشترك البسيط لتقسيم أنصبة للفرائض .

٢١- في الصفحة ٥٨ جاء في النص : «الآن حمي الوطيس وهو التنور وأنه المعركة لأن الخيل تطسها بحوافرها وأن معنى العبارة الآن اشتدت المعركة ، وهذا شرح جيد وكان يحسن أن يشير إلى أن هذه العبارة قالها النبي ﷺ في وصف معركة حنين عندما اشتد القتال بعد عودة المسلمين من انكشافهم وصبرهم في القتال .

٢٢- في الصفحة نفسها جاء في النص : «أذكرتني الطعن وكنت ناسيا» وقبلها كلمة «مصرع» أي أنها شطر بيت. والصحيح أنها ليست شطر بيت ، وإنما هي مثل يضرب في تذكر الشيء بمثله، وأصله أن رجلاً حمل على رجل ليقتله وكان في يد المحمول عليه رمح فأنساه الدهش والجزع ما في يده فقال له الحامل عليه : الق الرمح فأجابه: إن معي رمحًا ولا أشعر به ذكرتني الطعن وكنت ناسيًا وحمل عليه فطعنه حتى قتله .

وأصل المثل في كتب الأدب ذكرتني لا أذكرتني، وكان يحسن بالمحقق أن يذكر ذلك، ولكنه قد قال في مقدمة الكتاب إنه لا يريد أن يثقل النص بكثرة التعليقات .

٢٣- في الصفحة نفسها ورد في النص : «... سهامًا أنا لك رششتها» وهو خطأ مطبعي والصواب : رشتها أي أعددتها للرمي من راش السهم .

٢٤- في الصفحة نفسها جاء في النص : «... إن أبناء لبونكي لا تستطيع صولة بزلي» وإثبات الياء بعد الكاف في كلمة «لبونك» خطأ لعله مطبعي كما أن ضبط كلمة «بزلي» بفتح الباء خطأ والصواب «بُزلي» بضم الباء وهي جمع بازل وهو الرجل الخبير أو الجمل الكبير السن .

وقد قال المحقق أن البازل البعير حديث السن وليس ذلك بصحيح .

٢٥- في الصفحة ٥٩ جاء في النص : «فاقسم من نجوم مياهي بالزاهر ومن جيادها في مصاف مصافيها بالسابق الباهر» .

والمقصود بالزاهر موضع أو ماء في أطراف مكة وبكلمة جياد حي من أحياء مكة يسمى جياد أو أجياد وفي استعمال الكلمتين الزاهر وجياد تورية، فالزاهر قد توهم بأن المقصود هو النجم الظاهر وجياد قد توهم بأن المقصود هو الليل وذلك بقرينة وجود كلمة (نجوم) قبل الأولى وكلمة (السابق) بعد الأخرى ، وهذه تكئة بلاغية كانت تستحق الذكر .

٢٦- في الصفحة ٦٤ جاء في النص : «... ماء ولا كصدى ...» .

ولعل ذلك خطأ والمعروف أنه «ماء ولا كصداء» بفتح الصاد وفتح الدال المشددة وبعدها ألف ممدودة ... والله أعلم ..

٢٧- في الصفحة ٦٦ جاء في النص : «من اعتضدت بنصره» .

ولعل ذلك خطأ مطبعي والصواب هو «اعتضدت» بهمزة وصل واحدة .

٢٨- في الصفحة ٦٧ ورد في النص البيت التالي :

**أساميًا لم تزده معرفة**

**وإنما لـذة ذكرناهـا**

وقد سقطت نقطة الزاي في (تزده) وضبطت كلمة (لذة) بضمتين على التاء المربوطة ولعله خطأ مطبعي والصواب وضع فتحتين لأنها مفعول لأجله منصوب .

٢٩- في الصفحة ٦٨ ورد في النص : «ولا غرو كأن يقال» والصواب «... أن يقال» بدون الكاف .

٣٠- في الصفحة نفسها ورد في النص : «... لنمتثل بين يديه» ولعله خطأ مطبعي والصواب هو «ولنمثل» بدون تاء قبل الثاء .

٣١- في الصفحة نفسها جاء في النص : «... ومد عليهما منة ...» ولعله خطأ مطبعي والصواب منه بدون نقطتين على الهاء .

٣٢- في الصفحة ٦٩ جاء شطر بيت يقول : «فزاد على ما كان بي من شجي شجن» .

وقد ضبطت كلمة (على) بشدة وفتحة على الألف اللينة في كلمة (على) فصارت (عليَّ) وبهذا ينكسر البيت ولا يستقيم المعنى، والصواب أن تبقى كلمة على بألف لينة لأنها حرف جر .

٣٣- وفي الصفحة نفسها وردت كلمة «لعيني» في قول الشاعر : «... ولكن من لعيني بالوسن» ولم تضبط الياء في كلمة (لعينيّ) بفتح الياء الأخيرة، وتسكينها يخل بالوزن .

٣٤- وفي الصفحة نفسها ورد شطر بيت : «وبي أغيد ساجي اللواحظ أهيف» .

وقد ضبطت كلمة (أغيد) بضمة واحدة على الدال ، وكلمة أهيف بضمة واحدة على الفاء، وعدم تنوين كلمة أغيد يكسر الوزن وعدم تنوين كلمة أهيف لا يحسن مثله في الشطر الأول من البيت إلا في تصريع المطلع .

٣٥- في الصفحة ٧٠ ورد بيت من الشعر شطره الأول : «**ولكن وشى دمعي بحبي إذ فشا**»

ولم تضبط كلمة (بحبي) بفتح الباء في آخرها وتسكينها يخل بالوزن .

٣٦- وفي الصفحة نفسها ورد بيت شطره الأول : «**ولا تودعن سر الهوى الدمع بعدها**»

وقد ضبطت كلمة تودعن بتشديد النون أي جعلها نون توكيد ثقيلة، وهذا يكسر الوزن والمفروض أن تسكن النون وتكون نون توكيد خفيفة ليستقيم الوزن .

٣٧- في الصفحة ٧١ ورد البيت التالي :

**بمن قال محبوبي : أراك مولها ؟**

**فقلت : أما تدري ؟ بمن قال لي : بمن**

وكان هذا البيت يحتاج إلى وضع علامات الترقيم فيوضع خطان يدلان على أن كلمتي (قال محبوبي) جملة معترضة وتوضع علامة القول نقطتان إحداهما فوق الأخرى بعد كلمة محبوبي، وتوضع علامة استفهام بعد كلمة مولها، وتوضع نقطتان أيضًا بعد كلمة بمن قال .

٣٨- في الصفحة نفسها ورد البيت التالي :

**فقالوا : أعن علم بمعنى جمال من**

**هويت ترى هذا الهيام فقلت : عن**

وقد جاءت كلمة (أعن) في الشطر الأول بدون همزة الاستفهام وجاءت كلمة (عن) في آخر البيت (بمن) وهنا خطأ ولعله خطأ من الناسخ .

٣٩- في الصفحة نفسها ورد شطر البيت : «وكيف سلوى، والغرام قد احتوى» .

ولم تضبط كلمة (سلوى) وكان يحسن ضبطها بضم السين واللام وتشديد الواو مع كسرها حتى يستقيم الوزن ويتضح المعنى ولا يشتبه ، كما كان يحسن وضع علامة استفهام في آخر البيت .

٤٠- في الصفحة ٧٢ جاء بيت شطره الأول : «**وما ذاك الا سمرة وصفاحة**» والصواب سمره وصفاحه بضمير الغائب لا بتاء مربوطة .

٤١- في الصفحة ٧٣ جاء شطر بيت : «**إلى التمي في الفخر سيف بن ذي يزن**» .

ولم تضبط كلمة (إليَّ) والواجب ضبطها بكسر الهمزة وفتح اللام وتشديد الياء مع فتحها، وكلمة (التمي) لا معنى واضحًا لها، ولعلها تصحيف لكلمة انتمي التي يتضح بها المعنى ويستقيم الوزن .

٤٢- وفي الصفحة نفسها ورد شطر بيت : «**لقطة بالطعن سمر له لدن**» .

ولم يتضح لي معنى كلمة لقطة ، ولعلها تصحيف

لكلمة أخرى لم أستطع معرفتها .

٤٣- في صفحة ٧٤ وردت عبارة : (ربما قصد به لإياس ابن قبيصة الطائي) ووجود اللام في لإياس لا لزوم له.

٤٤- في الصفحة ٧٥ ورد البيت التالي :

**له ألقت الدنيا مقاليد أمرها**
**ولا غرو لما كان اسكندر الزمن**

وقد ضبطت كلمة (مقاليد) بضم الواو والصواب فتحها لأنها مفعول بها ، ولم توضع همزة القطع أسفل الألف في كلمة إسكندر .

٤٥- في الصفحة نفسها ورد البيت التالي :

**وبدل بالخوف الأمان وعمرا**
**لبلادٍ قراها والثغور مع المدن**

وفي كتابة البيت بهذا الشكل ثلاثة أخطاء : فوجود الألف في آخر الشطر الأول وحدها جعلها تبدو كأنها إشباع لفتحة الراء، وكتابة كلمة لبلاد مع ضبطها بكسرتين تحت الدال خطأ، والصواب أن تكتب اللام مع الألف في الشطر الأول (أداة تعريف) ولا تنون كلمة بلاد لأنها معرفة بأل، وضبط كلمة الثغور بفتح الراء خطأ مع جر كلمة (بلاد) ولكن إذا كانت الكلمة (البلاد) ففتحها صواب لأنها تكون معطوفة على البلاد.

وباختصار فإن كتابة البيت ينبغي أن تكون هكذا :

**وبدل بالخوف الأمان ، وعمر الـ**
**بلاد قراها والثغور مع المدن**

٤٦- في الصفحة ٧٦ وردت كلمة (يعتد) مضبوطة بضم الياء ، ولكن سياق البيت لا يوجب البناء للمجهول والصواب أن تكون الياء مفتوحة .

٤٧- وفي الصفحة نفسها جاء شطر بيت : «**فلنا منه ما يبدو ولله ما بطن**» ووجود الفاء في أول الشطر يكسر البيت ولا لزوم لها .

٤٨- في الصفحة ٧٧ جاء شطر بيت : «**جوارحنا تروى بنقل يروى لها**» .

وقد ضبطت حاء (جوارحنا) بالفتح ولا موجب للنصب فهي مبتدأ مرفوع ، ثم قوله : (بنقل يروى لها) فيه خلل في الوزن، ولعله يستقيم إذا قيل (بنقل روى لها) بضم الراء في روى وكسر الواو وسكون الياء .

٤٩- وفي الصفحة نفسها ورد البيت التالي :

**فعن جابر قلت وعن صلة يدٍ**
**وعن قرة عين وعن حسن إذن**

والبيت بهذا الشكل لم يتضح لي معناه ، وإن كنت أظن أنه اتخذ من مكارم أخلاق الممدوح رواة لفضائله ولكن الوزن مضطرب .

٥٠- في الصفحة نفسها ورد شطر البيت : «**له منن لم تستطع حملها المنن**»

وقد ضبطت كلمة (المنن) الأخيرة بكسر الميم والصواب ضمها لتكون جمع مُنة بضم الميم وهي القوة وفي البيت جناس تام بين المنن بكسر الميم وهي جمع مِنة بكسر الميم أيضًا بمعنى الهبة أو الإنعام ، والمنن بضم الميم جمع مُنة بمعنى القوة .

٥١- وفي الصفحة نفسها ورد شطر البيت : «**جلاك، وفي ضياك عزت فلم تهن**» .

والشطر مكسور ويمكن تقويمه إذا قيل : وفي علياك عزت فلم تهن .

٥٢- في الصفحة ٧٨ ورد في النص : «... فلما رأتها صاحبتها مجلية، تقدمت وصارت هي خلفها مصلية..».

وفي هذه العبارة تورية فمجلِّية معناها سابقة أو الأولى في السباق ، ومصلِّية معناها الثانية في السباق ، فالمصلي يتلو المجلي وكان يحسن الإشارة إلى ذلك .

٥٣- وفي الصفحة ٨٣ ورد النص : «... فليفرج روعك وليسكن روعك» .

وقد ضبطت الراء في روعك الأولى بالفتح وفي الأخرى بالضم ، وأرى أن الصواب ضم الأولى وفتح الثانية ؛ لأن الأولى سواد القلب أو موضع الخوف منه والأخرى هي الخوف نفسه .

وكذلك وردت كلمة (فليفرج) بالجيم التحتية ولعل الصواب بالخاء الفوقية .

**وبعد** : فهذه ملحوظات يسيرة غير ذات أهمية عنت لي في أثناء قراءة هذه المناظرة اللطيفة، وقد كتبتها بناء على رغبة محقق الرسالة الذي طلب مني أن أقرأها بعناية، وأن أبدي ما يظهر لي من ملحوظات لعله يستدركها في الطبعة التالية .

## بعض الدراسات الوراثية للتأثير الطفوري لمركب كلوريد الكادميوم على الفئران

رسالة ماجستير

لشاهينة جمشيد عالم

**عالم، شاهينة جمشيد / بعض الدراسات الوراثية للتأثير الطفوري لمركب كلوريد الكادميوم على الفئران ٠- رسالة (ماجستير) ٠- جدة: جامعة الملك عبدالعزيز، كلية العلوم، قسم علوم الأحياء، ١٤١٣هـ/ ١٩٩٢م ٠- ١٣٥ورقة .**

تم خلال هذه الدراسة إجراء أربع تجارب مختلفة لدراسة التأثير الطفوري للكادميوم على ذكور الفئران، وذلك باستخدام ملح كلوريد الكادميوم، وذلك من خلال تقدير الطفرات المميتة السائدة (Dominant lethal mutants) وتقدير النويات الدقيقة (Micronuclei) كدليل على الاختلافات الكروموسومية (Chromosomal aberrations) والناتجة عن كسور كروموسومية في خلايا الدم الحمراء في النخاع العظمي (Bone marrow) للفئران.

في أول هذه التجارب عوملت ذكور الفئران بمحلول كلوريد الكادميوم عن طريق الحقن (جرعة حادة) بتركيزات من كلوريد الكادميوم ($CdCl_2$) أو بالنيتروزوجواندين (NTG) (عينة ضابطة موجبة) أو بالماء المقطر (عينة ضابطة سالبة) وأجريت عملية التزاوج أسبوعياً ولمدة ٧ أسابيع متتالية ثم بتقدير النسبة المئوية للحمل بعد التزاوج، ونسبة الطفرات السائدة المميتة عن طريق حساب نسبة العلقات الميتة المتصلة بالرحم إلى نسبة العلقات الكلية (D/T). وقد وجد من نتائج هذه المعاملة أن تركيزي كلوريد الكادميوم المستخدمة تؤثر بوضوح على خصوبة الفئران الذكور خاصة بعد الاسبوع الثالث من المعاملة بالجرعات الحادة، ولذلك وجد أنه بعد الأسبوع الثالث من المعاملة يتداخل التأثير المسبب للعقم في الذكور ويزيد على تقديرات نسبة الطفرات المميتة السائدة مما يجعل هذه التقديرات مبالغًا فيها لذلك تم تقدير الطفرات المميتة السائدة في التجارب التالية لمدة ثلاثة أسابيع متتالية حتى يمكن تجنب التأثير المقلل للخصوبة. كما وجد أن نسبة الطفرات المميتة السائدة قد زادت معنويا عند المعاملة بالمطفر القوي NTG بمفرده بمقارنتها بمعدل الطفرات الناتجة عن المعاملة بتركيزي من كلوريد الكادميوم.

وفي التجربة الثانية.. تم تقدير معدل الطفرات السائدة المميتة بمعاملة ذكور الفئران بتركيزين من كلوريد الكادميوم (١×١٠$^{-٥}$ مولر/ جرام وزن) ومقارنتها بمعدل الطفرات المستحدثة بالمطفر القوي (NTG) بمفرده أو بالمشاركة مع تركيزي من كلوريد الكادميوم في المعاملات المشتركة بالإضافة إلى مقارنتها مع الطفرات المستحدثة من المعاملة بواسطة الماء المقطر (العينة الضابطة السالبة). وقدرت الطفرات لمدة ثلاثة أسابيع فقط، وقد اتضح من نتائج هذه المعاملة أن كلا التركيزين لا يختلفان معنوياً عن العينة الضابطة السالبة (الماء المقطر) وكانتا ضعيفتان في استحداث طفرات مميتة سائدة عند مقارنتها بالمطفر القوي (NTG)، أما المعاملات المشتركة بكلوريد الكادميوم مع الـ NTG فقد أظهرت زيادات كبيرة في معدل الطفرات المميتة السائدة على النسب التي تحصلنا عليها بواسطة الـ NTG بمفرده، واختلفت معنوياً عن المعاملة المفردة بتركيزي من كلوريد الكادميوم أو المعاملة المفردة بالـ (NTG)

وتم إجراء التجربة الثالثة.. لمعرفة مدى علاقة قدرة أملاح كلوريد الكادميوم على استحداث طفرات مميتة سائدة وعلاقتها بنشاط إنزيم الكتاليز (Catalase)

الدفاعي ضد مركبات الاكسجين النشطة، واستخدم لذلك المعاملة بحامض الأسقربوط (Ascorbic acid)، حيث يعدّ مثبطًا قوياً لانزيم الكتاليز، كمعاملات مفردة أو معاملات مشتركة مع كلوريد الكادميوم. واتضح من نتائج هذه التجربة أن قدرة أملاح كلوريد الكادميوم على استحداث طفرات مميتة سائدة بمفردها كانت ضعيفة بالمقارنة مع المعاملة بحامض الأسقربوط حيث كانت معنوية خاصة عند الأسبوع الثاني بعد الحقن، فقد تراوحت بين ١,٥ ضعف إلى ٣ أضعاف تقريبًا وذلك في المعاملات المشتركة.

والتجربة الرابعة من هذه الدراسة.. صممت لدراسة تأثير أملاح كلوريد الكادميوم على استحداث تغيرات كروموسومية (Chromosomal aberrations) في خلايا النخاع العظمي (Bone marrow) للفئران، وذلك عن طريق تقدير نسبة الأنوية الدقيقة (micronuclei)، ومقارنتها بقدرة المطفر القوي NTG على استحداث كسور كروموسومية. وفي هذه الدراسة استخدم تركيزان من كلوريد الكادميوم كل على حدة، وقورن تأثيرهما في استحداث تغيرات كروموسومية مع تلك المستحدثة بواسطة الـ NTG بمفرده أو في المعاملات المشتركة مع أملاح الكادميوم ثم أجريت تجربة أخرى لتقدير الأنوية الدقيقة المستحدثة بتركيزين من كلوريد الكادميوم كل على حده ومقارنتها مع تلك المستحدثة بواسطة حامض الإسقربوط بمفرده أو بالاشتراك مع أملاح الكادميوم. وتم تقدير نسبة الأنوية الدقيقة بعد ٦ ساعات و ٢٤ ساعة و ٤٨ ساعة من زمن المعاملة، ومن نتائج هذه التجربة، وجد أن نسبة الأنوية الدقيقة المستحدثة بواسطة تركيزي كلوريد الكادميوم كانت أقل كثيرًا من تلك المستحدثة بواسطة الـNTG بمفرده أو في المعاملات المشتركة مع كلوريد الكادميوم. وأيضًا وجد أن نسبة الانوية الدقيقة الناتجة من المعاملة بتركيزي من كلوريد الكادميوم كل بمفرده أقل معنوية من نسبة الأنوية الدقيقة الناتجة من المعاملات المشتركة مع حامض الأسقربوط حيث أدت المعاملات المشتركة إلى زيادة معنوية عن المعاملة بتركيزي كلوريد الكادميوم كل بمفرده، أو المعاملة بحامض الأسقربوط بمفرده.



## تحليل الاستشهادات المرجعية الواردة في رسائل الماجستير في علم المكتبات والمعلومات المجازة من جامعات المملكة العربية السعودية

رسالة ماجستير لعائشة سليم الذبياني

**الذبياني، عائشة سليم / تحليل الاستشهادات المرجعية الواردة في رسائل الماجستير في علم المكتبات والمعلومات المجازة من جامعات المملكة العربية السعودية. - رسالة (ماجستير). - إشراف هشام عباس. - جدة: جامعة الملك عبدالعزيز، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، قسم المكتبات والمعلومات ١٤١٣هـ/ ١٩٩٣م ٠- ١٢٧ ورقة.**

تتناول الدراسة بالتحليل الاستشهادات المرجعية التي استخدمها الباحثون في رسائل الماجستير في علم المكتبات والمعلومات، والمجازة من الجامعات السعودية، وذلك بهدف التعرف على طبيعة وسمات الإنتاج الفكري المستشهد به في الرسائل، ومدى تشتته لغوياً وجغرافياً وزمنياً ونوعياً... وبالتالي التعرف على سلوكيات الباحثين في مجال المكتبات والمعلومات من حيث: استخدام الأوعية المختلفة، وقياس معدلات الاستشهاد

بها، وكذلك على اتجاهات البحث العلمي للباحثين في مجال المكتبات والمعلومات، هذا إلى جانب الكشف عن الأوعية الأكثر استخدامًا وخاصة الدوريات، ومن ثم ترشيد الإنفاق على أوعية المعلومات المختارة.

وقد اقتصرت هذه الدراسة على رسائل الماجستير في علم المكتبات والمعلومات المجازة من الجامعات السعودية للفترة من عام ١٣٩٩ - ١٤٠٩هـ، والبالغ عددها (٢٨) رسالة، وقد اتبعت الباحثة في تحليل الاستشهادات المرجعية منهج القياسات البليومترية المتمثل في المنهج الكمي للتعرف على سمات وظواهر الإنتاج الفكري.

ولما لهذه الدراسة من أهمية في التعرف على خصائص الاستشهادات المرجعية للباحثين في علم المكتبات والمعلومات في الجامعات السعودية حيث إنها تعد الأولى من نوعها على مستوى المملكة والعالم العربي، وقد تمكنت الباحثة من التوصل إلى عدة نتائج من أهمها :

١ - غياب التشتت اللغوي في استخدام مصادر معلومات بلغة غير العربية ضعيف.

٢ - انحياز الباحثين إلى استخدام الكتب كأهم مصدر من مصادر المعلومات .

٣ - الأوعية المستشهد بها عمرها الزمني أطول نسبياً .

٤ - ضعف الكثافة المرجعية في بعض البحوث يدل على عدم اهتمام بعض الباحثين بتوثيق معلوماتهم .

٥ - استناد الباحثين على كتب المداخل والمبادئ في إعداد البحوث يدل على قلة التأليف في الموضوعات المتخصصة، والموضوعات الحديثة في علم المكتبات والمعلومات .

٦ - عدم تقنين أساليب الضبط الببليوجرافي في كتابة الهوامش بين الباحثين .

٧ - صعوبة الاعتماد على نتائج الاستشهادات المرجعية في عملية التزويد نظرًا لاعتماد الاستشهادات على السلوك الشخصي للباحث، وعلى توافر مصادر المعلومات في مدة إعداد الرسالة .



## تقويم الكفاءات التعليمية في إعداد وتصحيح وتحليل الاختبارات

### رسالة ماجستير لفاطمة بنت عبدالله الحميضي

الحميضي، فاطمة بنت عبدالله / تقويم الكفاءات التعليمية فى إعداد وتصحيح وتحليل الاختبارات ... - رسالة (ماجستير) . - إشراف عبدالرحمن بن محمد الشعوان، عبدالله بن احمد الدوغان . - الرياض : جامعة الملك سعود، كلية التربية قسم المناهج وطرق التدريس، ١٤١٣هـ / ١٩٩٣م . - ٢٢٩ ورقة .

تهدف هذه الدراسة إلى تقويم الكفاءات التعليمية في إعداد الاختبارات وتصحيحها وتحليلها لدى معلمات الدراسات الاجتماعية بالمرحلة الثانوية بمدينة الرياض في المملكة العربية السعودية من حيث مدى المعرفة ومدى الممارسة في ضوء متغيرات : المؤهل العلمي، التخصص، سنوات الخبرة التعليمية . وبناءً على ذلك فقد تمت صياغة مشكلة الدراسة في عدد من التساؤلات على النحو التالي :

١ - ما مدى معرفة معلمات الدراسات الاجتماعية بالمرحلة الثانوية بالكفاءات التعليمية في إعداد الاختبارات وتصحيحها وتحليلها ؟

٢ - هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين المعلمات في مدى المعرفة تعزى لمتغيرات : المؤهل العلمي . التخصص . سنوات الخبرة التعليمية ؟

٣ - مامدى ممارسة معلمات الدراسات الاجتماعية بالمرحلة الثانوية للكفاءات التعليمية في إعداد

الاختبارات وتصحيحها وتحليلها ؟

٤ - هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين المعلمات في مدى الممارسة تعزى لمتغيرات : المؤهل العلمي . التخصص . سنوات الخبرة التعليمية ؟

٥ - هل توجد علاقة بين مدى المعرفة ومدى الممارسة للكفاءات التعليمية في إعداد الاختبارات وتصحيحها وتحليلها لدى معلمات الدراسات الاجتماعية بالمرحلة الثانوية ؟

وللإجابة عن هذه التساؤلات تم اتباع الخطوات التالية :

**أولاً** : تصميم أداتيْ القياس التاليتين :

(أ) اختبار من نوع الاختيار من متعدد فئة البدائل الأربعة لقياس المعرفة .

(ب) استبانة بمعيار ثلاثي التدرج : دائمًا . أحيانًا . أبدًا . لقياس الممارسة .

**ثانيًا** : التحقق من الصدق الظاهري والداخلي لمفردات الاختبار وعبارات الاستبانة . حيث بلغت قيم معاملات الثبات للاختبار بطريقة إعادة التطبيق [٠,٩٦٥٩] ، وبطريقة التجزئة النصفية [٠,٨٣٤٦] . كما بلغت قيم معاملات الثبات للاستبانة بطريقة إعادة التطبيق [٠,٩٢٩٤] ، وبطريقة التجزئة النصفية [٠,٧٥٣٩] وبطريقة الفاكرونباخ [٠,٨٥٧٦] .

**ثالثًا** : تطبيق الاختبار والاستبانة على عينة الدراسة التي تم اختيارها عشوائياً من المجتمع الأصلي ، وبلغ قوامها [١٧١] معلمة .

**رابعًا** : تمت معالجة البيانات إحصائياً باستخدام التكرارات والنسب المئوية والمتوسط الحسابي واختبار «ت» وتحليل التباين الأحادي وكاي تربيع .

وكانت أهم نتائج الدراسة على النحو التالي :

١ - تدني مدى المعرفة بالكفاءات التعليمية في إعداد الاختبارات وتصحيحها وتحليلها لدى معلمات الدراسات الاجتماعية بالمرحلة الثانوية بمدينة الرياض .

٢ - وجود فروق دالة إحصائيًا [$a$=٠,٠١] بين المعلمات في مدى المعرفة لصالح مجموعة بكالوريوس التربية .

٣ - عدم وجود فروق دالة إحصائياً بين المعلمات في مدى المعرفة تعزى للتخصص أو لسنوات الخبرة التعليمية .

٤ - وجود فروق دالة إحصائيًا [$a$=٠,٠١] بين المعلمات في ممارسة الكفاءات التعليمية في إعداد الاختبارات وتصحيحها وتحليلها لصالح مجموعة بكالوريوس التربية .

٥ - وجود فروق دالة إحصائيًا [$a$=٠,٠٥] بين المعلمات في ممارسات : «الصياغة السلوكية للأهداف» «تصحيح مفردات الاختبار» لصالح فئة الخبرة [١١ فأكثر] .

٦ - وجود فروق دالة إحصائيًا [$a$=٠,٠٥] بين المعلمات في ممارسات : «سرعة إعادة الأوراق بعد التصحيح» «استخدام عبارات التشجيع التعزيزية كنوع من المكافأة» «تجنب المبالغة بإشعار التلميذات بأهمية الاختبار وعواقب الفشل فيه» «استخدام نتائج الاختبار في التعرف على ميول التلميذات وقدراتهن» وذلك لصالح فئة الخبرة [١١ فأكثر] .

٧ - وجود فروق دالة إحصائيًا [$a$=٠,٠٥] بين المعلمات في : «استخدام اختيار المقال» لصالح فئة الخبرة [٦ - ١٠] .

٨ - عدم وجود فروق دالة إحصائيًا بين المعلمات في مدى الممارسة تعزى للتخصص .

٩ - وجود علاقة إيجابية دالة إحصائيًا بين مدى المعرفة ومدى الممارسة للكفاءات التعليمية في إعداد الاختبارات وتصحيحها وتحليلها لدى معلمات الدراسات الاجتماعية بالمرحلة الثانوية .

وفي ضوء هذه النتائج أوصت الدراسة بما يلي :

١ - العناية بتدريب المعلمات على كيفية إعداد إختبارات تتمتع بصدق المحتوى وثبات النتائج ، بحيث يمكن اعتمادها كمقياس صحيح لنواتج التعلم المرجوة .

٢ - العناية بتدريب المعلمات على إعداد الاختبارات وتخطيطها على نحو يبرز الاهتمام بمستويات التفكير العليا ، كما يبرز الاهتمام بالفروق الفردية بين الطالبات في ضوء معايير موضوعية للتمكن .

٣ - التأكيد على ضرورة اعتبار الاختبارات وسيلة بحيث يمكن الاستفادة من نتائجها في تحقيق تعلم أفضل ،

وفي التعرف على المشكلات وجوانب القصور في مختلف عناصر المنهج التعليمي، ومعالجته بهدف الارتقاء بمستوى العملية التربوية وتطويرها . إلى جانب استخدامها في نقل الطلاب من صف إلى آخر.

٤ - تبني برامج إعداد المعلمات وتدريبهن القائمة على الكفاءات لما أثبتته الدراسات من جدوى هذه البرامج في ربط المعارف النظرية بالأدوار المهنية للمعلم، والتركيز على جانب الأداء .

## المنظور الإسلامي لممارسة الخدمة الاجتماعية

رسالة دكتوراه لعفاف إبراهيم الدباغ

**الدباغ، عفاف بنت إبراهيم / المنظور الإسلامي لممارسة الخدمة الاجتماعية . - رسالة (دكتوراه) . - إشراف إبراهيم بن عبدالرحمن رجب . - الرياض : الرئاسة العامة لتعليم البنات، وكالة الرئاسة لكليات البنات، كلية الخدمة الاجتماعية للبنات، ١٤١٤هـ/ ١٩٩٣م . - ٢٢٧ورقة .**

قسمت الدراسة على ستة فصول، اختص الفصل الأول منها بتناول مشكلة البحث وبيان أهميتها، وعرض للأبحاث السابقة الأجنبية منها والعربية، ثم شرح الخطوات المنهجية التي اتبعت في البحث.

أما الفصل الثاني فقد تناول الطبيعة الإنسانية من خلال دراسة ماهية الإنسان، والغاية من خلق الإنسان، والخصائص الإنسانية، وذلك على اعتبار أن «الإنسان» هو المادة الخام التي تعمل مهنة الخدمة الاجتماعية لإصلاحها، فكان من الضروري البدء بالتوصل إلى التصور الإسلامي لطبيعة هذا الإنسان ومكوناته.

وتناول الفصل الثالث دراسة المجتمع وتنظيماته، من خلال دراسة : نشأة المجتمع، والنظريات الاجتماعية لفهم المجتمع، ثم دراسة التدرج الاجتماعي والتغير الاجتماعي، ودراسة أهم العمليات الاجتماعية بالمجتمع وهي التنشئة الاجتماعية والضبط الاجتماعي، وذلك بوصفها تمثل جوانب من سنن الله السارية في الحياة الاجتماعية، والتي تضع الأطر العامة التي يسلك الناس في ظلالها، مما يجعل فهمها وبيان التصور الإسلامي لها ضرورة لفهم السلوك الفردي والاجتماعي الذي يعدّ بمثابة القاعدة لجهود المهنة في عملية الإصلاح.

أما الفصل الرابع فاختص بدراسة المشكلات الفردية والاجتماعية من خلال تناول المنظور الغربي للمشكلات الفردية والحاجات الإنسانية، ثم الحاجات الإنسانية من المنظور الإسلامي، كذلك المشكلات الاجتماعية وأنواعها في النظريات الغربية، ثم المشكلات الاجتماعية من المنظور الإسلامي، ويعدّ هذا الجانب أساسًا تنطلق منه جهود الإصلاح الاجتماعي والرعاية الاجتماعية والمساعدة المهنية للخدمة الاجتماعية .

ثم جاءت دراسة الرعاية الاجتماعية في الفصل الخامس حيث استعرضت أنظمة الرعاية الاجتماعية في المجتمعات المعاصرة، مع مناقشة علاقتها بالتنمية الاجتماعية والاقتصادية، ثم دراسة نظام الرعاية الاجتماعية في التصور الإسلامي من خلال تناول وظائفها، وقيمها العامة، وأنشطتها، ومصادر تمويلها؛ وذلك على اعتبار أن الرعاية الاجتماعية والتنمية الاجتماعية تمثل الوعاء الذي تتم في إطاره ممارسة الخدمة الاجتماعية .

أما الفصل السادس والأخير فقد احتوى على دراسة ممارسة الخدمة الاجتماعية بجميع مكوناتها التي تشمل : قيم ومبادئ الممارسة، والأساس المعرفي للممارسة، ثم نظرية الممارسة بشقيها : تقدير الموقف، والتدخل المهني. ولقد تم في هذا الفصل تجميع كافة الخيوط التي تمثل التصور الإسلامي للطبيعة الإنسانية، والسنن النفسية الاجتماعية، وأسباب المشكلات، وبرامج الإصلاح (الرعاية الاجتماعية والتنمية الاجتماعية) في نسيج واحد يمثل جوهر ممارسة الخدمة الاجتماعية المنطلقة من التصور الإسلامي .